



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

دور التحليل الائتماني في المخاطر المصرفية غير المنتظمة

دراسة تطبيقية في بنك الإمارات دبي الوطني وإمكانية الاستفادة منها

في سورية

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

المالية والمصرفية

إعداد الباحثة:

آلاء غسان الصمادي

إشراف الدكتور:

مطيع أسعد الشلبي

الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَقُلْ نَبِّئْنَاهُ عِلْمًا)

مُصَدِّقًا لِلَّهِ الْمُنْظَرِ

سُورَةُ طٰهٍ (كآا).

إقرار

أنا الموقعة أدناه آلاء غسان الصمادي.

أقرُّ أنَّ رسالتي المُقدَّمة للحصول على درجة الماجستير في قسم المصارف والتأمين □
اختصاص العلوم الماليَّة والمصرفيَّة، والتي تحمل عنوان (دور التحليل الائتماني في
دراسة تطبيقية في بنك الإمارات دبي الوطني - المخاطر المصرفية غير المنتظمة
وإمكانية الاستفادة منها في سورية).

هي من نتاج جهدي وعلمي، وأنها غير مقتبسة أو منقولة من أي عملٍ علمي، كما أنها لم
يسبق لها أن قبلت للحصول على أي درجة علميَّة من قبلي أو من قبل أي باحثٍ آخر.

الباحثة

قرار لجنة الحكم وتوقعات لجنة المناقشة

التدقيق اللغوي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

يطيبُ لي عرفاناً بالجميل أن أتقدم بكلِّ شكري وامتناني:

إلى مشرفي الدكتور مطيع أسعد الشُّلبي ، الذي لم يبخل عليّ بعلم أو بمعرفة، والذي منحني من صبره وعلمه وعطائه الكثير لأتم رسالتي.

.....

كما أتقدم بجزيل الشُّكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة الحكم لتكرمهما وتفضلهما بقبول مناقشة رسالتي وإعطائي الوقت الوافر لقراءة الرسالة والاطلاع عليها وتقديم النصح والمشورة لتصويب عملي المُقدَّم. الدكتور محمد حمرة والدكتور نوار هاشم.

.....

الشُّكرُ موصولٌ للأساتذة الأكارم أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المصارف والتأمين.

.....

عميد كليتنا (الدكتور عمَّار ناصر آغا)، كلُّ الشُّكر لما تقدَّمه لنا دائماً من دعمٍ للبحثِ والباحثين. وإلى جميع العاملين في كليتنا... كلية الاقتصاد.

.....

عميد كلية الاقتصاد الثانية بدرعا الدكتور أديب صقر ذو الأثر الرائع والفضل الكبير.

.....

إلى من شاركني أسعد وأصعب لحظاتي...

الإهداء

إلى جامعة دمشق، وكلّيتي كَلّية الاقتصاد

إلى معلّمتي الأولى... لمأمّني، أمّاني، إيماني، أمّتي واطمئناني... إلى جنّتي وملاكِي... إلى حبّتي وكلمتي الأولى... إلى صاحبة الفضل والقلب الكبير والحنان اللامتناهي... إلى مَنْ صنعت منّي ما أنا عليه الآن وما سأكون عليه غداً... إلى مَنْ لن أوفيها حقّها مهما فعلتُ، ومهما كنتُ إلى ياسمينتي الجميلة ... إلى أمي.

إلى التي لا يزيلُ الوقت اشتياقي لها، والتي لا يزال طيفها يزورني في كلّ أحلامي... إلى التي شاركتني يوم ميلادي... إلى توعم روحي... إلى صغيرتي ورفيقة طفولتي... إلى التي سأحارب لأكون كما رأيتني... إلى ريحانة قلبي التي أثرتني الجنة بها... أختي أنسام رحمها الله

إلى مَنْ وقفوا بجانبِي... إلى مَنْ جعلوا حياتي أجمل بوجودهم... إلى الذين أحسستُ بقربهم بحنان الدنيا... إلى مَنْ آمنوا بي وبأحلامي... إلى مَنْ صدّقوا بكلّ خطوة أخطيها... إلى مَنْ أحبّوني كما أنا... إلى مَنْ كانوا لي عوناً... إلى سندي وحصني المنيع... أهلي وعائلتي

إلى مَنْ رسمنا البسمة معاً على وجوهنا وأسمعت قهقهاتنا أرجاء مدارسنا... صديقاتي أجمع إلى وطني الجريح الذي ما زال يقاوم، وأعلم أنّه قريباً سيكتب تاريخ شفاء جراحه، وطني الحبيب سورية.

فهرس المحتويات	
b	الآية القرآنية الكريمة
c	الإقرار
d	قرار لجنة الحكم وتوقيعات لجنة المناقشة
e	التدقيق اللغوي
f	الشكر والتقدير
g	الإهداء
h-j	فهرس المحتويات
k-m	قائمة الجداول
n	قائمة الأشكال
o	المُلخّص
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	
2-3	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	حدود الدراسة
5	عينة الدراسة
5-12	الدراسات السابقة
12	ما يميز الدراسة عن سابقتها
12	منهجية الدراسة
13-14	فرضيات الدراسة
14-15	متغيرات الدراسة
الفصل الأول: الائتمان والتحليل الائتماني المصرفي.	
17-18	المقدمة.

19-40	المبحث الأول: الائتمان المصرفي
19-23	أولاً: نشأة الائتمان المصرفي ومفهومه وأنواعه.
23-31	ثانياً: أسس منح الائتمان المصرفي وإجراءاته.
31-40	ثالثاً: معايير منح الائتمان المصرفي.
41-68	المبحث الثاني: التحليل الائتماني.
41-46	أولاً: مفهوم التحليل الائتماني وأهميته.
46-55	ثانياً: أساليب التحليل الائتماني.
56-68	ثالثاً: مؤشرات التحليل الائتماني.
الفصل الثاني: المخاطر المصرفية غير المنتظمة	
70	المقدمة.
71-89	المبحث الأول: المخاطر المصرفية.
71-73	أولاً: تعريف المخاطر المصرفية.
73-84	ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية.
84-86	ثالثاً: مصادر المخاطر المصرفية.
86-89	رابعاً: إدارة المخاطر المصرفية.
90-103	المبحث الثاني: تحليل المخاطر المصرفية غير المنتظمة وتقييمها.
90-91	أولاً: الركائز الأساسية لتحليل المخاطر المصرفية غير المنتظمة.
91-99	ثانياً: خطوات تحليل المخاطر المصرفية غير المنتظمة وتقييمها.
100-103	ثالثاً: أساليب الحد من المخاطر المصرفية غير المنتظمة.
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.	
105-151	دراسة تطبيقية في مصرف الإمارات دبي الوطني
105-118	المبحث الأول: لمحة عن مصرف الإمارات دبي الوطني.
119-124	المبحث الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة.
125-151	المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.
151-152	كيفية الاستفادة من التجربة في المصارف السورية

153-154	النتائج
155	المقترحات
156-164	المراجع
165	المُلخَص باللغة الإنكليزية
166	الخلاص باللغة الإنكليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
52	معايير التحليل الائتماني	١
83	مقاييس المخاطر المصرفية	٢
93-94	كيفية وصف الخطر	٣
95	النتائج والتهديدات والفرص	٤
96	تقييم درجات الخطر	٥
119	تطور الائتمان الممنوح في مصرف الإمارات دبي الوطني	٦
121	توظيفات مصرف الإمارات دبي الوطني حسب نوع الائتمان	٧
122	حجم القروض المتعثرة من إجمالي الائتمان	٨
128	جدول الارتباط الذاتي لنسبة القروض المتعثرة	٩
130	جدول الارتباط الذاتي لنسبة التغيير في مخصصات القروض	١٠
131	جدول الارتباط الذاتي لنسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات	١١
133	جدول الارتباط الذاتي لمخاطر الائتمان	١٢
134	جدول الارتباط الذاتي لمخاطر السيولة	١٣

136	جدول الارتباط الذاتي لمخاطر التشغيل	١٤
137	جدول الارتباط الذاتي لمخاطر أسعار الفائدة	١٥
138	جدول اختبار التوزيع الطبيعي	١٦
139	جدول اختبار الارتباط بين مؤشرات التحليل الائتماني ومخاطر الائتمان	١٧
140	جدول اختبار الارتباط بين مؤشرات التحليل الائتماني ومخاطر السيولة	١٨
141	جدول اختبار الارتباط بين مؤشرات التحليل الائتماني ومخاطر التشغيل	١٩
142	جدول اختبار الارتباط بين مؤشرات التحليل الائتماني ومخاطر أسعار الفائدة	٢٠
143	جدول الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحليل مع مخاطر الائتمان	٢١
144	متوسط الرتب لمتغيرات الفرضية الأولى	٢٢
144	اختبار فريدمان لمتغيرات الفرضية الأولى	٢٣
145	جدول الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحليل مع مخاطر السيولة	٢٤
146	متوسط الرتب لمتغيرات الفرضية الثانية	٢٥
146	اختبار فريدمان لمتغيرات الفرضية الثانية	٢٦

147	جدول الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحليل مع مخاطر التشغيل	٢٧
148	متوسط الرتب لمتغيرات الفرضية الثالثة	٢٨
148	اختبار فريدمان لمتغيرات الفرضية الثالثة	٢٩
149	جدول الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحليل مع مخاطر أسعار الفائدة	٣٠
150	متوسط الرتب لمتغيرات الفرضية الرابعة	٣١
150	اختبار فريدمان لمتغيرات الفرضية الرابعة	٣٢

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
١	العلاقة بين المصرف والعملاء	20
٢	فئات تحليل الائتمان	44
٣	أنواع التحليل الائتماني الكلي	53
٤	أنواع التحليل الائتماني الجزئي	54
٥	أنواع المخاطر المصرفية	75
٦	تطور حجم الائتمان في مصرف الإمارات دبي الوطني	120
٧	القروض المتعثرة ونسبتها من إجمالي الائتمان	123
٨	الارتباط الذاتي لنسبة القروض المتعثرة	127
٩	الارتباط الذاتي لنسبة التغيير في مخصصات القروض	129
١٠	الارتباط الذاتي لنسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات	131
١١	الارتباط الذاتي لمخاطر الائتمان	132
١٢	الارتباط الذاتي لمخاطر السيولة	134
١٣	الارتباط الذاتي لمخاطر التشغيل	135
١٤	الارتباط الذاتي لمخاطر أسعار الفائدة	137

المُلخَص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور التحليل الائتماني كمتغيّر مستقلّ في المخاطر المصرفية غير المنتظمة كمتغيّر تابع حيث سيتم من خلال الدراسة معرفة دور مؤشرات التحليل الائتماني في المخاطر المصرفية غير المنتظمة، أجريت الدراسة على مصرف الإمارات دبي الوطني وتمّت خلال المدّة من الربع الأول للعام ٢٠١٤ إلى الربع الرابع للعام ٢٠٢١، وقد كان المنهج الملائم للدراسة هو المنهج التحليلي في اختبار الفرضيات بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي في بناء الجانب النظري للدراسة، جُمعت البيانات من خلال التقارير الربعيّة، النصفية والسّوية لمصرف الإمارات دبي الوطني واستعمال الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات باستخدام تحليل السلاسل الزمنية من خلال البرنامج الإحصائي SPSS توصلت الدراسة إلى أنّ مؤشرات التحليل الائتماني توفّر مقاييس يعتمد عليها في تحليل المركز المالي للمصرف بغرض تقييم النشاط والوضع المالي لضمان استمراريته، كما أنها توصلت لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التحليل الائتماني والمخاطر المصرفية غير المنتظمة، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها التركيز على العنصر البشري والحرص على توظيف أفضل مسؤولين لعمليات منح الائتمان ممن يتمتعون بالخبرة، بالإضافة إلى إعداد برامج مصرفية تملأ بشكل تتابعي بالمعلومات المالية للوصول لنتائج أكثر دقة تساعد محلّي الائتمان على ممارسة عملهم.

الكلمات المفتاحيّة: التحليل الائتماني، المخاطر المصرفية غير المنتظمة، مؤشرات التحليل الائتماني،

نسبة القروض المتعثّرة ، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر أسعار الفائدة، مصرف الإمارات دبي الوطني.

الفصل التمهيدي:

الإطار العام للدراسة.

١- المقدمة:

تعدّ المصارف المؤسسات المالية التي تقدّم مجموعات متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، وخاصة الإقراض أو ما يعرف بعمليات منح الائتمان، كما توفر لأي منشأة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة لها ، و تعرف بأنها «منشآت تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض أو تستثمر الودائع الزائدة».

كما يعدّ النشاط الائتماني هو النشاط الأساسي للمصرف والذي يفقد أهمية وجوده من دونها باعتباره حلقة الوصل بين من يملكون فائض المال ومن يحتاجونه، وبذلك تعدّ المصارف من المساهمين في دفع وتطوير العجلة الاقتصادية والاجتماعية لما لها من دور في المساعدة على تكوين المشاريع وتطويرها عن طريق إمدادها بالأموال المطلوبة.

وبالمقابل قيام المصرف بوظيفته الأساسية "منح الائتمان"، يعرضه لمخاطر حساسة بسبب المشاكل التي تواجه العملية الائتمانية ويمكن أن تؤثر في الهدف من منح الائتمان مثل مخاطر تعثر القروض ولذلك تطلب المصارف من عملائها تقديم المعلومات المالية وغير المالية التي يتمّ دراستها من قبل موظفين مختصين وبعدها تعرض نتائج دراستها على اللجان التي إما أن توصي بقبول منح الائتمان للجهة طالبة منح الائتمان أو لا.

ومنه فإنّ عمليات منح الائتمان تعدّ واحدة من أهم الخدمات التي تقدّمها المصارف، فنالت بذلك عمليات التحليل الائتماني مكاناً جوهرياً في العمليات الائتمانية حيث أنه لا يمكن وبأي حال تجاهل عمليات التحليل الائتماني قبل وأثناء وبعد عملية منح الائتمان.

ويمكن القول أنّ الدراسات السابقة أجمعت على أنّ الأزمات المصرفية كانت واحدة من أبرز أسباب حدوث التعثر فكانت ترى ضعفاً وخطأ واضحاً في تحليل العمليات الائتمانية ودراستها، وذلك بعدم امتلاك المصارف للكوادر المصرفية المؤهلة ، ومن أهم الأمثلة الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ والتي اتضح من خلالها عدم كفاءة المصارف

الأمريكية في أداء وظيفتها الائتمانية والخلل في عمليات منح الائتمان الذي أدى لوقوعها في أزمات تعثر انتهت لبعضها بالإفلاس.

٢- مشكلة الدراسة:

يعدّ النشاط الائتماني ذا أهمية عالية و كبيرة في نجاح المؤسسات المالية المصرفية، كما تجدر الإشارة إلى أنّ اتخاذ القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات و البيانات المالية و تحليل هذه المعلومات و البيانات، حيث بدأ التركيز على استخدام التحليل المالي و الائتماني بعد ظروف الكساد الكبير خلال فترة الأربعينيات، إلّا أنّ مشكلة البحث تكمن في أنّ التحليل الائتماني لا يحظى بالاهتمام الكافي حتى الآن، حيث إنّ الإجراءات والدراسات التي تجريها بعض المصارف والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية، ولا بد من التعرف إلى أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور العديد من المخاطر المصرفية ، ومنه تتطرق الدراسة للسؤال الآتي:

ما هو أثر استعمال التحليل الائتماني في الحد من أهم أنواع المخاطر المصرفية غير المنتظمة؟

ويثير هذا السؤال التساؤلات الآتية :

* هل يؤثر التحليل الائتماني في المخاطر الائتمانية؟

* هل هناك أثر للتحليل الائتماني في مخاطر السيولة؟

* هل يوجد أثر للتحليل الائتماني في مخاطر التشغيل؟

* هل يوجد أثر للتحليل الائتماني في مخاطر أسعار الفائدة؟

٣- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة بما يلي:

- ٤- شرح مفهوم الائتمان وأسس ومعايير.
- ٥- التعرف إلى العناصر الأساسية للتحليل الائتماني.
- ٦- شرح مفهوم المخاطر المصرفية غير المنتظمة وأنواعها.
- ٧- إبراز أهمية التحليل الائتماني ودوره في الوقاية من المخاطر التي تواجه البنوك المتعثرة وحماية حقوقها من الضياع.

٨- أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها؛ لأن أهمية التحليل الائتماني تتزايد في الوقت الراهن، وذلك بتصنيفه أداة مهمة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب التسهيلات والقروض، ومع التطورات والمنافسة الكبيرة التي يشهدها القطاع المصرفي في العالم المصرفي عامة والبيئة المصرفية الإماراتية خاصة فكان لا بدّ من التوسّع في منح الائتمان المصرفي سبيلاً إلى اكتساب أكبر حصّة سوقية ممكنة مما يترتب عليه مخاطر كبيرة، فكان على المصارف الإماراتية اعتماد تحليل ائتماني كفوء يضمن وجود قطاع مصرفي سليم، كما يسعى البحث للكشف عن صحة الدراسات السابقة من عدمها و من هنا فإنه من الأهمية بمكان إجراء دراسة تهدف للتعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وكذلك شرح مفهوم الائتمان وأسس ومعايير وتبيان أهمية تحميل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

٩- حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تمتد فترة الدراسة من الربع الأول لعام ٢٠١٤ حتى الربع الرابع لعام ٢٠٢١ .

الحدود المكانية: جرت الدراسة في مصرف الإمارات دبي الوطني؛ لأنه يمتاز بتقديم خدمات ائتمانية متنوعة ،

بالإضافة إلى تجربته الطويلة في التحليل الائتماني.

١٠ - عينة الدراسة:

تمت الدراسة في مصرف الإمارات دبي الوطني وذلك نظراً للمكانة التي يحتلها المصرف في العالم المصرفي في الشرق الأوسط والمنطقة والدور الجيد الذي يلعبه المصرف في عمليات منح الائتمان وتاريخه بالتعامل مع تعثر القروض.

١١ - الدراسات السابقة:

• أولاً: الدراسات العربية السابقة

١- دراسة (انجرو، ٢٠٠٦) بعنوان:

" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأساسه ومعايير، التعرف إلى العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق المصرف، من خلال التطبيق على المصرف الصناعي السوري في محافظة اللاذقية بين عامي ١٩٩٥- ٢٠٠٤ ، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، أما في الجانب العملي فقد تمت الدراسة من خلال جمع الملاحظات والبيانات من الواقع العملي وتحليلها، أهم ما توصلت إليه الدراسة تجلّى في عدم اعتماد المصرف الصناعي على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان ، كما

اقترحت الباحثة وجوب استناد متخذ القرار الائتماني على البيانات والمعلومات التي يتم التوصل إليها من خلال الاستعلام المصرفي وأهمية وضع استراتيجية تراقب محفظة الائتمان وتتابعه.

٢- دراسة (الجزراوي، النعيمي، ٢٠١٠) بعنوان:

"تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة"

هدفت هذه الدراسة الى تحقيق استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي أداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة وكذلك إظهار أثر التحليل الائتماني في أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق، ولا سيما نشاط مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، توصلت هذه الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات أهمها : يعد الائتمان المصرفي بمنزلة علاقة مبنية على أساس الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن (المصرف) والطرف المدين (المقترض) ، وبالاستناد الى هذه العلاقة يمكن للمدين (المقترض) الحصول على مبلغ معين من المال لتحقيق أغراض محددة يبتغيها (المقترض) وبموجب شروط معينة أبرزها تعهده بإرجاع أصل المبلغ مع الفائدة المستحقة عليه الى المصرف وفي الموعد المتفق عليه ، كما توصلت إلى أنّ مؤشرات رأس المال كانت جيدة مقارنة بالائتمان النقدي والاستثمارات خلال المدة ، وهذا دليل على قوة رأس المال؛ لأنّه يمثل الضمان الأول لمواجهة وتحمل أي نوع من أنواع الخسائر في حالة حدوثه، كما أوصت الدراسة إدارة المصرف بإعطاء اهتمام أكبر للتحليل الائتماني لدى موظفي المصرف ،ولا سيما موظفي قسم الائتمان.

٣- دراسة (العمّار ،القصيري، ٢٠١٣) بعنوان:

" دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة ميدانية على المصرف التجاري

السوري في محافظة اللاذقية)"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود نظام معتمد للتحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، التعرف إلى مدى كفاءة التحليل الائتماني المتبع لدى المصرف، وكذلك تقليص حجم المخاطر التي

يتعرض لها المصرف التجاري السوري من جراء منح الائتمان المصرفي من خلال الاعتماد على نظام كفاء للتحليل الائتماني، يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين كافة في مجال القروض والتسهيلات لدى المصرف التجاري السوري باللاذقية، يعتمد القسم النظري المنهج الوصفي، أما الدراسة التطبيقية فقد استعان الباحث بأسلوب الحصر الشامل، من أهم نتائج البحث عدم شمولية نظام التحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري، توصلت الدراسة إلى الدور الكبير للتحليل الائتماني في الحفاظ على المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان ضمن الحدود الدنيا لها.

٤- دراسة (شمس الدين، منى، ٢٠١٢) بعنوان:

" معايير منح الائتمان وأثرها على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري

الخاص"

هدفت الدراسة للتعرف على مدى اعتماد المصارف السورية التجارية الخاصة على معايير منح الائتمان والمعتمدة بالنموذج 5Cs ودراسة أثر اعتماد هذه المعايير على جودة المحافظ الائتمانية في تلك المصارف، استخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأثر بناء على المعطيات والبيانات المقدمة من المصارف المعنية، جمعت البيانات اللازمة عن طريق الاستبيان الموزع على المشاركين في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف عينة البحث بالإضافة للبيانات المنشورة لهذه المصارف، تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS بينت النتائج اعتماد اتخاذ القرار الائتماني جوهرياً على كافة معايير منح الائتمان المتعلقة بالجهة طالبة الائتمان باستثناء مصرفين كما دلت الدراسة على وجود أثر إيجابي للاعتماد على السمعة ورأس المال والضمانات على جودة المحافظ الائتمانية، وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على ضرورة إيجاد إجراءات فعالة تضمن إلزام الجهات طالبة الائتمان بتقديم بيانات شفافة مالية وغير مالية.

٥- دراسة (وليد، عصام الدين، ٢٠١٥) بعنوان:

" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -قائمة-

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أعمال البنوك فيما يخص منح القروض والتسهيلات الائتمانية، كذلك توضيح الأساليب المختلفة للتحليل الائتماني ومدى إسهامها في ترشيد قرار منح القروض في البنوك، الوقوف على حقيقة وواقع التحليل الائتماني المعمول به في إحدى البنوك الجزائرية، والكشف عن النقائص التي يعاني منها التحليل الائتماني في البنك المدروس وتقديم اقتراحات لمحاولة علاجها، يعالج البحث قضايا الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، اعتمد الباحث المنهج التاريخي، كما اعتمد المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي، توصل البحث لمجموعة من النتائج منها:

- يدرس البنك المدروس طلبات القروض من مختلف الجوانب القانونية، الاقتصادية والمالية.
- لا يولي البنك اهتماما بالسياسات والأساليب المتبعة من قبل المؤسسات المقترضة في تقييم بنود القوائم المالية.
- لا يعتمد البنك في دراسته طرق وأساليب حديثة.

٦- دراسة (زهرة، ٢٠١٧) بعنوان:

" دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية -"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، وإظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية إضافة إلى بيان الإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان، تمت الدراسة في البنوك التجارية الجزائرية بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠١٦، اعتمدت الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- وجود علاقة طردية بين تحليل رأسمال الشركات طالبة الائتمان وبين القرار الائتماني، فكلما تمتع هذا الشركات برأسمال قوي انخفضت المخاطر الائتمانية مما يؤثر إيجاباً في القرار الائتماني.
- إن عملية من الائتمان لا تخلو من المخاطر التي يعمل المصرف على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم المصرف بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون، إضافة الى ذلك يطالب البنك بضمانات كافية لتغطية المخاطر الممكنة

من أجل ضمان استرجاع حقوقه وتحقيق مردودية، كما اقترحت الباحثة إنشاء ادارات للتقييم الائتماني وتطوير مهاراتها بحيث تكون مهمتها دراسة الملاءة الائتمانية للمقترضين بحيث يلزم طالب الاقتراض الحصول على تقييم هذا الادارات اذا زادت قيمة القرض.

• ثانياً: الدراسات الأجنبية السابقة

١- دراسة (Virolainen , 2004) ،:

"Macro stress testing with a macroeconomic credit risk model for Finland"

بعنوان "اختبار الجهد الكلي مع نموذج مخاطر الائتمان على مستوى الاقتصاد الكلي لفنلندا" هدفت الدراسة لتقدير نموذج مخاطر الائتمان على المستوى الكلي للاقتصاد الفنلندي بين عامي ١٩٨٦-٢٠٠٣ ، اتبع الباحث أكثر من منهجية حيث استخدم الباحث المنهج التجريبي واستخدم أسلوب ال VAR ، أشارت النتائج إلى وجود علاقة كبيرة بين معدلات التخلف عن السداد في قطاع الشركات وعوامل الاقتصاد الكلي بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة ومديونية الشركات، كما توافقت النتائج مع الدراسات السابقة التي درست حالات الإفلاس كمقاييس معدل التخلف عن السداد، أشارت نتائج تحليلات سيناريو الجهد إلى أن مخاطر الائتمان الحالية الناشئة عن قطاع الشركات الفنلندي متواضعة، وفسرت هذه النتيجة أن بيئة الاقتصاد الكلي في فنلندا مواتية مع وضع مالي قوي لقطاع الشركات الفنلندي وأسعار فائدة منخفضة

٢- دراسة (Diallo 2006) ،:

UN MODELE DE "CREDIT SCORING" POUR UNE INSTITUTION DE MICRO-

"FINANCE AFRICAINE: LE CAS DE NYESIGISO AU MALI

بعنوان :نموذج "التصنيف الائتماني" لمؤسسة أفريقية للتمويل الأصغر

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج انحدار لوجستي ، طبق الباحث منهج التحليل التمييزي متعدد المتغيرات ، طبقت الدراسة على ٢٦٩ قرضاً فردياً في مالي، أظهرت النتائج أهمية العلاقة طويلة الأمد ، وسعر الفائدة ، وتكاليف المعاملات ، وترشيد الائتمان في التنبؤ بالتخلف عن سداد القرض. بشكل عام ، يتنبأ النموذج المطور بأكثر من ٧٠ ٪ من الحالات. يعمل البحث على تحسين القدرة التنبؤية للقروض المدومة بشكل كبير، ويشير البحث إلى الأهمية الكبرى لبعض المتغيرات المتعلقة بتكاليف المعاملات والعلاقة طويلة المدى للتنبؤ باحتمالية التخلف عن السداد، كما أظهر تحليل الاستدلال بالرفض اتساق توقع النموذج مع قرار الرفض للمؤسسة.

٣- دراسة (Sousa , Figueiredo 2014) بعنوان:

"Credit analysis using data mining: application in the case of a credit union"

بعنوان "تحليل الائتمان باستخدام البحث واستخراج البيانات: التطبيق في حالة الاتحاد الائتماني" هدفت الدراسة إلى تطوير نماذج استخراج البيانات وتقييمها لتصنيف وتوقع سلوك أعضاء التعاونية في الوفاء بالتزاماتهم، استعملت شجرة القرار وكذلك تقنية ANN ، حيث إنها من تقنيات استخراج البيانات، طبق الباحث دراسة الحالة، تمت الدراسة في البرازيل بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ ، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها :

- يصف هذا البحث محاكاة الأساليب بحثت في هذه المقالة - أي شجرة القرار وتقنيات ANN - جنباً إلى جنب مع الاختبارات الإحصائية التي تقارنهم.

- لم يتم العثور على قيم مفقودة في قاعدة البيانات.

كشف البحث عن الكفاءة في قطاع الائتمان التعاوني؛ لأن التكنولوجيا من بين الأدوات التي تسهل الكشف عن البيانات، كما تعدّ عملية منح الائتمان إحدى الوظائف المركزية لأي اتحاد ائتماني ؛ لذلك ، فإن استخدام الأدوات التي تدعم هذه العملية أمر مرغوب فيه، وقد يصبح عاملاً رئيساً في إدارة الائتمان، لذلك هدفت الدراسة لتطوير نماذج تحليل قدرة أعضاء الاتحاد الائتماني على تسوية التزاماتهم ، باستخدام شجرة قرار - خوارزمية C4.5

وشبكة عصبية اصطناعية - وخوارزمية إدراكية متعددة الطبقات، وقد استنتج أنه بالنسبة للمشكلة المطروحة، فإن النماذج لها نتائج إحصائية مماثلة وقد تساعد على عملية صنع القرار.

٤- دراسة (Peprah, Agyei, Evans 2017)، بعنوان:

"Ranking The 5C's Of Credit Analysis: Evidence From Ghana Banking Industry"

بعنوان: تصنيف 5C's لتحليل الائتمان: دليل من الصناعة المصرفية في غانا "

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى معرفة كيف صنف البنوك في غانا، بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٧ حسب النموذج CS٥ تقييم المتقدمين للحصول على القروض، من بين ٣٥ بنكاً في غانا، استجاب ٣٢ قسمًا ائتمانيًا للبنوك لهذا المسح التصنيفي، اعتمد الباحث المنهج التجريبي، حيث أشارت النتائج بشكل عام إلى أن البنوك في غانا رتبت عناصر النموذج حسب ترتيب الأهمية وفق الآتي: السعة، والشخصية، والضمانات، والحالة، ورأس المال، كما أشارت لاختلاف تصنيف البنوك الخاضعة للسيطرة الأجنبية حيث صنف الضمانات في المرتبة الرابعة، بينما البنوك الخاضعة للسيطرة المحلية اشترطت وجود عنصري الضمانات ورأس المال على أقل تقدير ضمن النموذج، وكذلك أشارت الدراسة لاهتمام البنوك في غانا بدرجة أكبر بقدرة طالب القرض على توليد تدفق نقدي كافٍ لخدمة القرض؛ رغبة طالب القرض في السداد والضمان الداعم للقرض.

- أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة :

١- الدور الكبير للتحليل الائتماني في الحفاظ على المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان ضمن الحدود الدنيا لها.

٢- وجوب أن يتصف نظام التحليل الائتماني بالشمول.

٣- وجوب أن تكون مؤشرات رأس المال جيدة مقارنة بالائتمان النقدي والاستثمارات حيث يمثل قوة رأس المال

؛لأنه الضمان الأول لمواجهة أي نوع من أنواع الخسائر وتحملها في حالة حدوثها.

٤- وجوب أن تكون مؤشرات المقترضين أيضاً جيدة مقارنة بالحسابات الجارية والودائع.

٥- أهمية التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستعمال المؤشرات المالية لتوجيه متخذي القرار باحتمال تعرض الاقتصاد المحلي لأزمة مالية أو أزمة عملات بما يساعدهم في اتخاذ سياسات وإجراءات وقائية تمنع حدوثها.

ما يُميّز هذه الدراسة عن سابقتها:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث شموليتها للأبعاد المختلفة للتحليل الائتماني والمخاطر المصرفية غير المنتظمة، حيث تدرس مفهوم ، التحليل الائتماني وأهميته وأنواعه وكذلك مفهوم ، أنواع ، مصادر المخاطر المصرفية و خطوات تحليل المخاطر المصرفية وتقييمها وأيضاً أساليب الحد منها، هذا بالإضافة لتكامل الجانب العملي في هذه الدراسة ليشمل القسم التطبيقي، كما تتميز هذه الدراسة بمحاولة إسقاط نتائج تجربة الإمارات دبي الوطني على السوق المصرفية السورية لتطوير هذا القطاع وزيادة تنافسيته.

١٢ - منهجية الدراسة:

وفقاً لموضوع الدراسة سنتبع الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات المتحصل عليها من التقارير والكتب والأوراق العلمية ذات الصلة بموضوع البحث ، للتعرف إلى الجوانب النظرية والعلمية لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الأسلوبين الآتيين:

- الأسلوب الأول : الدراسة المكتبية للأبحاث والدراسات السابقة في هذا المجال ، وذلك بغية تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية للدراسة .

- الأسلوب الثاني : الدراسة التطبيقية القائمة على التحليل الإحصائي للبيانات ، من خلال تحليل السلاسل الزمنية، حيث سيتم استخدام برنامج SPSS للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للبيانات المدروسة و اختبار

فرضيات الدراسة ، وذلك بعد تحويل المعطيات الرقمية إلى جداول ونسب ورسمها على شكل أعمدة بيانية ودوائر نسبية ثم قراءتها وتفسيرها من أجل الوصول إلى استنتاجات تهم دراستنا .

١٣ - فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضية الرئيسية التالية:

H0: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني والمخاطر المصرفية غير المنتظمة في مصرف الإمارات دبي الوطني للفترة الزمنية (٢٠١٤ - ٢٠٢١)"

تتفرع عنها الفرضيات الآتية:

H01: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني ومخاطر الائتمان في مصرف الإمارات دبي الوطني للفترة الزمنية (٢٠١٤ - ٢٠٢١)"

H011: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني ومخاطر السيولة في مصرف الإمارات دبي الوطني للفترة الزمنية (٢٠١٤ - ٢٠٢١)"

H012: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني ومخاطر التشغيل في مصرف الإمارات دبي الوطني للفترة الزمنية (٢٠١٤ - ٢٠٢١)"

H013: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني ومخاطر أسعار الفائدة في مصرف الإمارات دبي الوطني للفترة الزمنية (٢٠١٤ - ٢٠٢١)"

H02: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني والمخاطر المصرفية غير المنتظمة في مصرف الإمارات دبي الوطني للفترة الزمنية (٢٠١٤ - ٢٠٢١)"

وتتدرج ضمنها الفرضيات الفرعية التالية:

H021: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني و مخاطر الائتمان في مصرف الإمارات دبي

الوطني للفترة الزمنية (٢٠١٤ - ٢٠٢١)"

H022: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني و مخاطر السيولة في مصرف الإمارات دبي

الوطني للفترة الزمنية (٢٠١٤ - ٢٠٢١)"

H023: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني و مخاطر التشغيل في مصرف الإمارات دبي

الوطني للفترة الزمنية (٢٠١٤ - ٢٠٢١)"

H024: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني و مخاطر أسعار الفائدة في مصرف الإمارات دبي

الوطني للفترة الزمنية (٢٠١٤ - ٢٠٢١)"

١٠- متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: يُعبّر عن المتغير المستقل بنسب جودة التحليل الائتماني والتي هي في دراستنا:

١- نسبة القروض المتعثرة.

٢- نسبة تغيير مخصصات القروض.

٣- نسبة الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات.

المتغيرات التابعة: مؤشرات قياس المخاطر غير المنتظمة:

١- مخاطر الائتمان: استخدمت النسبة الآتية: متوسط القروض / الأصول.

٢- مخاطر السيولة : استخدمت النسبة الآتية: القروض / الودائع.

٣-المخاطر التشغيلية: فيما استخدم المبدأ الأساسي في حساب مخاطر التشغيل والذي يستخدم الصيغة التالية:

متوسط إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات * ألفا

$$K_{BIA} = (\sum (GI1...n*a))/n$$

٤- مخاطر أسعار الفائدة: استخدمت النسبة الآتية: الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر

الفائدة.

الفصل الأول: الائتمان والتحليل الائتماني المصرفي.

المبحث الأول: الائتمان المصرفي.

المبحث الثاني: التحليل الائتماني.

المُقدِّمة.

تعدّ عمليات الإقراض والاقتراض جوهر الائتمان كما يعبر الائتمان المصرفي عن عقد إقراض للمال ومنح التسهيلات من المصرف للمقترض ممّا ينتج عنه هامش الربح للمصرف مقابل تسديد القرض الممنوح للعميل المقترض على فترات زمنية معيّنة حسب العقد المبرم بين الطرفين، ويتفرّع الائتمان إلى ائتمان مباشر وائتمان غير مباشر، حيث يتمكّن العميل المقترض بموجب عقد الائتمان المباشر المبرم من تنفيذ العقد تنفيذاً فورياً والبدء باستغلال التسهيلات دون أي قيود أو شروط ما لم ترد فيه، ودون وجود طرف ثالث حيث تمثّل التزاماً على العميل المقترض منذ البدء باستغلال التسهيل، أمّا عن الائتمان غير المباشر فيتمثّل عقداً بين الطرفين المصرف والعميل المقترض حيث يلتزم المصرف من خلاله بتسديد الالتزام المترتب على العميل المقترض عند مطالبة طرف ثالث للمصرف بالمبلغ المطلوب، ولا يمثّل التزاماً من المصرف اتجاه العميل، ولا يتوقّف تنفيذ التسهيل على رغبة العميل، بل على رغبة طرف ثالث اتجاه المصرف عند توافر الشروط المتفق عليها مع هذا الطرف مثل الكفالات البنكية والاعتمادات المستنديّة، ولا تمثّل التزاماً على العميل اتجاه المصرف إلا عند مطالبة الطرف الثالث للمبلغ ولمنح الائتمان معايير عدّة اتفقت أهمها على النقاط الأساسية الآتية: الشخصية، والقدرة، ورأس المال، والضمان والظروف المحيطة كما يتأثّر القرار الائتماني بعوامل مختلفة تتعلّق بالعمل أولاً، ثمّ عوامل تتعلّق بالمصرف، بالإضافة للعوامل التي تتعلّق بالتسهيل الائتماني.

أمّا عن التحليل الائتماني فهو تحليل مالي للقوائم الماليّة يتم من خلاله التعرّف إلى أداء العميل ومركزه المالي من خلال نسب التحليل، ويستخدم التحليل الائتماني لمعرفة مدى الملاءة الماليّة للجهة طالبة الائتمان ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وحجم المخاطرة المصاحبة لأي استثمار ويتضمن كلّ ما يتعلّق بعملية تفسير القوائم الماليّة وفهمها بالإضافة لمساعدة بيانات إضافية تؤخذ في ضوء تقديرات وأغراض معيّنة ممكن أن تكون لأغراض تقييم فرصة استثماريّة أو لأغراض تقرير منح الائتمان والتنبؤ بالتعرّض المالي أو بهدف تقييم الأداء، حيث يوظّف المصرف الأموال الموضوعية تحت تصرّفه في مجالات مختلفة لكلّ نوع منها معدل ربحيّة خاص وعلى إدارة المصرف أن تقوم

بعمليات الموازنة بين السيولة والمخاطرة والتكلفة بما يضمن تحقيق أكبر قدر من الأرباح للمصرف دون المساس بالحدّ اللازم من السيولة مع الأخذ بالحسبان المخاطرة ويأخذ محلل الائتمان على عاتقه جمع البيانات الماليّة للعملاء وتحليلها بما فيه عمليات الدفع والتاريخ ومعلومات الأرباح والمدخّرات وأنشطة الشراء فيما يقوم بعد ذلك بتقييم البيانات ويوصي باتّباع إجراءات للعميل، وقد يوصي بإغلاق بطاقات الائتمان أو الحدّ منه، فلا يقتصر عمل محللي الائتمان على العملاء الذين تخلفوا عن السداد فيمكن أن يكون محلل الائتمان مسؤولاً عن العملاء المحتملين الذين يسعون للحصول على ائتمانات جديدة ويُعد التحليل الائتماني أداة مهمّة لتخفيض الخسائر المحتملة بسبب القروض والتسهيلات المتعثرّة إذ تمثّل مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي لتجميد جزء مهم من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء المقترضين الحاصلين عليها من تسديد القروض وفوائدها ممّا يؤدي لتعرّض المصرف المانح للائتمان لخسائر حقيقيّة مادّية تتمثّل في إعدام الدين وفوائده.

المبحث الأول: الائتمان المصرفي.

أولاً: نشأة الائتمان المصرفي ومفهومه وأنواعه.

إنَّ أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع دون إعطاء أصحابها الحق في الحصول على فائدة بل وترتّب عليهم في بعض الأحيان دفع أجزاء من هذه الودائع لمن أودعت لديه هذه الممتلكات نظير حفظها^١، دون أن يقوم الصيرفة باستخدام ودائعهم على الإطلاق في مزاولة أي نشاط مالي أو تجاري ، إذ اقتصر عمل الصيرفة في بادئ الأمر على استعمال أموالهم الخاصة أو الأموال التي يعهد بها أصحابها إليهم بقصد الاستثمار في القيام بهذه العمليات، ومع تطوّر العمل المصرفي وتراكم ودائع المودعين لفترات طويلة فكّرت المؤسسات التي تقوم بعمليات الصيرفة باستخدام أجزاء من هذه الودائع وتسليمها لمحتاجيها مقابل فوائد وهكذا بعد أن كان المودع يدفع عمولة مقابل إيداع أمواله أصبح يتلقّى فائدة عليها، كما انتقل العمل المصرفي من مهمته الأولى والمتمثلة بقبول الودائع إلى ممارسة عملية الإقراض ويصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف قبول الودائع من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات من جهة أخرى^٢.

- مفهوم الائتمان المصرفي:

عُرّف الائتمان لغة على أنّه الثقة^٣، كما يستعمل اصطلاحاً في الحالات التي يدخل فيها عنصر الزمن عنصراً أساسياً أثناء تسديد القيم أو تسوية المدفوعات بعد أجل محدد، مما يسمح بتمييز الائتمان من حيث ارتباطه بالنشاط الاقتصادي لائتمان تجاري، وائتمان مصرفي^٤ والذي سيتم الخوض في تفاصيله ، وتجدر الإشارة إلى تعدد آراء المصرفيين اتجاه وضع تعريف للائتمان المصرفي، مع الوقت تطوّر مفهوم الائتمان المصرفي وتعدّدت التعاريف التي وضعها المصرفيين له، فجاء في قانون الحكومة الأمريكية الفيدرالية توضيح معنى كلمة الائتمان بأنها "منح قرض لشخص لأجل محدد، أو إحداث دين مؤجل الدفع له علاقة ببيع السلع وتقديم الخدمات"^٥، كما

^١ انجرو (٢٠٠٧)، ص: ١٨

^٢ الخطيب (٢٠٠٤)، ص: ٤.

^٣ Coakley, Fairlamb, Robinson, Whitcut, (1984) "p: 260

^٤ الحوراني، حساني (٢٠١٤)، ص: ١٢٩

^٥ الأشقر (٢٠٠٤)، ص: ٥٨

مما سبق يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه، عملية مصرفية يمنح المصرف من خلالها الثقة للعميل الطالب لتسهيلات ائتمانية بصورة أموال ونقد، أو أي صورة يحتاجها ويكون غرض هذا التسهيل إما لسدّ عجز في سيولته، وإما يكون على هيئة كفالة للعميل طالب التسهيل، وإما تعهد بدفع العميل لغيره أو لغرض استثمار، بالمقابل يلتزم العميل بتسديد ما ترتب عليه للمصرف نتيجة التسهيل الائتماني مع فوائده في موعد الاستحقاق المتفق عليه بين الطرفين السابقين.

ومنه يمكن تصوّر العلاقة بين العملاء والمصرف على أنها علاقة بين طرفين يكون فيها الطرف المانح للائتمان والذي يتحمّل عبء منح الائتمان للطرف الطالب له مقابل الفائدة التي يحصل عليها في نهاية فترة استحقاق الائتمان المطلوب وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (١)، العلاقة بين المصرف والعملاء



المصدر: من إعداد الباحثة

حيث تحصل المصارف على الودائع من الوحدات ذات الفائض فتقوم المصارف بتوظيف هذه الودائع في عمليات الاستثمار المختلفة والتي يعدّ الإقراض أهمها فتقرض أجزاء منها للوحدات ذات العجز، وهكذا يؤدي المصرف دور الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

- أنواع الائتمان المصرفي:

تتعدد أنواع الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف والمؤسسات المالية المختلفة لعملائها، ويصنّف الائتمان المصرفي وفقاً لأسس متعددة أهمها: (النشاط، والضمان، والآجال، من حيث غرض الاستخدام أو الغرض من التمويّل، وطريقة السداد).

وسنتحدث عن أهم المعايير التي يصنّف على أساسها الائتمان المصرفي على الشكل الآتي:

- الائتمان حسب النشاط :

أ- الائتمان الاستهلاكي: الغاية منه تشجيع الاستهلاك الشخصي من خلال تسديد نفقات طارئة لا يمكن للعميل بناء على دخله الحالي مواجهتها، ويتم السداد اعتماد على دخله في الفترة المقبلة .

ب- الائتمان الإنتاجي: يمنح بهدف تمويل النشاط الإنتاجي أو الاستثماري، أي دعم الطاقة الإنتاجية للمشاريع ومن هذا الائتمان ما يستعمل في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع^٦.

- الائتمان حسب الضمانات :

أ- ضمان شخصي: يعتمد المصرف على طرف ثالث، شخص يتعهد بسداد الائتمان في حال عجز العميل عن سداد ائتمانه، ويرتكز ذلك على مقدرة الطرف الضامن على الالتزام بالسداد.

ب- ضمان عيني : يكون بضمان البضائع التي تودع لدى المصارف كتأمين للائتمان أو أوراق مالية، كمبيالات ودائع لأجل أو شهادات إيداع أو عقار أو قطعة أرض يوثق ذلك من قبل المصارف من الجهات المخول لها وذلك برهنها للمصرف أو حيازتها إلى حين تصفية الائتمان المصرفي^٧.

- الائتمان حسب الآجال :

أ- الائتمان قصير الأجل: يمنح لمدة أقل من سنة وأغلب الأحيان إلى تمويل رأس المال العامل للمشاريع أو سلع معمرة .

ب- الائتمان طويل الأجل: تمنحه المصارف بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات ك شراء آلات جديدة لأغراض التوسع أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج^٨.

- الائتمان حسب الغرض :

تصنف حسب القطاعات الممنوح تمويلها من المصرف (تجارية، وصناعية، وزراعية، وعقارية، وائتمان شخصي)^٩.

- الائتمان حسب طريقة السداد :

حامد (٢٠١٧). ص: ١٢٢^٦

عيسى (٢٠١٠)، ص: ٥٥-٥٦^٧

علي (٢٠٠٠)، ص: ٨٤٠^٨

مطر (٢٠٠٣)، ص: ٣٥٤-٣٥٥^٩

أ- ائتمان يُسدّد دفعة واحدة : وتكون نهاية أجل الائتمان أو التسهيل ويقوم العميل بسداد إجمالي الائتمان وعوائده مرة واحدة وفي موعد محدد.

ب- ائتمان يُسدّد على دفعات : ويُحدّد تاريخ السداد والمبلغ المطلوب سداده ويعتمد عليه العميل لتمويل شراء الأصول من معدات وتجهيزات يحتاج إليها في المشروعات الاستثمارية.

ت- ائتمان يُسدّد بشكل متكرر : حيث يقوم العميل بسداده بالأقساط الشهرية المتساوية وفق أجل الائتمان المحدد، ويتم من خلاله تمويل الأنشطة الجارية من رأس المال العامل. وتجدر الإشارة إلى أنّ المشرّع السوري فقد ذكر الائتمان على الشكل التالي: قروض والسلف قصيرة الأجل، والمتوسطة والطويلة، قروض بضمانات شخصية، القرض على المكشوف، القروض العقارية¹⁰، كما أورد التسليف على الإسناد: وهو عقد يمنح بموجبه المصرف المستفيد قرصاً مؤقتاً بأسناد عائدة للمستفيد أو الغير الذي يخصصها لوفاء قيمة القرض¹¹، و توصّلت جهود الباحثين للعديد من المعايير الأخرى نذكر منها :

- ائتمان حسب نوع العملة (محلية أو أجنبية)، وائتمان حسب النطاق الجغرافي، وائتمان حسب شخصية متلقي الائتمان (عام أو خاص)¹²، ومعيّار شيوع عرض الائتمان وطريقة استخدامه من قبل المصارف (نقدي مباشر، ونقدي غير مباشر، ودولي، وائتمان بصيغة التمويل التّأجيري، أو بصيغة التمويل التشغيلي)¹³، كذلك استغلت بعض الدول الفرصة الموجودة بتنوع واختلاف نشاط المصارف لممارسة أعمال ائتمان مصرفي متعددة، فمثلاً حدد القانون التجاري الأمريكي الموحد الائتمان المصرفي على الشكل الآتي¹⁴:

- الائتمان المصرفي القابل للإلغاء: الائتمان الذي يمكن إلغاؤه من قبل المصرف بعد منحه للعميل بغير سابق إنذار له.

- الائتمان المحوري: الائتمان الذي يفتحه المصرف لعميله للسحب منه مرات متعددة، على أن يكون هناك حد أقصى أو سقف للسحب.

¹⁰ مجلس النقد والتسليف قرار رقم ١٦٠ م/ن/ ب ٤

¹¹ قانون التجارة السوري، المادة رقم ٢٣٨

¹² الزبيدي (٢٠٠٠)، ص: ٩٨ - ١١٤

¹³ وليد، عصام الدين (٢٠١٦)، ص: ١١ - ١٢

¹⁴ Sarna,(1998), p: 1 - 8 and the following pages

- الائتمان غير القابل للإلغاء: عكس الائتمان القابل للإلغاء، لا يجوز للمصرف إلغاؤه أو تعديله دون إذن مسبق من العميل.
- الائتمان الإضافي: عندما يوجد ائتمان آخر أو عدة ائتمانات.
- الائتمان القابل للتحويل: يسمح للعميل المستفيد بتحويل الائتمان لشخص آخر وفقاً لظروفه أو ظروف عمله
- الائتمان البديل: عندما يتخلف البنك عن أداء بعض التزاماته قبل عميله، فيتعهد بعقد ائتمان آخر لمصلحة عميله في حالة إغفاله القيام بالتزاماته نحوه.
- الائتمان التدويني: الائتمان الخاص بكروت الائتمان التي يشتري بها عملاء المصارف بعض احتياجاتهم في مقابل تدوين ثمن هذا البيع في إيصال، تلتزم البنوك بسداد قيمة الثمن المدون في الإيصال.
- الائتمان التعويضي: يظهر عند التعامل بين بنكين، أحدهما سدد للآخر بعض المصاريف أو أي مبالغ أخرى، فيفتح له المصرف المدين هذا الائتمان حتى يسدد دينه للبنك الدائن.
- الائتمان المتداول: يشير لنوع الائتمان الذي تفتحه المصارف لعملائها لسحب مبالغ مالية محددة سواء بالعملة المحلية أم الأجنبية.
- الائتمان المؤجل والمقبول: يشير للائتمان الذي توقع البنوك بقبوله تحت شرط تأجيل الدفع لأجل آخر.
- الائتمان التفاوضي المستقيم: عكس الائتمان القابل للتحويل، يعطي الائتمان الحق للعميل الذي أجرى عقد الائتمان مع البنك فقط ولا يمكن تحويله إلى عميل آخر.
- الائتمان ذات التعهد الإلزامي: الحالة التي تتعهد بها المصارف بسداد التزامات عملائها عند حدوث تعثر في السداد.
- الائتمان المتصل: عدة حسابات ائتمان لا تتفصل عن بعضها بعضاً.
- الائتمان ذات المادة الحمراء: يكون تعهد البنك بدفع الائتمان دون تقديم أي مستندات من قبل المستفيد، والمادة الحمراء تشير إلى تصديق البنك بالخط الأحمر بصرف الائتمان للمستفيد عند طلبه بغير تقديم أي مستندات.

ثانياً: أسس منح الائتمان المصرفي وإجراءاته

أ- أسس منح الائتمان المصرفي :

مع وجود الكثير من التعاريف لمفهوم الائتمان المصرفي، وتعدّد أنواعه، كان لا بدّ من توافر مجموعة من الأسس والقواعد لمنح الائتمان من قبل المصارف والمؤسسات المالية أهمها^{١٥}:

١- توافر الأمن لأموال المصرف:

وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أنّ المنشأة التي تحصل على الائتمان ستتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك .

٢- تحقيق الربح:

ويعني ذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها، يستطيع من خلالها دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وكذلك تحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

٣- السيولة:

تعني توافر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف، أي النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع وإما بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.

٤- قرارات المصرف المركزي:

حيث تخضع المصارف فيما تمنحه من ائتمان لما يصدره المصرف المركزي من قرارات مثل القرارات المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما^{١٦}.

٥- السياسة الائتمانية للمصرف:

حيث تخضع المصارف فيما تمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وآجالها وشروطها^{١٧}.

٦- طبيعة الودائع:

^{١٥} فلوح (١٩٩٩)، ص: ١٠١.

^{١٦} الخضير، (٢٠٠٢)، ص: ٢٢ - ٢٥.

^{١٧} الخضير، محسن. مرجع سابق، ص: ٢٢ - ٢٥.

تتعدد أنواع الودائع، والمصرف مسؤول عن بث الثقة في نفوس مودعي كل من هذه الأنواع ومسؤولية المصرف اتجاه مودعيه تؤثر في طريقة توظيف الأموال، ومن ثم في حكم المصرف في اختيار نوعية القرض، فمثلاً كلما كبر عدد حسابات الودائع وصغرت قيمتها يمكن للمصرف التوسع في الإقراض عما يمكن أن يكون الوضع عليه حتى لو صغر عدد الحسابات وكبرت قيمتها^{١٨}.

ب- إجراءات منح الائتمان :

تعتبر عملية منح الائتمان عن المصرف، توجهاته، وأهدافه، ومن ثم فعلى المصرف أن يمنح الائتمان بمجموعة من الخطوات المدروسة والواضحة، ويمكن ترتيب خطوات منح الائتمان على الشكل الآتي^{١٩}:

• البحث عن الفرص وجذب العملاء :

حيث يجب ألا تكتفي المصارف بانتظار عملائها الذين يتقدمون إليها، أو الذين يدعونهم للتعامل معها عبر وسائل الدعاية، والإعلان والإشهار، بل لا بدّ من أن يعمل المصرف على البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والتقرب من العملاء والتعرف إلى مختلف احتياجاتهم التمويلية، وهنا يؤدي التسويق المصرفي دوراً مهماً للترويج لذلك، ويكون الهدف الأساسي تحقيق انتشار أكبر بالإضافة إلى زيادة الحصة التسويقية للمصرف في السوق^{٢٠}.

• تقديم الطلب:

تبدأ حياة التسهيل الائتماني بالطلب الذي يقدمه العميل إلى البنك وفيه يطلب من الفرع المصرفي الذي يتعامل معه المبلغ الذي يرغب في الحصول عليه ومعلومات شاملة عن عدد من الأسئلة، منها:

- قيمة القرض الذي يرغب الزبون في الحصول عليه، وقد يحدد حداً أعلى أو حداً أدنى وعادة ما تكون قيمة القرض متناسبة مع احتياجات العميل^{٢١}
- المجال الذي يرغب العميل في تمويله.
- وصف حالة المشروع المراد تمويله، ونوعه.

¹⁸ عبد المطلب، (٢٠٠٠)، ص: ١٥٨

¹⁹ كنعان (٢٠١٥)، ص: ٢٧١ - ٢٨٢

²⁰ الحمزاوي (١٩٩٧)، ص: ١٩٠ - ١٩٥

²¹ الحمزاوي، مرجع سابق، ص: ١٩٠

- المدة التي يرغب فيها (قرض قصير الأجل، ومتوسط الأجل، أو طويل الأجل).
- فترة السداد والأقساط.
- مصادر سداد القرض: هل سيسدد القرض من الأرباح المتحققة أم الأرباح التجارية كنشاط آخر للعميل أم من بيع عقارات أخرى، وعادة ما تفضل المصارف تسديد القروض من النشاط الذي ستموله وذلك بهدف منح القرض على أرض صلبة تشجع على الإقراض.

• دراسة طلب الإقراض:

يتم ذلك من خلال الفحص الأولي لطلب القرض المقدم من العميل، وتحدد المصارف من خلال هذه العملية إذا كان القرض المطلوب يفي باحتياجات المقرض التمويلية من خلال التعرف إلى الغرض من القرض، أجل استحقاقه، وأسلوب سداده^{٢٢}.

• مقابلة العميل:

بعد دراسة الطلب المقدم من العميل تسلم إدارة التسليف والائتمان الطلب إلى موظف مختص من أجل مقابلة العميل والحصول على معلومات إضافية أو اختبار شخصية العميل أي فحص القدرات التي يتمتع بها، هل تؤهله للحصول على القرض أم لا؟ وهل لديه إمكانيات إدارة المشروع حتى يحقق الأرباح؟ كما يوجه الموظف المختص عدداً من الأسئلة الاجتماعية، والانتاجية، والادارية، والتجارية وذلك للحصول على معلومات عن قدرة العميل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إدارة منشأته بهدف الحصول على الأرباح، وتفضل المصارف في المقرض للبقاء والذكاء والخبرة والإدارة والقدرة التجارية واستثمار الأموال جيداً بهدف إعادة تسديد القرض أما إذا لم يتمتع بهذا القدرات فإن منحه القرض سوف يعرض المصرف للخطر؛ لأن المقرض معرض للخسارة ومن ثم عدم السداد.

• الاستعلام عن الزبون:

بعد أن يجتاز الزبون امتحان المقابلة وتدل المؤشرات على أنه زبون جيد ويتمتع بالخبرات اللازمة لمنحه القرض ترسل إدارة التسليف والائتمان المعلومات عن القرض والزبون إلى قسم الاستعلام المصرفي في دائرة التسليف فيكلف موظفان اثنان في القسم لإجراء دراسة ميدانية حول العميل، وتجمع المعلومات الآتية عن العميل:

- معلومات شخصية عن العميل

- الكفاءة الإدارية والفنية

²² إسماعيل، العريبي، محي الدين (٢٠١٠)، ص: ١٥٨

- الوضع المالي والظروف الاقتصادية للعميل

- زبائن العميل ومورده وعلاقته معهم

- الوضع القانوني للعميل.

• زيارة منشأة العميل:

تكلّف مديرية التسليف والائتمان في هذه المرحلة موظفاً أو اثنين من المتخصصين بزيارة موقع المنشأة للعميل للاطلاع عن كثب على الإنتاج أو التجارة أو الاستيراد والتصدير الذي يقوم به العميل وتهدف هذا الزيارة بحضور العميل لجمع المعلومات الآتية: التعرف إلى السلع التي ينتجها العميل، ومدى معرفة العميل بخط الإنتاج، ودراسة تقارير الجودة أو الحصول على وثائق الجودة لدى العميل، وثائق وجوائز مشاركة في معارض دولية أو محلية، وسائل الدعاية والإعلان المستعملة، ومخزون السلع الجاهزة وحجم المبيعات، ومخزون المواد الأولية اللازمة للتصنيع ومصادر التوريد، والاطلاع على القوائم المالية، والاطلاع على عدد العمال، وكذلك الاطلاع على عقود البيع وعقود التوريد الداخلية والخارجية.

• إجراء التحليل المالي والائتماني:

يتم إجراء التحليل المالي والائتماني للحكم على الحالة المالية للمقترض وتقدير مخاطر الائتمان، وتحديد إمكانية العميل طالب القرض ورغبته في سداد القرض وفوائده، ومن ثمّ تحديد جدارة المقترض بالحصول على القرض^{٢٣}.

• إصدار القرار الائتماني:

بعد أن يدرس المصرف كلّ المعلومات عن العميل طالب القرض، وإجراء عمليات التحليل اللازمة، يتخذ المصرف القرار بقبول منح أو عدم منح العميل استناداً لسياسة المصرف وتوجهاته في التمويل.

• تنفيذ القرض:

بعد صدور القرار النهائي بالموافقة على القرض يرسل القرار إلى الفرع الذي يرغب العميل في التعامل معه أو الذي هو في منطقة عمله لذلك يعتمد من قبل العميل وإدارة المصرف لتنفيذ القرض، يقدم العميل الضمانات المحددة التي يطلبها البنك ويضع العميل إشارة الرهن لصالح المصرف، ويوقع العقد بين العميل ومدير الفرع بالمصرف،

²³ إسماعيل، العريبي، حمزة، مرجع سابق، ص: ١٥٩

وإذا كان هناك شروط أخرى يقوم العميل باستكمالها تمهيدا لبدء عملية تنفيذ القرض، يُعلم فرع المصرف جميع الدوائر المختصة بالقرار كي تعمل على التنفيذ، ثم تقوم دائرة تنفيذ القروض بالفرع المذكور بفتح ملف جديد لديها يسمى (ملف تنفيذ قرض باسم العميل) ، وذلك لمتابعة إجراءات تنفيذ القرض.

• متابعة القرض والمقترض:

إنّ الهدف من متابعة القرض والمقترض هو الاطمئنان على حسن سير الأمور وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة^{٢٤}.

• تحصيل القرض:

يحصل المصرف مستحققاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله ظروف مفاجئة مثل الإجراءات القانونية فيتم تأجيل السداد أو إعادة الجدولة^{٢٥}.

- اتخاذ القرار الائتماني :

تؤثر مجموعة متغيرات مباشرة في قرار منح الائتمان من خلال العوامل النسبية الأربعة الآتية:^{٢٦}

- قدرة العميل طالب الائتمان والتزامه بالوفاء بالتزاماته.
- البيئة الخارجية من ظروف التشغيل، مخاطر المكان، ومناخ العمل والتي تؤثر في احتمال التخلف عن السداد أو تزيد من احتمالات الخسارة.
- خصائص الأدوات الائتمانية (المنتج، والديون، والأمان والقروض).
- جودة العوامل التي تساعد على تخفيف مخاطر الائتمان وكفايتها كالضمانات.
- الجدارة الائتمانية :

²⁴عدنان (٢٠١٠)، ص: ١٢٥

²⁵الحنوي، عبد السلام (٢٠٠٠)، ص: ٢٨٢

²⁶GOLIN, DELHAISE, (2013) p: 5

يمكن الوصول إلى الإجابة عن السؤال بتمتع العميل بالجدارة الائتمانية أم لا، من خلال الوصول إلى إجابة السؤالين الآتيين: ^{٢٧}

- الأول: هل العميل المقترض المحتمل على استعداد تامّ للالتزام بالسداد؟
 - الثاني: هل يتمكن العميل المقترض المحتمل من سداد التزاماته تحت الشروط الموجودة؟
- يعلم أي محلّ ائتمان أنّه من النادر الحصول على إجابة نهائية عن هذه الأسئلة، ولهذا توضع الاحتمالات للإجابة عن هذه الأسئلة، وكلّما كان الاحتمال أقرب إلى ١٠٠% قلّ احتمال أن يتحمّل المصرف خسارة، ومنه كلّما انخفض الاحتمال عن ١٠٠% ازدادت مخاطر الخسارة وارتفعت مخاطر الائتمان.

- العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

تتعدد العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات الائتمانية، وقد اتفق الباحثين على إدراج بعض العناصر في خانة العوامل الأكثر أهمية في تأثيرها في اتخاذ القرارات الائتمانية، بينما تفرّد آخرون في ذكر عناصر أخرى وتختلف هذه العناصر من باحث لآخر، ولتوضيح الأمر أكثر سيتمّ التحدث بالتفصيل عن هذه العوامل:

أ- العوامل المتعلقة بالعميل: ^{٢٨} فيما يتعلّق بالعميل فإنّ عوامل الشخصية، ورأس المال، والقدرة على إدارة النشاط وتسديد الالتزامات، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة بالعميل، جميعها تقوم بدور في تقييم مدى صلاحية العميل في الحصول على الائتمان ولكن بنسب مختلفة حيث توصّل بعض الباحثين إلى وجود اختلافات حول أهمية عناصر الشخصية، القدرة، ورأس المال، والظروف الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار الائتماني بينما لا يوجد أي اختلافات حول أهمية الضمان ^{٢٩}.

ب- العوامل المتعلقة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل ما يأتي: ^{٣٠}

- العوامل البيئية التي تحمل التشريعات والقواعد التي تضع قيوداً على حجم الائتمان وأنواعه.
- السياسة الائتمانية المقررة من البنك المركزي.
- الحد الأدنى لاحتياجات القطاعات من الائتمان المصرفي.

²⁷ GOLIN, DELHAISE, (2013), Previous reference, p: 2

²⁸ أنجرو، مرجع سابق، ص: ٤٦

²⁹ عبد الهادي (٢٠١٥)، ص: ١٨

³⁰ عشيّش، (٢٠١٠)، ص: ٦٥، ٦٤

- المحددات الخاصة بالمصرف
- تكلفة الائتمان والعائد المتوقع؛
- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف
- نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية
- الهدف العام للمصرف خلال المرحلة القادمة
- قدرات المصرف ولا سيما الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي
- مستوى التكنولوجيا المطبقة والتجهيزات الإلكترونية التي يمتلكها المصرف.
- العوامل المتعلقة بالتسهيل الائتماني: ³¹
- مبلغ القرض: حيث يجب أن يتناسب حجم القرض المطلوب مع حجم النشاط التجاري للعميل؛
- الغرض من القرض: وذلك لتحديد المجال الذي سيستخدم فيه التسهيل بشكل دقيق لمعرفة إذا ما يتوافق مع سياسة المصرف أم لا؛
- مدة القرض: فكلما طالت المدة الممنوحة للقرض، ازدادت المخاطر التي تتعرض لها الأموال الموظفة؛
- نوع القرض: يجب تحديد نوع القرض لدراسة موافقته للسياسة العامة للإقراض في المصرف أو يتعارض معها ومعرفة مدى تناسبه مع الغرض أو النشاط الممول؛
- طريقة السداد: بمعنى هل سيُسدد القرض دفعة واحدة في نهاية المدة، أو سيسدد على أقساط.
- مصادر الوفاء: تُدرس لمعرفة مدى كفايتها لسداد التزامات المصرف.

وتعدّ العوامل الثلاثة السابقة، هي العوامل التي تمّ الإجماع عليها من معظم الباحثين، أمّا عن العوامل الأخر فقد عدّ بعض الباحثين أنّ اتخاذ القرار الائتماني عملية تخص جميع الأطراف المرتبطة بالعملية الائتمانية، ولهذا أضاف بعض الباحثين عوامل تتعلّق بالدراسة الائتمانية ³² على أنّ لها عناصر تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني للأسباب الآتية:

³¹ الخضير، مرجع سابق، ص: 323

³² حامد، مرجع سابق، ص: 165-166

- عدم توافر مبادئ الائتمان الجيد في أقسام منح الائتمان المصرفي.
 - ضعف الجدارة الائتمانية للعميل.
 - قصور الدراسة الائتمانية وعدم سلامتها مثل عدم تكامل عناصر الدراسة الائتمانية، أو إغفال بعض الجوانب.
 - عدم الالتزام عند إجراء الدراسة الائتمانية بمحددات وضوابط السياسة الائتمانية للمصرف، والاعتماد على دراسات جدوى غير حقيقية.
 - عدم استخدام الأساليب العلمية في دراسة الجدوى، ولا سيما بالنسبة لقرارات منح الائتمان المتوسط وطويل الأجل.
 - عدم كفاية الرقابة والإشراف من جانب أعضاء لجنة الائتمان بالمتابعة بعد المنح.
 - رعونة القائمين بمنح الائتمان بعدم إعطاء أهمية للدراسات الائتمانية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني الأصح.
 - عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بالبيانات السليمة والواقعية عن العميل وظروفه.
 - عدم التحقق من صحة المستندات المقدمة من قبل العميل، وسلامتها.
 - المغالاة في تقدير احتياجات العملية التمويلية وعدم دراستها دراسة سليمة.
 - عدم الدقة في تحديد إجمالي التزامات العميل
 - عدم متابعة استخدام الائتمان والتسهيلات الائتمانية والتأكد من الالتزام بأسس منح الائتمان والتسهيلات وضوابطها وقصور استيفاءها للشروط^{٣٣}.
- كما يرى باحث آخر وجوب إدراج العوامل المتعلقة بالمصرف المركزي من حيث ضرورة الإلمام بما يأتي: سعر إعادة الخصم، وسياسة عمليات السوق المفتوح، وسياسة تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، والسقوف الائتمانية^{٣٤}.

ثالثاً: معايير منح الائتمان المصرفي

^{٣٣} الخضير (٢٠١٤)، ص: ١٠١.

^{٣٤} عبد الستار (٢٠٢١)، ص: ١٩.

من المهم العمل على تقييم قدرة المقترض على سداد القرض وفوائده ضمن الإطار الزمني المحدد للقرض ، وقد عُرف في علم المصارف العديد من المعايير المعتمدة في تقييم القدرة على السداد، أهمها المعيار (5C's)، المعيار (5P's)، والمعيار الأكثر انتشاراً الآن PRISM.

أولاً : المعيار (5C's) :

قبل اتخاذ أي قرار ائتماني تعمل إدارة الائتمان للإحاطة بالمخاطر التي يتعرّض لها المصرف عند منح الائتمان، ومصدرها ومن ثمّ تمثّل العناصر الرئيسة الآتية لتقييم ائتمان العملاء مجتمعة المعيار (5C's):³⁵

- شخصية العميل (Character)
- القدرة على الاستدانة (Capacity)
- رأس المال (Capital)
- الظروف المحيطة (Conditions)
- الضمانات (Collateral)، كما تمّ إضافة عنصري التدفّق النقدي (CASH FLOW)، والمنافسة (COMPTISHION).

وفي دخول أوسع لهذه العناصر سنتناول كل عنصر منها على حدة³⁶:

أ- شخصية العميل:

يتعلّق هذا العنصر برغبة العميل في سداد أصل القرض وفوائده حتى أثناء الأزمات وفي وقت الكساد ويعتمد ذلك على أخلاقيات العميل وأمانته، وتظهر أهمية هذا العنصر بشكل أكبر في حالة الشركات الصغيرة الحجم لما للعامل الشخصي من أثر في مجريات الأمور، أما في حالة الشركات الكبيرة فإنّ مواصفات شخصيتها تشمل العمليات التي تقوم بها والسياسة التي تعتمدها.

ب- القدرة على الاستدانة :

تعني قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفاعلية، كما تعني أيضاً امتلاك مصادر بشرية ومادية للتشغيل بربحية والنجاح في العمل، ويفترض توفر الأهلية الكاملة فيمن يوقع على عقد القرض، وفي حالة الشركات فيجب التأكد من

³⁵ Mohammadi,Zadollah,(2015), p: 1652

حمرة، (٢٠١٤)، ص: ٣٧- ٣٩³⁶

أنّ الشركاء المتضامنين أو المخولين بالتوقيع هم من وقعوا فعلياً ويكامل عددهم، كما يشترط توافر عنصر الخبرة المالية الكافية عند إدارة الشركة في إدارة أموالها واستثماراتها.

ت- رأس المال :

يعدّ رأس المال أحد أهم أسس القرار الائتماني، وبذلك تعمل إدارة التسليف والائتمان على زيادة عمليات تحليل رأس مال العميل من أجل تحديد المخاطر التي يتعرّض لها المصرف، حيث إنه يمكن القول: إنّ رأس المال يمثل الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل العميل في سداد التزاماته اتجاه المصرف، وكقاعدة عامة يجب ألا يقوم المصرف بإقراض أموال إلى مشروع ما، أكبر من التي يقوم العميل نفسه باستثمارها في ذاك المشروع، حتى في حال حصول المصرف على ضمانات كافية.

ث- الظروف المحيطة :

يجب أن تنتظر إدارة التسليف والائتمان إلى الظروف المحيطة كمعيار في منح الائتمان، حيث تشمل التغيرات التي يتعرّض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع، و يترتب على وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين أو في بلد ما أن تقوم إدارة المصرف باتخاذ سياسات ائتمانية مرنة، وذلك توقعاً منها بأنّ العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة.

ج- الضمانات :

تعبّر الضمانات عن مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يقدمها إلى المصرف لضمان القرض، يمكن أن تكون الضمانات شخصية أو ضمانات مملوكة لشخص آخر وافق على أن يكون ضامناً للعميل المقترض.

ومن المهم الإشارة إلى أهمية عدم اعتبار الضمانات مصدر الاطمئنان الرئيسي، حيث تعدّ ضمانات تكميلية استكمالاً لعنصر الثقة المتوفرة مسبقاً بالعميل المقترض، ويعدّ الضمان الأفضل للمصرف هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة، وبدون خسارة، لذلك يجب مراعاة عدة صفات في الضمانات، وهي: سهولة التوثيق، وسهولة التصريف والبيع، وإمكانية التخزين بلا كلفة عالية.

ثانياً: المعيار (5P's) :

تدعم إدارات التسليف والائتمان قراراتها الائتمانية بنموذج آخر للتحليل الائتماني من خلال دراسة معايير أخرى تسمى ب (5P's) والتي تعبر عن كلِّ ممَّا يأتي:^{٣٧}

- نوع العميل (People)
- الغرض من الائتمان (Purpose)
- قدرة العميل على السداد (Payment)
- الحماية (Protection)
- النظرة المستقبلية (Perspective)

وسنتناول كل عنصر من هذه العناصر على حدة وفق الآتي:^{٣٨}

أ- العميل:

يُقيّم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته وذلك من خلال مقابلة العميل للحصول على المعلومات والبيانات التي ترغب بها إدارة التسليف والائتمان، ومن المؤكد أنّ إدارة التسليف والائتمان ستستند لمؤشرات نجاح هذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل، وفي المقابل الفشل أو التغيير من عمل لآخر بسبب عدم النجاح حيث يعطي انطباعاً يدفع إلى الحذر من تقييم خط العميل المستقبلي.

ب- الغرض من الائتمان:

من خلاله تتوصل إدارة التسليف والائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الغرض من الائتمان، واحتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان.

ت- قدرة العميل على السداد:

يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل التي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد.

³⁷ وليد ، عصام الدين، مرجع سابق، ص: ١٨

³⁸ الزبيدي، مرجع سابق، ص: ١٥٣ - ١٥٥

ث- الحماية:

أساس هذا المعيار هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفاءات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أم من حيث قابليتها للتسييل، في حال عجز عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

ج- النظرة المستقبلية:

هي استكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعمل سواء كانت داخلية أم خارجية، ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام، ونسبة التضخم، ومعدلات الفوائد إلى غيرها.

ثالثاً: المعيار PRISM

هو واحد من أهم المعيار المصرفية التي تستعمل في تقييم الجدارة الائتمانية للعميل ويصنفه بعضهم على أنه من أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في تقييم الجدارة الائتمانية، يشمل العناصر الآتية:³⁹

- الإدارة (Management)
 - الغاية من الائتمان المصرفي (Intention/Purpose)
 - القدرة على السداد (Repayment)
 - الضمانات (Safeguards)
 - التصور أو التنبؤ (Perspective)
- أ- الإدارة: تهتم الإدارة عند عملية منح الائتمان بدراسة أربعة عوامل أساسية وهي كالاتي:
- العمليات التجارية.
 - أساسيات إدارة الجهة طالبة الائتمان.
 - العلاقات المصرفية للجهة طالبة الائتمان.
 - التقارير المالية.

³⁹ Glantz, Mun,(2011), p 9 - 15

١- العمليات التجارية:

تعمل إدارة الائتمان على رسم ملامح واضحة لصورة المقترضين، وتنتج هذه الصورة عن عدة عوامل ، وسنوات عمل الجهة طالبة الائتمان في مجالها، وسمعة هذه الجهة وأدائها، والقدرة على السداد والوفاء بالالتزامات، حيث إنّ طول عمر الجهة بمجال عملها يعني السيطرة على الحصة السوقية ضمن البيئة التنافسية القوية كما أنّ الحياة التجارية الطويلة تضيف نوعاً من الرتبة من بدء نشاط هذه الجهة، ويرى بعضهم هذه السمة من أكثر السمات أهمية على الإطلاق ، وبالنظر للأداء في الفترات السابقة يمكن استنتاج مؤشر الأداء، والذي يعدّ مؤشراً جيداً للنجاح مستقبلاً، وتهتم الإدارة اهتماماً أساسياً بجمع المعلومات الصحيحة عن الشركة وصناعاتها.

٢- أساسيات الإدارة:

تحتاج الإدارة لفهم الجهة التي يمنحون لها الائتمان، ولذلك قبل البدء بأي علاقة ائتمانية جديدة يجب أن يكون المصرف على دراية بالجهة طالبة الائتمان، حتى يكون على ثقة من تعامله مع جهة ذات سمعة سليمة وتتحدى بالجدارة الائتمانية، كما يجب أن تتوفر فيها سياسات صارمة تجنب الارتباط بجهات متورطة في أنشطة احتيالية أو جرائم أخرى وذلك ما يتحقق من خلال مثلاً الرجوع إلى أطراف معروفة، والوصول إلى السجلات الائتمانية الخاصة بالجهة طالبة الائتمان، والتعرف إلى الأفراد المسؤولين عن إدارة هذه الجهة، وكلما انخفضت درجة الائتمان زادت حاجة الإدارة المصرفية عامة وإدارة الائتمان خاصة للمزيد من المعلومات الواردة عن الجهة طالبة للائتمان، حيث يسعى المصرف للوصول إلى مجموعة بيانات منها:

- الأشخاص المسؤولون والمديرون، بالإضافة لأعمارهم والسنوات التي قضاها في العمل.
- بيانات المستشارين المحترفين للجهة طالبة الائتمان، بما في ذلك المحامون والمدققون المصرفيون في المصارف المنافسة، والمستثمرون وعدد العاملين ، ومجالات النشاط الأساسية.
- حصة الجهة طالبة الائتمان في السوق وربحيته.
- الاطلاع على قدرات الإدارة في التعامل مع المشكلات وحلها واتخاذ القرارات، وإذا ما كانت هذه القرارات صحيحة أم لا.
- طريقة عمل الإدارة مع المرؤوسين كفريق عمل فعال.
- نسبة رواتب المسؤولين إلى صافي الإيرادات.
- سمعة الملاك الحاليين، والمديرين.

- مدى كفاية المعلومات الكمية والإحصائية.
- الخطة الاستراتيجية والتكتيكية والسياسات والإجراءات الفعّالة ونظم المعلومات الإدارية، بالإضافة للميزانية ومعايير الأداء وإدارة القوى العاملة.
- الحصول على مخطط تنظيمي وخطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.

٣- العلاقات المصرفية للجهة طالبة الائتمان:

من الطبيعي أن يوجد أرشيف تعامل لأي جهة مع مصارف منافسة، ولذلك يسعى المصرف للوصول إلى سجل تعامل أي جهة طالبة للائتمان مع المصارف الأخرى، للاطلاع على تاريخها المصرفي وتعاملها مع المصارف الأخرى بما ينعكس إيجاباً على تعاملها مع المصرف الذي تطلب منه ائتماناً.

٤- التقارير المالية:

تقوم المصارف في أي عملية ائتمانية بتقييم الوضع المالي للجهة طالبة الائتمان حيث تلجأ العديد من المصارف لشركات محاسبة ذات سمعة جيدة لتحليل البيانات المالية لهذه الجهة وذلك لتقديم صورة دقيقة عن حالة المقترض ومن هذه المعلومات التي تسعى المصارف للحصول عليها:

- بيانات التسجيل والنتائج المالية في السنوات المختلفة لمقارنتها.
- البيانات الفصلية (الموسمية)، بما في ذلك المعلومات المتراكمة عن المبيعات والمشتريات.
- الإقرارات الضريبية لآخر خمس سنوات، وتقارير مصلحة الضرائب.
- البيانات التشغيلية والمالية المتوقعة.
- التحقق من تدقيق شركة محاسبية للدفاتر المالية والتحقق من سمعة الشركة المدققة.
- التحقق من السجلات المصرفية، والتأكد من عدم تقديم أي تقارير مزورة.
- مراجعة مدى كفاية وتعقيد أنظمة التدقيق الداخلي الخاصة بالجهة طالبة الائتمان.
- تقييم مدى كفاءة الضوابط المحاسبية الداخلية.
- التأكد من مدى جودة إدارة الأرباح إضافة لتقييم قوة وظيفة الإدارة المالية.

- تحديد عدد المرات التي تصدر فيها التقارير الداخلية ومدى اتساق الجدول الزمني للتقارير مع متطلبات الإغلاق الشهرية.

مما سبق يمكن القول إنّ إدارة الائتمان تهتم بعناصر الإدارة السابقة كلها، وتحاول الوصول إلى جميع التفاصيل التي تعطي الصورة الأكثر وضوحاً عن إدارة الجهة طالبة الائتمان، لأنها تعدّ المحرك الرئيس لأي نشاط وتعدّ الأساس في نجاح المنشأة أو المشروع⁴⁰، أو فشله.

ب- الغاية من الائتمان المصرفي:

من أهم الخطوات عند دراسة عملية منح الائتمان، الوصول إلى القصد الحقيقي للائتمان، أي هل هو حقيقي أم وهمي، ولتحديد الغرض من الائتمان يجب أن يتمّ طرح السؤال الآتي:

الأول: لماذا يتم الاقتراض؟ ولهذا السؤال ٣ احتمالات :

أولاً:

- على المدى القصير، يتم التعامل مع المشتريات ولذلك تقترض الجهات طالبة الائتمان لدعم موسم الشراء.

- على المدى الطويل، تقترض الجهات طالبة الائتمان لدعم عمليات النمو.

ثانياً:

تقترض بعض الجهات طالبة الائتمان لتحلّ محلّ دائنين آخرين، مثلاً تتوقع إدارة هذه الجهات شروط الموردين بالحصول على خصم تجاري معيّن يمكن الاستفادة منه في حالة السداد خلال ٣٠ يوماً ولهذا تقوم هذه الجهة بالسداد عن دائن آخر لتستفيد من الخصم، وقد سمح بهذا النوع من الاقتراض في حال تأخر الخصم الذي ستحصل عليه الجهة طالبة الائتمان، جرّاء شراء هذا الدين.

ثالثاً:

تقترض الجهات طالبة الائتمان، لتقوم بإعادة شراء أسهم معينة مثلاً شراء حصة شريك في نشاط تجاري معيّن وعمليات الاستحواذ، حيث يمكن استبدال حقوق الملكية بالديون بسهولة وذلك من خلال نسب الدين إلى حقوق

زينب وآخرون. (٢٠١٢)، ص: ١٠٥ - ١٠٧⁴⁰

الملكية وتغطيته من خلال التدفقات النقدية مما يعرض حقوق الملكية المتبقية للخطر، ومن ثمّ أحد أسباب إعداد المقترضين للبيانات المالية هو التأكد من عدم حدوث أي ضعف في حقوق الملكية.

ح- الضمانات: تقسم الضمانات ضمن هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع :

١- الضمانات العادية: والتي تعرّف على أنّها ملكيّة مرهونة كضمان لإشباع دين أو التزام معيّن، تعتمد القروض المطلوبة على درجات ائتمانية مخصصة، ودرجة التغطية، ودورة الحياة الاقتصادية للضمان، والقيود المحتملة لتصفية الضمانات، وقدرة المصرف ومهارته لرصد الضمان وتصفيته.

٢- الكفالات: تعرّف الكفالة بأنّها عقد مكتوب أو اتفاقية أو تعهّد يشمل ثلاثة أطراف، يوافق بموجبها المصرف لأنه الطرف الأول، على رؤية أداء الكفيل، على أنّه الطرف الثاني، الذي يتحمّل عبء الوفاء بالائتمان الممنوح للطرف الثالث وهو الجهة طالبة الائتمان، أو المستفيد منه، في حال تخلف الأخير عن السداد.

٣- العهود: تضع العهود الإطار العام للخطة المالية المتفق عليها بالاشتراك بين المصرف والجهة طالبة الائتمان، حيث تعتمد العهود إلى حد كبير على القوّة المالية للمؤسسة، وكفاءتها الإدارية ومدة الائتمان المقترح.

وعليه يمكن أن تختلف الضمانات المقدمة من الجهة طالبة الائتمان ، لمواجهة احتمالات عدم القدرة على السداد معتمدة على قوة المركز المالي والائتماني لها.

خ- القدرة على السداد: تعتمد المصارف على مصادر السداد الداخلية ومصادر السداد الخارجية للجهة طالبة الائتمان

• المدى القصير:

- المصادر الداخلية: يتم السداد من خلال عمليات التحويل وتخفيض النفقات، وذلك من خلال الميزانية العمومية والسيولة .

- المصادر الخارجية: يتم السداد من خلال الديون و حقوق الملكية.

• المدى الطويل:

- المصادر الداخلية: من خلال التدفقات النقدية التاريخية واتجاه الجودة والحجم، وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية.

- المصادر الخارجية: الديون من خلال معايير دونالدسون، وذلك من المعلومات الآتية:

١- جودة الأصول.

٢- تغطية التدفقات النقدية.

٣- السمعة والتوقعات القوية.

٤- حقوق الملكية، قوتها وتأثيرها.

٥- تكاليف رأس المال.

٦- تخفيض ملكية الملاك الحاليين.

٧- ربحية السهم.

د- التصور أو التنبؤ: يعدّ التصور وفق هذا المعيار كلّ مما يأتي:

• تحليل المخاطر/ المكافأة.

• استراتيجيات التشغيل التي يعتقد أن تعمل على تحسين الأداء وتحافظ على جودة الائتمان.

• اتخاذ القرارات التي تتسم بالصحة والدقة.

بعد الاطلاع على المعايير الثلاثة السابقة والأكثر انتشاراً، يمكن القول إنّ كلّ المعايير السابقة تسعى لتحقيق انتمان سليم قوي، بأدنى حدّ ممكن من المخاطر، إلا أنّ المعيار الأخير هو الأكثر انتشاراً واستخداماً في وقتنا الحالي، لأنه يخدم متطلبات العمل المصرفي وتطوّراته أكثر من سابقه.

المبحث الثاني: التحليل الائتماني.

أولاً: مفهوم التحليل الائتماني وأهميته

يعدّ التحليل الائتماني أحد أهم مجالات التحليل المالي الذي يهدف إلى التعرف إلى المخاطر المتوقعة أن يواجهها المصرف في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء القرار الائتماني استناداً إلى نتيجة هذا التقييم حيث تقارن الفوائد التي يحصل عليها المصرف نتيجة عمليات الإقراض، بالمخاطر المتوقعة مواجهتها في علاقتها مع العملاء، والانحياز للجانب الأرجح من هذه المقارنة^{٤١}، ومن ثمّ يمكن تعريف التحليل الائتماني على أنّه^{٤٢} طلب المصارف من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية بتقديم مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية التي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان، الذي يقدم توصيته للجنة القروض والتسهيلات وبناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدمها على طلب العميل، ومن هنا يجب على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته للطلب مجموعة العناصر الأساسية وذلك حتى يضمن تحقيق الأهداف ويمكن تلخيصها بما يأتي^{٤٣}:

- وصف واضح للقروض والتسهيلات.

- تحليل مخاطر الائتمان.

⁴¹ الشّماع (١٩٩٠)، ص: ١٠.

⁴² حسين (٢٠١٦-٢٠١٧)، ص: ١٢.

⁴³ مطر، (٢٠٠٦)، مرجع سابق، ص: ٣٥١.

- مصادر المعلومات المالية.
 - مصادر المعلومات الاستراتيجية.
 - تحليل المعلومات المالية، وتفسيرها.
- كما يعرف التحليل الائتماني بأنه مجموعة عمليات جمع المعلومات النوعية والكمية، ومعالجة هذه المعلومات وفحصها وفق منهجية منظمة تشخص الأداء لدى الجهة الطالبة للائتمان وتقييمها وتوقع كيفية أدائها مستقبلاً وذلك بقصد اتخاذ القرار المناسب لمنحها الائتمان المطلوب⁴⁴، ويمكن القول إنّ التحليل الائتماني يكتسب أهمية مميزة تتعلق بتحقيق مجموعة من الأهداف الآتية:⁴⁵
- تخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف الناتجة عن مخاطرة عدم السداد إلى أدنى مستوياتها، وفي حال نجاح المصرف في تحقيق هذا الهدف يعمل على زيادة القيمة السوقية لأسهم المصرف.
 - تخفيض مدة تعثر التسهيلات الائتمانية ويتطلب ذلك أن تكون عملية تحليلية قد تمت وفق مناهج عالية الدقة في التنبؤ بعدم قدرة العميل على السداد خلال هذه الفترة.
 - تحقيق الكفاءة والفاعلية من خلال إدارة القروض والتسهيلات المصرفية لأنها تمثل النشاط الرئيسي للمصرف، فضلاً عن تحقيق محفظة ائتمانية عالية الجودة.
 - تغيير دور المصارف من دور منح القروض إلى دور تمويلي واستشاري مالي للمؤسسات.

⁴⁴ البنك العربي. (١٩٩٢)، ص: ١٣

⁴⁵ حسين (٢٠١٦-٢٠١٧). مرجع سابق، ص: ١٤

- من خلال المزج بين المؤشرات المالية والنوعية في عملية التحليل الائتماني يؤدي إلى زيادة القدرة التنبؤية لبيئة المؤسسة الداخلية والخارجية والكشف عن نقاط القوة والضعف وتحديد جودة الفرص المتاحة أمام المؤسسة.

- فئات تحليل الائتمان: تقسم فئات تحليل الائتمان إلى أربعة مجالات حسب نوع الجهة طالبة الائتمان، وهي

كالآتي:⁴⁶

١- المستهلكين.

٢- الشركات المالية والمصارف.

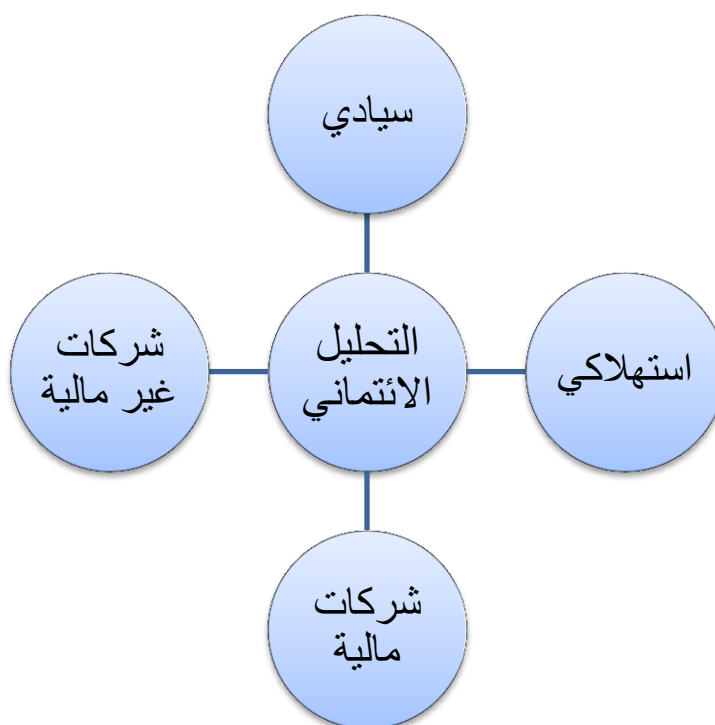
٣- الشركات غير المالية.

٤- الحكومات والكيانات المتصلة بالحكومات.

ولكلّ جهة من هذه الجهات تحليل ائتماني ذو صفات مختلفة عن غيرها، مع وجود بعض ملامح التشابه فيما بينها والتي تتجلى واضحة في تقييم الجدارة الائتمانية للجهة طالبة الائتمان، حيث يقابل فئة المستهلكين تحليل الائتمان الفردي أو الاستهلاكي، ويقابل فئة الشركات المالية والمصرفية التحليل الائتماني للشركات المالية، والتحليل الائتماني للمؤسسات المالية المقابل للشركات المالية والمصارف، بينما يقابل فئة الحكومات وكياناتها التحليل الائتماني السيادي.

⁴⁶ GOLIN, DELHAISE,(2013). previous resource,p: 37- 47

الشكل رقم (٢)، فئات تحليل الائتمان



المصدر: من إعداد الباحثة

أولاً- تحليل الائتمان الاستهلاكي:

في النوع الأول من التحليل الائتماني يكون عامل الثروة وصافي قيمتها عاملاً مهماً في تحديد القدرة على الالتزام بالسداد المالي، بالإضافة إلى أنّ المبالغ النقدية الواردة للفرد سواء كانت على هيئة رواتب أو عائد من استثمار، وكذلك الأرباح المختلفة كلّها تصبّ في توفير الدخل وصافي الثروة التي تعدّ معايير أساسية لقياس القدرة على الوفاء

بالتزامات المالية، يعدّ هذا النوع من التحليل بسيطاً نوعاً ما، لأنّ المستهدفين ذوو صفات واضحة ، وأكثرهم من الأفراد الطالبين للائتمان العقاري، فيكون التركيز أقلّ على التحليل التفصيلي مع وثائق وضمانات أكثر.

ثانياً- تحليل ائتمان الشركات غير المالية:

يهتم هذا النوع من التحليل الائتماني بتحليل الأحداث في الكيانات المؤسسية فقط، على عكس التحليل الائتماني في المؤسسات المالية أو الائتمان السيادي، الذي يكون فيه التحليل أشمل وأوسع نطاقاً، فيتضمن هذا النوع تقييم مخاطر الائتمان للشركات غير المالية مثل المؤسسات الصناعية والشركات التجارية ومقدمي الخدمات، وذلك إمّا لإقراض هذه الجهات، وإما الاحتفاظ بأوراقها المالية، أو توفير السلع والخدمات. يفضل في هذا النوع من التحليل الائتماني أن تكون الشركات المتعاملة أكثر تخصصاً في الصناعة وتوجهها نحو معاملات مالية محددة على عكس المعاملات المالية المستمرة مع المصارف والمؤسسات المالية، ويتم فيه تطبيق مقاييس خاصة بكلّ قطاع لتقييم مخاطره الائتمانية ويعدّ أكثر الأنواع وضوحاً في تقييم مخاطر الائتمان لأنه يعمل وفقاً لنتائج وكالات التصنيف المعتمدة، والتي تبني نتائجها على أبحاث مكثفة أكثر مما هو مطلوب من قبل الإدارة للمؤسسات المالية والمصارف.

ثالثاً- تحليل ائتمان الشركات المالية والمصارف:

يكون الهدف في هذا النوع من التحليل الائتماني هو تقييم الجدارة الائتمانية للوسطاء الماليين على عكس التحليل الائتماني الخاص بالشركات غير المالية، فإنّ تنفيذ هذا النوع من التحليل يكون غير متكرر لتنفيذ غرض اتخاذ قرارات الائتمان والإقراض التقليدية فقط، فالتحليل للمصارف يكون عند التفكير في الدخول بواحد أو أكثر من

المعاملات الثنائية مع المصرف المقابل، ويمكن تقييم المصارف والمؤسسات المالية وأدائها بالعودة إلى تحليل أدوات الدين والأوراق المالية الصادرة عنها.

رابعاً- تحليل الائتمان السيادي:

يتعلّق هذا النوع من التحليل الائتماني بتقييم سيادة البلد الطالب للائتمان، حيث إنّ الحكومات في جميع أنحاء العالم تقتصر الأموال من خلال السندات في الأسواق المحلية والدولية، ولذلك يستخدم هذا التحليل لتقييم مخاطر التخلف عن السداد والوفاء بالالتزامات، وتجدر الإشارة إلى أنّه الحكومات لا تقلس ولكنها قد تتخلف عن السداد، وهنا لا يعمل التحليل الائتماني السيادي على تحديد المخاطر المرتبطة بقضايا الديون الحكومية فحسب، بل يؤثر أيضاً في تقييم مخاطر الائتمان فيما يتعلّق بالتعرّضات الأخرى، ومن ثمّ المحلل الائتماني السيادي يقيم مخاطر واسعة ناشئة عن المعاملات عبر الحدود، والمعاملات المباشرة مع دول معينة ووحداتها الوطنية مثل المقاطعات والمدن والوكالات الحكومية، في هذا النوع تستخدم أدوات مشابهة للأدوات المستخدمة في تحليل ائتمان الشركات المالية بالإضافة لدراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي و المخاطر السياسية التي تحيط بالدولة ولذلك من المهم أن يكون محلل الائتمان السيادي ملماً بالمفاهيم والمخاطر السياسية للدول المختلفة.

ثانياً: أساليب التحليل الائتماني

للتحليل الائتماني مجموعات أساسية من الأساليب وهي:

- النوعي والفني.
- الكلي والجزئي.
- النظير أو الأقران.

أولاً- التحليل الائتماني النوعي والفني:

يعدّ التحليل الائتماني بشقيه النوعي والفني واحداً من أهم خطوات تعزيز إدارة الائتمان لملاحظاتها عن العملاء في سبيل اتخاذ القرار الائتماني الأفضل.

أ- التحليل النوعي: يحتوي التحليل النوعي على عدد كبير من العناصر التي تعكس صورة واضحة لدرجة الثقة في التعامل مع العميل وإمكانية استمرار هذا التعامل من هذه العناصر:^{٤٧}

- الإدارة: تولي إدارة الائتمان الاهتمام أولاً عند دراسة طلبات الاقتراض للتعرف إلى القائمين على إدارة الجهة المطلوب تمويلها، والتعرف إلى مؤهلاتها، وللمقابلات التي تجريها إدارة الائتمان دور كبير في تقييم القدرات الإدارية للجهة طالبة الائتمان، ويتجّه اهتمام إدارة الائتمان لدراسة أهداف الإدارة، ومدى التزامها بهذه الأهداف، هيكل الملكية، وخلفية المديرين، ومدى سمعة الجهة طالبة الائتمان، ونوع الأنظمة الإدارية المستخدمة؛
- العمليات: وتعني معرفة طبيعة العمل الذي تقوم به الجهة طالبة الائتمان، ومستقبله، ضمن التقسيم القطاعي للأعمال ومدى التوسع والنمو فيها؛
- نمط الملكية: تهتم إدارة الائتمان بمعرفة إذا ما كانت الجهة طالبة الائتمان شركة أفراد أو شركة تضامنية أو مساهمة، ومعرفة حدود الملاءة الائتمانية ونوع الالتزامات على الملاك ومقدارها، وكذلك معرفة إذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق الأوراق المالية ومستوى القيمة السوقية للسهم العادي، ومعرفة إذا كان للجهة طالبة الائتمان شركة أعمال مستقلة أم أنها تابعة لشركة أخرى؛
- الخلفية التاريخية: تفيد دراسة هذا العنصر وتحليله في التعرف إلى عمر الجهة طالبة الائتمان التشغيلية، والنجاحات المحققة والتغيرات الموسمية التي تعرّضت لها وكذلك نتائج هذه التغيرات؛

الزبيدي، (٢٠٠٢)، ص: ٣٢ 47

- العلاقات المالية: تحصل دراسة العلاقة المالية للجهة طالبة الائتمان وشكلها على أهمية كبيرة من قبل إدارة الائتمان؛ فهي تربط الجهة طالبة الائتمان مع المؤسسات المالية الأخرى بطبيعة الخدمات التي حصلت عليها من المصارف وكذلك نوع الخدمة التي يمكن أن تحصل عليها من المصرف مانح الائتمان؛
- الإنتاج: تهتم إدارة الائتمان في المصرف بمعرفة نوع الإنتاج لدى الجهة طالبة الائتمان، ومستويات الطلب السوقي على منتجاتها، ونوع السلع المتداولة في السوق، ودرجة تطورها، ومقدار المنافسة عليها؛
- أدوات الإنتاج: تهتم إدارة الائتمان بدراسة كل من التغيرات الآتية:
 - الموقع وكفاية البنية التحتية
 - ملكية المواقع ومعدات الإنتاج
 - نوعية المعدات وعمرها وإمكانية الصيانة
 - درجة الاعتماد على الصيانة الخارجية
 - تقدير قيمة المعدات وتغطية تأميناتها
 - عدد المستخدمين وعقود العمل وعلاقاته.
- الموردون: تدرس إدارة الائتمان عنصر الموردين ودرجة الاعتماد عليهم من خلال معرفة الموردين الرئيسيين المحليين والخارجيين، ونوعية المدخلات المحلية مقارنة بالخارجية، وشرط التعامل مع هؤلاء الموردين؛

- التوزيع والتسويق: تهتم إدارة الائتمان بتحليل السوق، لتحديد مدى تقبل السوق للمنتجات التي تنتجها الجهة طالبة الائتمان والأسلوب المتبع بتوزيعها، ويتناول التحليل السوقي بشكل عام ما يأتي:
 - الاتجاهات المحلية واتجاهاتها وإمكانية التصدير للخارج
 - حجم المعروض من السلع
 - سوق السلع المنافسة والبديلة
 - هيكل الأسعار وشروط البيع
 - قنوات التوزيع
 - الطلب على السلع
 - نصيب الجهة طالبة الائتمان من السوق مع الأخذ بالحسبان المركز التنافسي والخطة التسويقية؛
- الأهداف والالتزام: معرفة هذا العنصر يساعد على تحديد إذا ما كانت رؤية الجهة طالبة الائتمان واضحة عن السوق ، وخططه الطويلة الأجل، وهل يُشرك العاملون بهذه الرؤية والأهداف أم لا؛
- الخصائص المؤسسية: يتناول هذا العنصر مدى المركزية المتبعة في مشروع العمل ودراسة تفويض الصلاحيات وأثر ذلك في القرارات المتخذة، ومعرفة الأشخاص المؤثرين في عمليات اتخاذ القرار؛
- سمعة الجهة طالبة الائتمان في السوق: يعدّ هذا العنصر أحد العوامل التي تحفّز في قبول التعامل مع الجهة طالبة الائتمان أو الرفض، حيث يتمكّن المصرف من خلاله تكوين رأي عن قدرة الإدارة من خلال معرفة سمعتها فيما يتعلق بالنزاهة والالتزام بالإبداع والمرونة والالتزام بسياسات توظيف وتدريب مقبولة؛

- نظم الإدارة: من خلال هذا العنصر يحدد نوعية نظم المعلومات والنظم الإدارية والتركيز على دقة الموازنات التقديرية المستهدفة ودقة الافتراضات والتنبؤات ودقة أنظمة المراقبة.

ب- التحليل الفني:^{٤٨}

يبدأ التحليل الائتماني الفني في ما لو كان العميل المحتمل شركة أعمال لم تباشر أعمالها التشغيلية إلى الآن ، وبذلك ينتهي دور التحليل الائتماني النوعي، حيث تحرص المصارف على اتخاذ قرار ائتماني يتسم بالدقة والموضوعية من خلال إجراء تحليل ائتماني فني، للتأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية ، كما يتناول هذا التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة والتثبت من توافرها خلال عمر المشروع ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي، ويدخل التحليل الفني في المجالات الآتية:^{٤٩}

- وصف السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة
- وصف العملية الإنتاجية المختارة مقارنة مع العمليات البديلة مع توضيح أسباب التفضيل للعملية
- تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها
- تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار عنها
- تحديد الإنشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها
- تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالمواقع والبدائل المختلفة المتاحة.
- قربه من مصادر الخامات وقنوات التوزيع

⁴⁸ وليد، مرجع سابق، ص: ٤٥، ٤٤

⁴⁹ الزبيدي، مرجع سابق، ص: ٢٢٨-٢٢٩

- التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها وكيفية استقطابها
- مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توفرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها؛
- احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها
- تقدير تكاليف إنتاج السلعة.

ثانياً- التحليل الائتماني الكلي والجزئي:⁵⁰

- التحليل الائتماني الكلي: تتم العمليات المصرفية بشكل متكامل فلا يمكن فصل أي عملية تحليل مصرفي بمعزل عن غيرها من العمليات، ومن ثم يجب أن يكون المحلل الائتماني على دراية تامة ببيئة المخاطر المصرفية في السوق التي يقع فيها المصرف ويعمل بها، فضلاً عن الظروف الاقتصادية والتجارية في المجال المالي كقطاع كامل بالإضافة إلى مراعاة الأوضاع السيادية والنظامية، والأخذ بالحسبان البيئة القانونية والتنظيمية ونوعية الإشراف الممارس على المصرف.
- التحليل الائتماني الجزئي: يجب قياس مخاطر الائتمان المصرفي في مؤسسات مماثلة للجهة طالبة الائتمان ومقارنة النتائج بنتائج الكيانات المماثلة، كما يحتاج محلل الائتمان للحكم على المصرف مع تقييم الأداء التاريخي للمصارف والمصارف المنافسة والأخذ بالحسبان ظروف التشغيل داخل قطاع الصناعة المالية، وخارجه.

⁵⁰ GOLIN, DELHAISE, (2013), Previous resource, p: 58 - 64

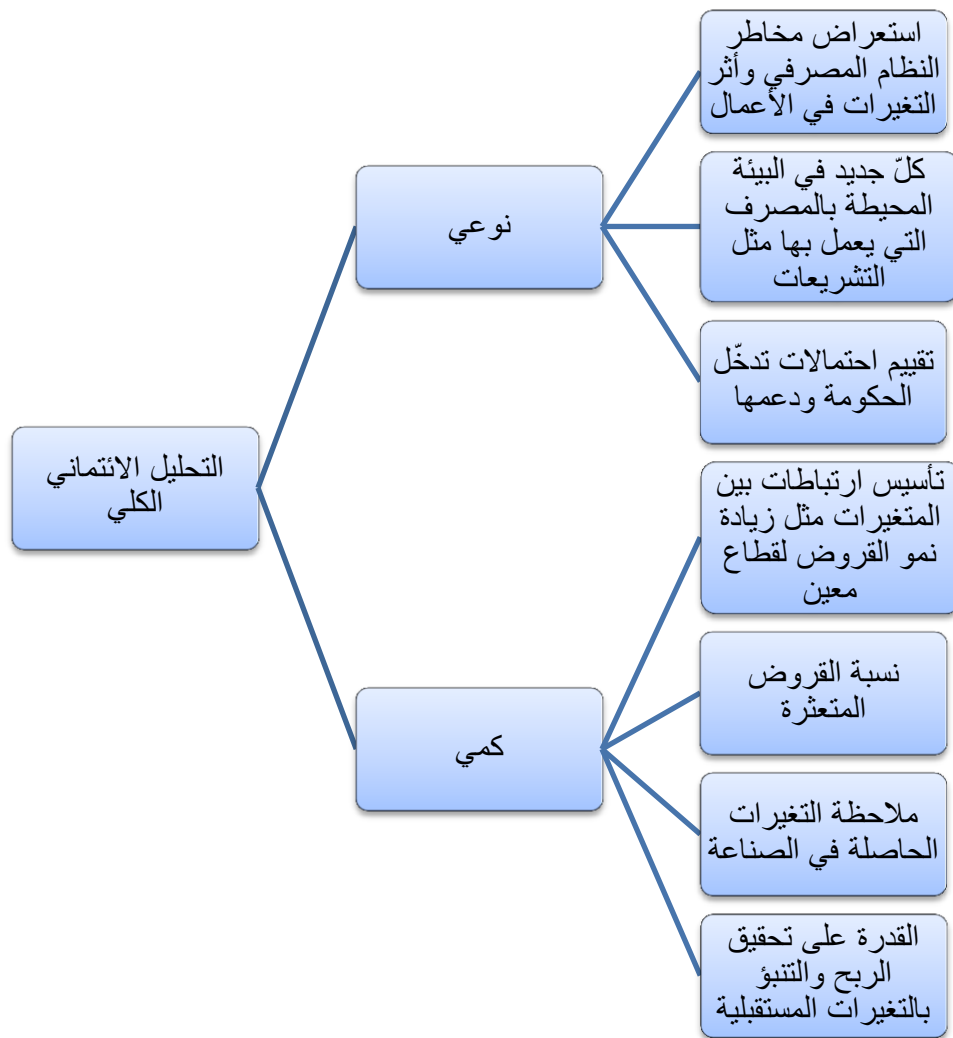
جدول رقم (١)، معايير التحليل الائتماني

معايير التحليل الائتماني الجزئي	معايير التحليل الائتماني الكلي
العلاقات المصرفية مع الكيانات المماثلة	بيئة التشغيل التي يعمل فيها المصرف
الأداء المالي	الاتجاهات السوقية/ القطاعية/ السيادية
السيولة ورأس المال	المخاطر القانونية/ التنظيمية/ الاقتصادية
الكفاءة الإدارية	ظروف العمل والصناعة
	الدعم الحكومي

المصدر: GOLIN, DELHAISE,(2013). Previous resource, p: 58 - 64

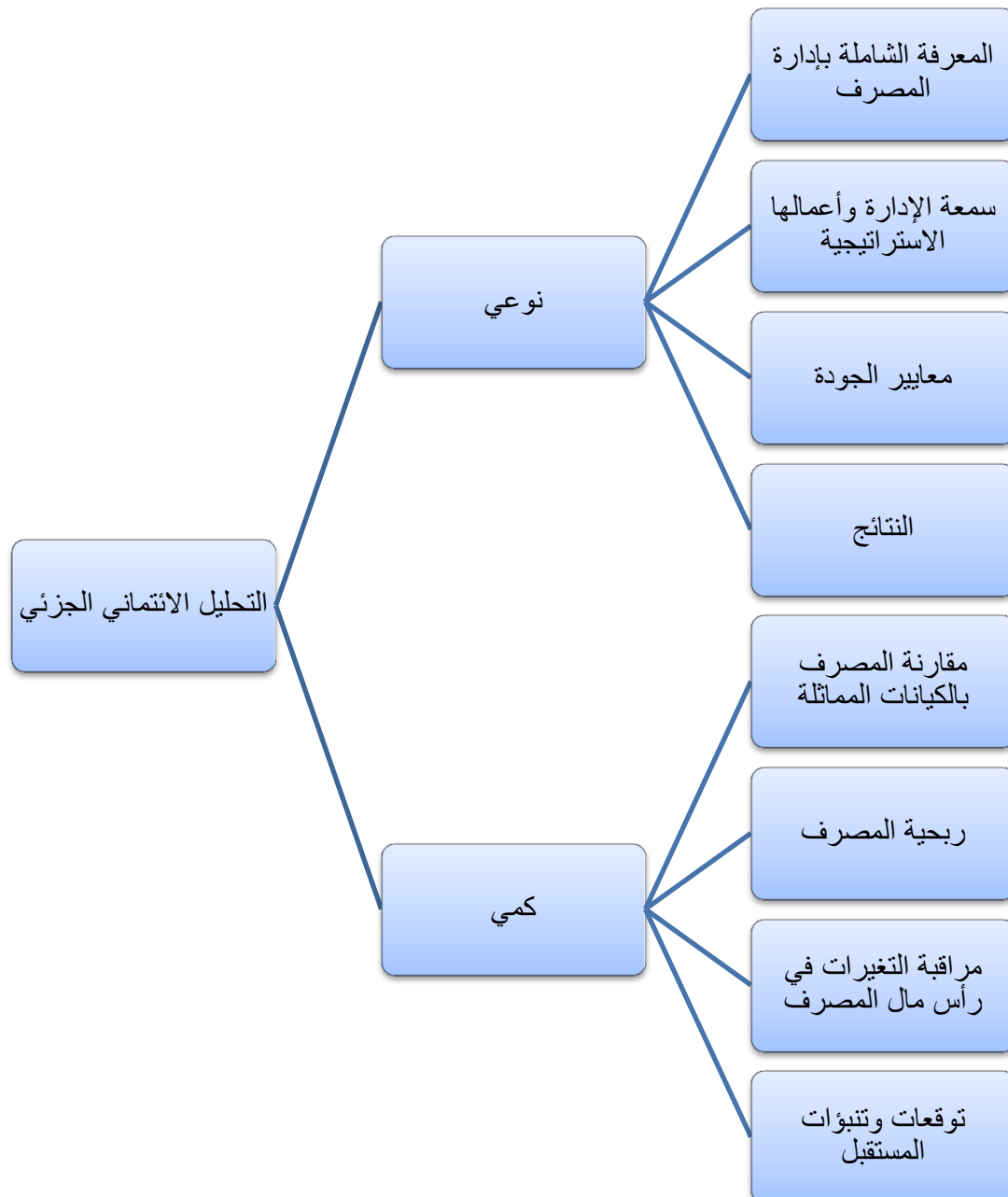
وكلّ من التحليلين الكلي والجزئي، له شقّان نوعي وكمّي ولكلّ منها مجال دراسة معيّن مختلف عن الآخر.

الشكل رقم (٣)، أنواع التحليل الائتماني الكلي



المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم (٤)، أنواع التحليل الائتماني الجزئي



المصدر: من إعداد الباحثة

- تحليل الأقران :⁵¹

• القرين/ النظير:

يُستعمل مصطلح القرين/ النظير في التحليل الائتماني المصرفي للإشارة إلى كيان، حجم، وشخصية كيان مماثل للجهة طالبة الائتمان، تختلف مجموعة الأقران في الحجم وعادة تكون الكيانات في الحيز الجغرافي نفسه فمثلاً عند إجراء تحليل الأقران للمصارف تكون المصارف في معظم الحالات مصارف ذات حجم متماثل ومقرها في البلد نفسه، وعند إجراء تحليل أقران لمؤسسات ذات امتداد عالمي والذي يعدّ أكبر استثمارات المصارف تكون المؤسسات ذات حجم متماثل ولكن مقراتها تقع في بلدان مختلفة ، وفي الحالات التي يكون فيها شمول السوق لأكثر من بلد واحد مثل إجراء تحليل لمصارف داخل أوروبا تتم المقارنة على الأساس الوطني لكل دولة داخل دول الاتحاد في حال كانت الكيانات ذات حجم متماثل، وعند مطابقة الكيانات التابعة لولايات قضائية مختلفة يجب مراعاة الاختلاف الموجود في الأنظمة التنظيمية ويجب أن تؤخذ هذه الفروقات في عمليات الائتمان بالحسبان، ولا سيما عند تصنيف الائتمان.

• تحليل الأقران:

يمكن عدّ تحليل الأقران مرحلة مكتملة لمرحلة التحليل الائتماني المصرفي الشامل الذي يتضمّن تحليلاً كمياً ونوعياً للجهة طالبة الائتمان، ومن ثمّ خطوة مقارنتها مع أقرانها ونظرائها من حيث الأداء التاريخي لهذه الجهة، تُجرى المقارنة مع الأقران لتحديد الجدارة الائتمانية والوضع المالي بين الكيانات المتماثلة في النظام المصرفي.

⁵¹ GOLIN, DELHAISE,(2013), Previous resource ,p: 78

ثالثاً: مؤشرات التحليل الائتماني

- لماذا التحليل الائتماني؟⁵²: يحلّل المحلل الائتماني البيانات المالية لأنها تساعد في الإجابة عن ثلاثة

أسئلة مهمة والتي تعدّ موضوع أي تحليل ائتماني:

١- هل سيمنح المصرف الائتمان المطلوب ؟

٢- إذا مُنح الائتمان، هل سيسدّد الائتمان مع فوائده المطلوبة؟

٣- ما الإجراءات المتخذة من قبل المصرف إذا تبيّن أنّ الائتمان خاطئ أو أنّه سيتعرّض لتعثر؟

أولاً: يمكن القول إنّ الأعمال التجارية هي الأقلّ خطورة للمصرف مانح الائتمان في حال كان الوضع المالي للجهة طالبة الائتمان جيّداً، فإذا اجتمع الوضع المالي الجيّد مع خصائص العمل السليم التي تتمثّل بالسيولة الكافية لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل بسهولة، تمتّع العمل التجاري بكفاءة التشغيل، وبالربحية الجيدة، وأن تكون حصة المالك في سوق العمل كبيرة فإذا توفّرت هذه الخصائص لأي عمل تجاري بوضع مالي جيّد فسيميل المصرف إلى منحه الائتمان المطلوب، ومن خلال تحليل البيانات المالية تحليلاً مناسباً، يمكن للمحلل الائتماني معرفة إذا ما كانت الخصائص المذكورة أعلاه متوافرة في الجهة طالبة الائتمان أم لا.

ثانياً: بالنسبة للسؤال الثاني يصعب الإجابة عنه بعض الشيء؛ ذلك لأنّ تحليل البيانات المالية في الأساس يتمّ عن الفترة السابقة التي انقضت بالفعل، ولأنّ سداد الائتمان أمر مستقبلي فكيف يمكن التنبؤ به، لذلك يلجأ محللو الائتمان

⁵² Sathye, , Bartle, Vincent, Boffey.(2003), p: 47 - 59

إلى إجراء التخمين من خلال تقنيات التحليل الائتماني، وهي تحليل الاتجاه، وعوازل السلامة، واختبارات الجهد، وتحليل الصناعة، والتحليل الاقتصادي.

- تحليل الاتجاه : أو ما يعرف بتحليل السلاسل الزمنية، في هذا النوع من التحليل تدرس مجموعة من العوامل منها اتجاه الربح الناتج عن الأعمال السابقة والفائض المتوقع، واتجاه الربح الناتج عن العمليات التشغيلية السابقة والفائض النقدي المتوقع، بالإضافة إلى اتجاه النسب المختلفة واحتمال استمرار الاتجاه من عدمه.
- عوازل السلامة: إذا كان العمل يمتلك هامشاً كبيراً من السلامة بين المبيعات الفعلية ومبيعات التعادل مع وجود بعض التقلبات في ظروف العمل فلا يكون هناك داع للقلق في المستقبل اتجاه التخلف عن السداد.
- اختبارات الجهد: يمكن إخضاع العمل لاختبارات حساسية، فيما إذا كان العمل سيستمر مربحاً مع الأخذ بالحسبان الصدمات التي سيتعرض لها مستقبلاً وإمكانية صمود العمل أمامها.
- تحليل الصناعة: يعني هذا التحليل بدراسة اتجاهات صناعة الجهة طالبة الائتمان وآفاقها، إذا كانت صناعيتها تنمو أم لا، ومن ثم المنشأة تتجه نحو النمو أم لا.
- التحليل الاقتصادي: يمكن للمحلل الائتماني تحليل الاتجاهات في الداخل والخارج للاقتصاديات الوطنية لقياس التأثير المحتمل في الأعمال التجارية، وتشمل البيانات التي تساعد المحلل على تحليل العوامل والاتجاهات ما يأتي:

- الإيرادات والنفقات المتوقعة.

- التدفقات النقدية المتوقعة.

- هامش السلامة.

- تحليل الحساسية.

- تحليل الاتجاه

- تحليل الصناعة.

تجدر الإشارة إلى أنّ تحليل العوامل السابقة يعدّ من أفضل طرق تخمين المستقبل، ولكن لا أحد يستطيع التنبؤ بالمستقبل بيقين مطلق وبالنظر لحجم المخاطر التي ينطوي عليه منح الائتمان، يحتاج المصرف إلى التأمين على الائتمان، والذي يعدّ إجابة عن السؤال الثالث.

ثالثاً: يضع المصرف بالحسبان عند منح أي ائتمان احتمال تعثر المنشأة عن السداد أو تخلفها، فيتخذ إجراءات وقائيّة تتمثل بمجموعة عناصر وهي:

١- الضمانات الرسميّة والشخصيّة.

٢- فرض رسوم على أصول المنشأة.

٣- الشروط.

٤- التأمين.

- الضمانات الرسميّة والشخصيّة: يطلب المصرف مانح الائتمان ضمانات خاصّة بالمنشأة وذلك لبيعها واستخدام عائداتها لتلبية الدين المستحقّ على المنشأة في حال تخلفها عن السداد، كما تتعدّى الضمانات المنشأة لتطال الممتلكات الشخصية للأفراد المسؤولين في المنشأة كنوع من الضمان الرادع لمسؤولي منشأة من اتخاذ إجراءات ضارة بأعمال المنشأة.

- فرض رسوم على أصول المنشأة: في بعض الأحيان يشترط المصرف عند منح الائتمان فرض رسوم تقع على جميع أصول المنشأة، إذا كانت الضمانات غير كافية حتّى يتمكّن المصرف من المشاركة في المطالبة بمبلغ الائتمان من خلال أصول المنشأة كلّها.

- الشروط: يمكن للمصرف وضع شرط على الائتمان، مثل التعهد لضمان بقاء العمل منضبطاً وعدم اتخاذ أي إجراء يضرّ في مصلحة المصرف.

- التأمين: ^{٥٣}يعدّ التأمين على الائتمان أحد أشكال التغطية الائتمانية وذلك بمنح شركات التأمين دفعات للمؤمن له وهو المصرف إذا زادت الخسائر الائتمانية عن مبلغ معيّن، وتعتدّ المنشأة عن سداد الالتزامات المترتبة عليها اتجاه المصرف، كما يمكن أن تزود شركة التأمين المصرف بمعلومات عن القوة المالية للمنشأة حيث تتمتع هذه المعلومات بقيمة كبيرة وحافز قوي لشراء التأمين الائتماني ^{٥٤}.

- تحليل البيانات المالية : يميّز ثلاثة أنواع من أنواع تحليل البيانات المالية ضمن التحليل الائتماني : ^{٥٥}

- التحليل العرضي.
- تحليل السلاسل الزمنية.
- تحليل البيانات المالية وغير المالية.

وستنطرق لدراسة التحليل العرضي الذي يتضمّن تحليل المؤشرات المالية، لأنّ لها مميزات تمكّنها من تقييم الوضع المالي للعملاء طالبي الائتمان ومنها: ^{٥٦}

١- تحليل البيانات المالية للمنشأة لمساعدة المصرف على اتخاذ القرار الائتماني.

٢- التحقق من سلامة المركز المالي للمنشأة.

٣- معرفة الوضع المالي للمنشأة ومن ثمّ منح الائتمان أو عدمه ^{٥٧}.

⁵³ عثمان (٢٠٠٨)، ص: ٦٠.

⁵⁴ Dorfman, (1998), p: 33

⁵⁵ , Previous reference, p: 49 - 59) Sathye, Bartle, Vincent, Boffey, (2003

حامد، مرجع سابق، ص: ٥١-٥٢ ⁵⁶

- ٤- أداة تقيس موارد المنشأة المالية.
- ٥- إظهار حجم السيولة وربحيته، حجم نشاط المنشأة وهيكلها التمويلي، وتوضيح نقاط الضعف والقوة.
- ٦- تحقق الرقابة على الائتمان، بعدم منحه للمنشآت التي تعاني من مشكلات وأزمات مالية بالإضافة لتقييم الوضع المالي للمنشأة وتحفيزها لترشيد مواردها واستخدامها في مسارها الصحيح^{٥٨}.
- خصائص المؤشرات المالية: من أجل أن تكون المؤشرات المالية السابقة مقبولة، يجب أن تتمتع بعدة خصائص أهمها:^{٥٩}
- ١- الواقعية: بحيث يمكن تنفيذها وعدم اتصافها بالمثالية فيتعذر تحقيقها.
- ٢- الاستقرار النسبي: بحيث يتم تعديلها إذا دعت الحاجة لذلك بعد الدراسة جيداً.
- ٣- البساطة: وذلك بسهولة تطبيقها بلا عناء أو تعقيد.
- ٤- الوضوح: من إمكانية تطبيقها من قبل المحلل وعدم حملها لأكثر من معنى.
- التحليل العرضي: أو ما يسمى بتقنيات المقطع العرضي وتستخدم فيها تحليل البيانات المالية في نقطة محددة من الوقت ويستخدم ضمنها تحليل النسب المالية وبيانات حجم النشاط.
- تحليل البيانات المالية (النسب): تعبر النسبة عن علاقة حسابية بين رقمين وتستعمل لبيان الوضع والأداء المالي للمنشأة وأهم هذه النسب، نسب السيولة و نسب الكفاءة و نسب الربحية و نسبة الرافعة المالية.

⁵⁷ الشنطي، شقر (٢٠٠٧)، ص: ١٣١

⁵⁸ David.(2001), p: 141

⁵⁹ David.(2001). Previous resource, p: 141

١- نسب السيولة: تشير السيولة إلى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بحيث إنّ وضع العمل فيها يمكنها من دفع الالتزامات المالية التي ستنشأ عليها، إنّ السيولة جانب مهم يجب مراقبته في أي عمل؛ وذلك لأنّ فشل العديد من الشركات كان بسبب عدم كفاية السيولة، فيمكن تشبيه السيولة عادة بالتشحيم التي تساعد على إدارة الأعمال بسلاسة، تماماً كما تحتاج السيارة إلى تشحيم فبذلك يحتاج العمل لسيولة كافية في جميع الأوقات وللتحقق من حاجة المنشأة لسيولة كافية أو إذا كان لديها سيولة كافية تحسب المؤسسات نسب السيولة لديها وتستخدم نسبتي السيولة للحكم على وضع السيولة فيها وهي: السيولة الحالية، والسيولة السريعة.

- السيولة الحالية: وهي نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة وتشمل الأصول المتداولة النقدية، الأوراق المالية القابلة للتسويق، والمدينين، والقروض، والمصروفات المدفوعة مسبقاً، والمخزون، فيما تتضمن الخصوم المتداولة القروض على المدى القصير، والدائنين التجاريين، والنقدية المستحقة ومخصصاتها. وتحسب هذه النسبة من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة}$$

يمكن أن تتقلب النسبة بين (١.٥ - ٢) حيث تعدّ النسبة ٢ نسبة مثالية لكنها نادرة الحدوث في مؤسسات الأعمال التجارية ويمكن القول إنّ الارتفاع الشديد في النسبة أو انخفاضها الشديد يمثل مصدراً للقلق .

- السيولة السريعة: مقياس آخر للسيولة وتشبه السيولة الحالية إلى حد كبير باستثناء أنّ المخزون مستبعد من الحساب وهي نسبة الأصول السريعة إلى الخصوم المتاحة بالصيغة الآتية:

$$\text{الأصول السريعة} / \text{الخصوم المتداولة}$$

تعدّ النسبة السريعة مقياساً صارماً للسيولة؛ لأنه يقوم على أصول تعدّ ذات سيولة عالية واستبعاد المخزون من بسط هذه النسبة لأنها المكوّن الأقلّ سيولة والنسبة المتلى في السيولة السريعة هي ١ أي أن تكون الأصول السريعة مساوية للخصوم المتداولة، وإذا حققت السيولة السريعة النسبة المتلى فيمكن للمنشأة تلبية المطلوبات المتداولة من أصولها السريعة بسهولة

٢- نسب الكفاءة (نسب النشاط) : واحدة من خصائص السلامة المالية هي كفاءة التشغيل ولقياس الكفاءة فالمحللون الماليون يقيسون مدى كفاءة استخدام الأصول في الأعمال وتستند نسب الكفاءة إلى العلاقة بين مستوى النشاط ممثلة بالمبيعات أو تكلفة البضائع المباعة ومستويات الأصول المختلفة وهذه النسب هي :
نسبة دوران المخزون ومتوسط فترة التحصيل.

- نسبة دوران المخزون : تدل هذه النسبة على كفاءة إدارة المخزون، وهي صافي المبيعات إلى المخزون وتحسب من خلال الصيغة الآتية:

صافي المبيعات / المخزون

وتحسب متوسط فترة التحصيل من خلال حساب عدد الأيام التي يتم فيها الإبقاء على المخزون من خلال الصيغة الآتية:

أيام السنة / متوسط دوران المخزون

لا يوجد معيار محدد لنسبة المخزون، لأنّ عناصر هذه النسبة تتحرّك بسرعة فيمكن أن تصل النسبة ل ١٢ في حالات معيّنة وتكون منخفضة تصل إلى ٣ أو ٤ في حالات أخرى، فتكون النسبة مرتفعة في حال كانت السلع غير معمرة (قابلة للتلف) مثل الخبز، بينما تكون النسبة منخفضة في حال كانت السلع معمرة مثل السلع الكمالية، فإذا كانت النسبة مرتفعة فهذا يعني أنّ المخزون يتحرّك بسرعة وأنّ الطلب على هذه السلعة مرتفع وكلّما ارتفعت هذه

النسبة كان الوضع المالي أفضل، وذلك لأن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى فعالية إدارة المخزون ولكنّ الحذر من ارتفاع هذه النسبة مطلوب وذلك لأن ارتفاعها المستمر يعني النفاذ المتكرر للمخزون مما يترتب عليه خسارة في البيع، ولذلك عند حساب نسبة دوران المخزون يجب الأخذ بالحسبان ما يأتي :

- سهولة التلاعب بهذه النسبة عن طريق تغيير المخزون.
- المبيعات هي نتيجة طرح عوائد المبيعات من المبيعات لتنتج صافي المبيعات، وقد يكون رقم المخزون في نهاية العام مضللاً ولهذا يؤخذ متوسط المخزون بشكل عام كمقام، كما يمكن أن يكون متوسط المخزون محسوبة بأخذ متوسط أرقام الجرد في نهاية الشهر وتقسيم المبلغ على اثني عشر شهراً للوصول إلى متوسط المخزون.

- مقارنة النسبة مع نسبة المنشآت المنافسة، أو متوسط النسبة للمنشآت الصناعية.

- متوسط فترة التحصيل: تبين هذه النسبة الكفاءة في تحصيل المستحقات والديون، ويعبر عنها بالصيغة الآتية:

المبالغ المستحقة القبض / متوسط المبيعات اليومية

يجب أن يكون متوسط فترة التحصيل مساوياً أو أقل من رصيد المنشأة وإذا كانت نسبة متوسط فترة التحصيل المحسوبة بالصيغة الوارد أعلاه أقل من الائتمان المسموح به من قبل المنشأة يمكن عدّ المنشأة فعّالة والعكس بالعكس وهنا يجب مراعاة ما يأتي:

- يجب أن يحسب متوسط الذمم المدينة بدلاً من الذمم المدينة في نهاية السنة.
- يجب أن يحسب متوسط المبيعات عن طريق حساب متوسط المبيعات نهاية الشهر.

- يخفي متوسط نسبة فترة التحصيل التوزيع اليومي للذمم المدينة لذلك ينبغي أن تؤخذ بالحسبان أيام تحصيل المتأخر من المستحقات، ومنه تصنّف المستحقات إلى ثلاث فئات:

١- المستحقات معلقة التحصيل لأكثر من ثلاثة أشهر.

٢- المستحقات قيد التحصيل بين شهر وثلاثة أشهر.

٣- المستحقات قيد التحصيل لمدة لا تقلّ عن شهر واحد.

وإذا كانت معظم المستحقات من الفئة الأخيرة فلا يوجد داعٍ للقلق وإذا كانت معظمها من الفئتين الأولى والثانية فتصف إدارة الذمم الدائنة الحالة بالركود مما قد يؤدي إلى مشكلات في السيولة.

٣- نسب الربحية: من المحتمل أن يكون العمل السليم مالياً مربحاً وهي نسبة إجمالي الربح إلى صافي المبيعات من خلال الصيغة الآتية:

إجمالي الربح / صافي المبيعات

لا يوجد معيار مثالي لهذه النسبة ولكن من المتوقع أن تكون السنة تساوي متوسط السنة صناعة المنشأة أو أكثر، وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك أفضل كما أنه كلما ارتفعت النسبة أمكن مراقبة التكاليف أكثر والسيولة أقل على التسعير، لأنّ السعر يقرّر من قبل السوق.

- نسبة صافي الربح إلى المبيعات : في هذه النسبة يحتسب ربحية الشركة عند جميع التكاليف بما في ذلك التكاليف الإدارية وتحسب بالصيغة الآتية:

صافي الربح / صافي المبيعات

ويمكن أخذ صافي الربح بعد الضريبة أو قبلها لحساب هذه النسبة، وفي هذه النسبة أيضاً لا يوجد معيار لها، ولكن يجب أن تكون النسبة مساوية أو أكثر من متوسط نسبة الصناعة ولكن كلما ارتفعت النسبة كان ذلك أفضل حيث توفّر النسبة قيمة هيكل التكلفة والربح للشركة.

٤- نسبة الرافعة المالية: تعني الرافعة المالية استعمال تمويل الديون حيث تساعد على تقييم المخاطر الناشئة عن استخدام الدين كرأس مال وقد توصلت الأبحاث إلى أنّه إذا كانت النسبة إيجابية يمكن إنشاء الرافعة المالية، يستخدم تحليل الرافعة المالية لنوعين من النسب: الهيكلية، ونسب التغطية: الهيكلية هي نسبة الدين إلى حقوق الملكية، في حين أنّ نسب التغطية هي نسب تغطية الفائدة ونسب تغطية الرسوم الثابتة .

توضّح هذه النسبة نسبة المبلغ المقرض من قبل المنشأة مقارنة مع استثمار المالك الخاص في الأعمال التجارية ويتكوّن الدين من جميع التزامات المنشأة سواء كانت قصيرة المدى أم طويلة المدى وتتكوّن الأسهم من رأس المال والاحتياطيات وتقاس بالصيغة الآتية:

الديون / حقوق الملكية

يجب ألا تتجاوز هذه النسبة ٢، وفي بعض المنشآت يجب أن تكون الديون لحقوق الملكية كنسبة أعلى بكثير نتيجة لطبيعة العمل مثل العمل ضمن المجالات الآتية، التعدين، والأسمدة، وشركات الشحن والإسمنت، وبعض الحالات يكون انخفاض النسبة أفضل من ارتفاعها لأنّ انخفاضها يشير إلى أنّ الدائنين يتمتعون بدرجة أعلى من الحماية لأنّ حصّة المالكين في العمل كبيرة ويجب مراعاة النقاط الآتية عند حساب هذه النسبة:

- إمكانية التقليل من القيمة الدفترية لحقوق الملكية، بحيث تُعرض حقوق الملكية بقيمتها التاريخية في بيان المركز المالي وبذلك تصبح قيمة المنشأة أعلى بكثير.
- بعض الديون طويلة الأجل مثل السندات قد تكون مرهونة على أصول المنشأة .

- انخفاض نسبة حقوق الملكية للديون ليس بالضرورة له دلالة جيّدة، وذلك يعني أنّ المنشأة لا تستفيد من الرافعة المالية لصالحها.

- نسبة تغطية الفائدة: هي نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على فوائد الديون وتدلّ النسبة على أنّ المنشأة لديها موارد كافية لتغطية جزء الفائدة من الدين، وفي حال وجود منشأة تواجه صعوبات مالية يجوز للمصرف تأجيل سداد الدفعة ولكنّه يؤكّد سداد جزء من فائدة الدين وإذا كانت المنشأة غير قادرة على دفع فائدة الدين فهذا يعني أنّ المنشأة ستواجه أزمة مالية، وتحسب نسبة تغطية الفائدة بالصيغة الآتية :

الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد المستحقّة على القروض

لا يوجد معيار لهذه النسبة ولكن يفضل أن تكون ٢ على الأقلّ وكلّما اقتربت النسبة من ٢ كان أفضل، وتتّخذ الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب بالترتيب ذلك أنّ الفوائد عادة تدفع قبل الضرائب، كما أنّ الفوائد على الديون مصروفات معفاة من الضرائب ومع ذلك لوحظ أنّ دفع الفوائد يأتي من التدفّق النقدي وليس الأرباح ولذلك يجب على المصرف فحص التدفّق النقدي بعناية كبيرة، ويجدر التنويه إلى أنّه يمكن حساب هذه النسبة بإضافة الاستهلاك إلى بسط النسبة، كما يُضاف سداد القرض مع (١ - معدل الضريبة) إلى مقام النسبة ليصبح اسمها نسبة تغطية الرسوم الثابتة والتي تستخدم لقياس القدرة على خدمة الديون للمنشأة للنسبة، للنسبة الأخيرة لا يوجد معيار محدد إلا أنّها كلّما ارتفعت كان ذلك أفضل.

- تحليل بيانات الحجم المشترك: وجد هذا النوع من التحليل لأنّ المقارنات بين المنشآت مطلوبة فعندما تكون المنشآت ذات أحجام مختلفة من الصعب مقارنتها ما لم يتم التعبير عن بياناتهم المالية في شكل مشترك، هذا النموذج يتم يُنشأ من خلال التعبير عن مكّونات المركز المالي وبيان الأداء المالي كنسبة مئوية من مجموع الأصول و إجمالي الإيرادات على التوالي.

- أسس اختيار المؤشرات المالية: تتوافر مجموعة من الأسس لاختيار المؤشرات المالية والتي يجب أخذها بالحسبان، وهي:^{٦٠}

١- تحديد الهدف من التحليل: حيث إنّ الهدف من التحليل يجب أن يتمتع بالوضوح قبل القيام بعملية التحليل فتختار المؤشرات الملائمة لقياس تحقق الأهداف المرجوة من الإدارة والمؤسسين.

٢- اختيار المؤشرات الملائمة للأهداف: وذلك من أجل الحكم على الوضع المالي للمنشأة حكماً سليماً.

٣- ملائمة البيانات ومعالجتها حسابياً: من خلال توافر شروط الملائمة، والمصادقية، والثبات في السياسات المحاسبية المختلفة وذلك لمقارنة النتائج بدقة وتوضيح النتائج بصور نسب مفهومة.

٤- تحليل نتائج المؤشرات وتفسيرها: من أجل الحكم على مدى تحقق الأهداف الموضوعية بعد إجراء عمليات المقارنة مع نسب المنشأة ذاتها في فترات سابقة^{٦١}.

- نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

هناك العديد من نماذج التنبؤ بالفشل المالي ، التي وضعت لقياس الفشل والتنبؤ به من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA وهيئة سوق الأوراق المالية SEC وذلك بعد الإفلاسات الكبيرة التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية ومن أشهرها نموذج KIDA، ونموذج التمان (Z score) ، يعتمد نموذج KIDA على خمسة نسب مالية من خلال المعادلة التالية:^{٦٢}

$$Z = 1.024X1 + 0.42X2 + 0.461X3 + 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث أنّ :

$$X1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{مجموع الموجودات.}$$

⁶⁰ حامد، مرجع سابق، ص: ٥٦

⁶¹ النوايسة، (١٩٩٨)، ص: ٦٩

⁶² حمرة، مرجع سابق ، ص ٤٥

$$X2 = \text{صافي حقوق الملكية} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X3 = \text{الموجودات السائلة} / \text{المطلوبات السائلة}$$

$$X4 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X5 = \text{النقدية} / \text{مجموع الموجودات}$$

فإذا كانت قيمة $Z > 0$ يكون الفشل متوقعاً.

فيما يعدّ نموذج ألتمان أول وواحد من أهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل، حيث استخدم ألتمان عينة مكونة من 66 شركة صناعية قسمت إلى 33 شركة فاشلة و 33 شركة غير فاشلة واختبر ألتمان في هذه العينة 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمنشآت ، توصلت الدراسة إلى أنّ خمس نسب لها القدرة على التنبؤ بوقوع خطر التعثر وبالتالي بناء نموذج تنبؤي مكون في صورة رياضية:⁶³

$$Z = 0.012 R1 + 0.014 R2 + 0.033 R3 + 0.006 R4 + 0.999 R5$$

حيث:⁶⁴

R1: رأس المال العامل / مجموع الأصول

R2: الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول

R3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول

R4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين / القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات

R5: المبيعات / مجموع الأصول

⁶³ altman,e. (1968). "**Financial ratios discriminat analysis and the predication of corporate bankruptcy**". journal of finance VOL.23.NO.4, pp 594-595

⁶⁴ عبد الحميد، بن نونة- مريم حمودي.(٢٠١٩-٢٠٢٠). "آليات التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الإنتاجية ادرار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، ص ١٦

الفصل الثاني: المخاطر المصرفية غير المنتظمة.

المبحث الأول: المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: تحليل المخاطر المصرفية غير المنتظمة وتقييمها.

المُقدِّمة.

تعدّ المخاطر المصرفية من أهم المواضيع التي يعيرها المصرفيون اهتماماً كبيراً وتستحوذ على جلّ تركيزهم على المستوى العالمي، ولا سيّما في السنوات الأخيرة وفي أعقاب الأزمات المالية والمصرفية العاصفة عالمياً، فنشأ علم إدارة المخاطر بعد عام ١٩٧١ عندما أثارت الأزمات المتتالية الاهتمام المصرفي على المستوى الدولي فكانت المخاطر المصرفية واحدة من أهم أسباب الأزمات المالية المصرفية التي تواجهها المصارف وعدم إدارتها بطريقة جيّدة، فظهرت حاجة ملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف لإدارة المخاطر المصرفية، فبدأت المصارف بوضع برامج وسياسات وإنشاء أدوات خاصة لإدارة المصارف تسهم في الحدّ من المخاطر ومواجهتها حيث يمكن القول إنّ التنبؤ بالمخاطر المصرفية وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية المساهمة في نجاح المصارف ووصولها لأهدافها حيث تتعرّض المصارف حالياً لمخاطر عديدة ناجمة عن التطوّرات السريعة في الأنشطة المختلفة من ظهور منتجات جديدة وخدمات استثمارية جديدة والتوسّع في مجال المحافظ الائتمانية بالإضافة لتطوّرات التكنولوجيا وأنظمة الاتصالات والمعلومات، فأصبحت خطوات التعرّف إلى المخاطر المصرفية وإجراءاتها ضرورة تحتاجها كلّ المصارف للحدّ من المخاطر وآثارها.

تقسم المخاطر المصرفية لمخاطر مصرفية منتظمة ومخاطر مصرفية غير منتظمة وتكون المخاطر المنتظمة مخاطر يتعرّض لها السوق بالكامل بغض النظر عن خصائص المنشأة أو الإجراءات التي تتخذها المنشآت لتفادي هذه المخاطر مثل مخاطر التضخم والأزمات المالية والزلازل ، أمّا عن المخاطر غير المنتظمة فهي المخاطر التي تواجه منشأة معينة نتيجة لظروف أو خصائص هذه المنشأة ويمكن تجنّبها أو التخفيف منها اعتماداً على استراتيجية التنويع.

المبحث الأول: المخاطر المصرفية.

أولاً: تعريف المخاطر المصرفية.

- تعريف الخطر:

يعرّف الخطر عموماً بأنه "حالة يوجد فيها احتمال لتحقيق نتائج غير مرغوبة مغايرة لما هو متوقع"^{٦٥}، أو هو درجة التغير بين العائد المتحقق بالمقارنة مع العائد المتوقع الحصول عليه، وتأخذ العلاقة بين العائد والمخاطرة شكلاً طردياً فكلما كان تغيّر العائد أكبر كان الخطر أعلى والعكس بالعكس^{٦٦}، كما تعرف المخاطر اصطلاحاً بأنها "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هي درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة تأثير عناصر متعددة تسهم في تحقيق قيمة التدفقات"^{٦٧} فيواجه متخذ أي قرار عامة ومتخذي القرارات الاستثمارية خاصة ثلاث حالات تختلف حسب درجة معرفة متخذ القرار لنتائجه وهي كالآتي:^{٦٨}

١- حالة التأكد: وهي الحالة التي يصل فيها صاحب القرار إلى نتيجة واحدة فقط معروفة وواضحة، وتسمى بحالة المعرفة الكاملة بالمستقبل، ومن أهم الأمثلة على هذه الحالة الاستثمار في سندات الخزينة، حيث يؤدي الاستثمار فيها لنتيجة واحدة معروفة والسبب هو أنّ النظام الحكومي لا يمكن أن يخفق في استرداد الأوراق ولن يؤخّر تسديد الفوائد المستحقة، إلا في حالات نادرة جداً.

٢- حالة الخطر: وهي حالة يصل فيها صاحب القرار إلى نتيجة واحدة من مجموعة نتائج ممكنة وهو يعرف مسبقاً احتمالات حدوث كل واحدة من هذه النتائج، وتسمى هذه الحالة بحالة المعرفة الجزئية بالمستقبل،

^{٦٥} قصوة، قصار (٢٠٠٩)، ص: ٦٥٢

^{٦٦} آل شبيب (٢٠٠٩)، ص: ١٦٠

^{٦٧} Gerhard (2002), p:24

^{٦٨} Salvatore, (2001). P: 543

وأوضح مثال عليها هو رمي قطعة النقود الحجرية، والتي تعدّ نتائجها معروفة واحتمالية حدوث كل واحدة منها معروفة أيضاً، ومن أفضل الأمثلة الاستثمارية على حالة الخطر هو الاستثمار في الأسهم، والتي تؤدي إلى احتمالات محددة وكل نتيجة يمكن قياسها من المعلومات والبيانات السابقة، ومن دراسة السوق.

٣- حالة عدم التأكد: هي حالة يصل فيها صاحب القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة لكن احتمالية حدوث كل واحدة منها غير معروفة، وتقدير الاحتمالات يكون لا معنى له، تسمى هذه الحالة حالة الجهل الكامل بالمستقبل، ومن أكثر الأمثلة وضوحاً فيها رمي حجر نرد غير منتظم، والذي يحمل عدّة وجوه ولا يمكن تخمين أي وجه سيظهر عند رميّه، ويعدّ الاستثمار في حقول النفط من الأمثلة الاستثمارية على حالة عدم التأكد، حيث تكون النتائج فيها غير أكيدة.

- تعريف المخاطر المصرفية:

تتعرّض المصارف لمخاطر مختلفة وفق ما تقتضيه التطوّرات الحاصلة في القطاع المصرفي، والقطاعات الأخرى، ولا سيما قطاعاً التكنولوجيا والاتصالات والتطوّر الحاصل في أنظمة الاتصال والمعلومات، ولما سبق وجدت المصارف نفسها ملزمة بتوضيح المخاطر المصرفية وأنواعها ووضع الإجراءات والخطوات اللازمة للحد من آثارها، تعدّدت المفاهيم المرتبطة بالمخاطر، وسنستعرض أهمّ المفاهيم:

حيث عرّفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR) المخاطر بأنها "احتمال حصول الخسارة إمّا مباشرة من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، وإمّا غير مباشرة من خلال وجود قيود تحدّ من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث إنّ مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحدّ من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"⁶⁹، كما عرّفت بأنها درجة

⁶⁹ Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Banks, 1999, p: 5

التغير أو التقلب في العائد نتيجة عن الخطر الحاصل، ممثلاً بحالة عدم التأكد، ويقاس التباين فيها بالانحراف المعياري، والعلاقة بينها طردية كلما ارتفع التباين ارتفع الخطر والعكس بالعكس^{٧٠}.

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية

- تصنيف المخاطر المصرفية:

تعددت وجهات النظر في تصنيف المخاطر المصرفية ، نجد أنّ بعضهم صنّف المخاطر على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة المصرفية إلى مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة ويضاف لها المخاطر الكلية^{٧١}.

- المخاطر المنتظمة (المخاطر العامة):

يطلق مصطلح المخاطر المنتظمة أو النظامية أو مخاطر السوق على جزء من التغيرات الكلية في العائد والناجمة عن عدة عوامل تؤثر في السوق تأثيراً عاماً دون استثناء ولا يمكن مواجهتها والتخفيف من حدتها من خلال التنويع.

- المخاطر غير المنتظمة (المخاطر الخاصة):

هي المخاطر التي يمكن مواجهتها من خلال التنويع وتعرف بأنها الجزء من المخاطر الكلية الخاصة بالمنشأة نفسها بحيث تكون مستقلة عن مخاطر السوق.

- المخاطر الكلية:

هي الناتج عن جمع المخاطر المنتظمة مع المخاطر غير المنتظمة ومع الأخذ بالحسبان إمكانية التأثير في المخاطر غير المنتظمة فيمكن التقليل من المخاطر الكلية إلى أقصى درجة.

⁷⁰ Zvi, Kane , Alan.(2005), p: 165-166

⁷¹ دليلة (٢٠١٥)، ص ١٨.

بينما قسّمت المدرسة الكلاسيكية المخاطر إلى أربعة أنواع أساسية وهي كالآتي:

أولاً: المخاطر المالية:

مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المتوقع مستقبلاً^{٧٢} أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة^{٧٣}.

ثانياً: مخاطر التشغيل:

وبعدّ حدوث انهيار في إجراءات الرقابة الداخلية وكفاءة المصرف وإدارته من أهم أنواع المخاطر التشغيلية ، حيث ممكن أن يؤدي لخسائر مالية نتيجة الأخطاء أو الغش أو التقصير أو إلحاق الأذى بمصالح المصرف، كما تشمل المخاطر التشغيلية الطرق غير الأخلاقية التي يمكن أن يتبعها الموظفون، وفي جانب آخر تشمل تعطل الأنظمة التكنولوجية ووقوع الحوادث الكبرى كالحرائق وغيرها من الكوارث^{٧٤}.

ثالثاً: مخاطر الأعمال:

تقوم هذه المخاطر على الظروف الاقتصادية، ومناورات المنافسين، ومعدلات الفائدة التي قد لا تتناسب مع المتوقع^{٧٥}

رابعاً: مخاطر الأحداث:

وهي احتمال حدوث شيء خاص له علاقة مباشرة بالمصرف للتأثير في نشاطه، أو شيء عام مثل كوارث طبيعة، والأوبئة

وبينّ الشكل التوضيحي الآتي أنواع المخاطر المصرفية وتفرعاتها:

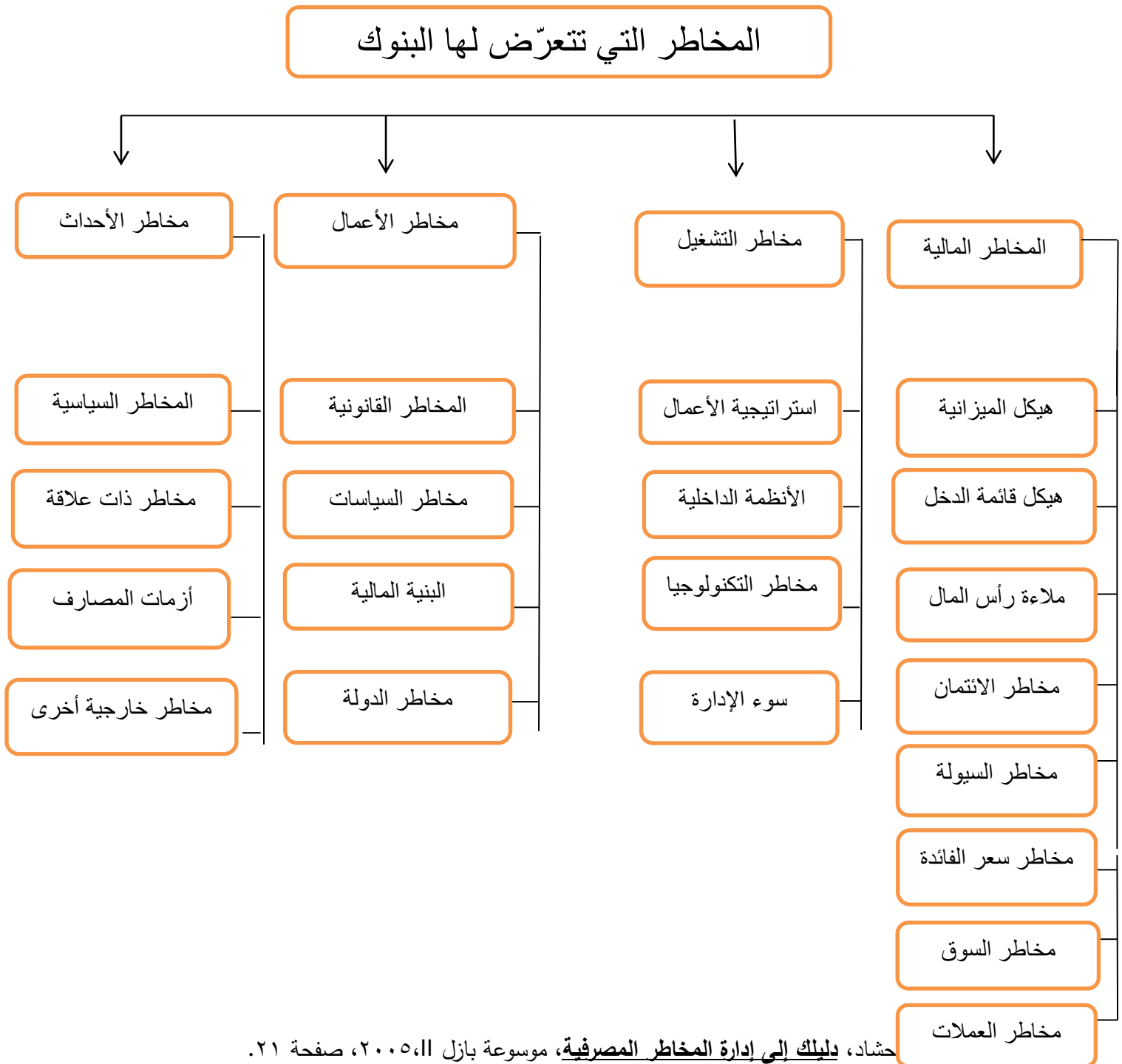
⁷² Petty , p:306

⁷³ Gasttineau, Kiritzman (1996),p.:241-242.

⁷⁴ الخطيب (٢٠٠٧)، ص: ٦٨

⁷⁵ النعيمي، التميمي (٢٠٠٨)، ص: ٣٤٠

الشكل رقم (٥)، أنواع المخاطر المصرفية



- المخاطر المصرفية غير المنتظمة:

يعدّ تعظيم ثروة حملة الأسهم هدفاً أساسياً لإدارة المصرف، من خلال تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وتتطلب هذه العملية تقييماً للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها المصرف، فالمصارف تتعرض لمختلف المخاطر سواء بالنسبة لعملياتها أم أصولها، والتي يكون لها تأثير يحدّ من قدرة المصرف على أداء مهامه وتؤثر في إمكانية تحقيق الأهداف المصرفية الحالية والمستقبلية، وتمتاز المخاطر المصرفية بتداخلها فيما بينها ويُقِيم أداء المصارف من خلال نظام التصنيف CAMEL الذي يظهر مجموعة المخاطر المصرفية الرئيسية، وهذه المخاطر:⁷⁶

١- المخاطر الائتمانية: تعرّف المخاطر الائتمانية بأنها احتمالية عدم السداد لأحد التدفقات النقدية الموعود بها⁷⁷ وتتعلّق بجودة الأصول واحتمالات التخلف عن الوفاء بالالتزامات، وللتوصّل إلى جودة الأصول بدقّة يجب أن تُقيّم نوعية الأصول إلّا أنّ هذه العملية تصطدم بصعوبات ذات حجم كبير وذلك أنّ المعلومات المتاحة والمصرّح عنها محدودة، وكلّما استحوذ المصرف على أصل مريح يتحمّل مخاطر عدم سداد أو التعرّض، وتعدّ المخاطر الائتمانية المتغيرات الأساسية المؤثرة في قيمة صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن خلل في عملية السداد، وتتعدد الأصول التي تحتل حدوث عجز عن السداد وتشمل ما هو داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية، وتكون القروض أكبر هذه الأنواع التي تحتوي على قدر كبير من مخاطر الائتمان، وذلك أنّ الوفاء بالسداد يكون تحت عدّة عوامل مثل التغيّر في الظروف الاقتصادية العامة وبيئة عمليات التشغيل

⁷⁶ Koch , Scott. (2005), p: 118 - 127

⁷⁷ Dubil, (2004).

للمنشأة المؤثرة في التدفقات النقدية بالإضافة لقدرة العميل على إعادة الدين، وتنشأ المخاطر الائتمانية من عدة عوامل أهمها :

- التركزات الائتمانية.
- نقص التنوع في المحفظة الائتمانية.
- النمو العالي في المحافظ الائتمانية الذي يسبب مخاطر ائتمانية عالية.
- الإجراءات والتحليل الائتماني الأقل صرامة .

وللمخاطر الائتمانية أنواع عدة منها :

- مخاطر عدم السداد: وتعني عدم قدرة المدينين على مواجهة التزاماتهم بالكامل في الوقت المحدد.
- مخاطر البلد: المخاطر التي تحدث نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي تعاني من سوء الظروف الاقتصادية، وسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والسمعة التي ستنشأ عن البلد بعد السداد والوفاء بالالتزامات، وعدم استقرار عملتها.
- مخاطر التسوية: والتي تتجم عن عمليات التسويات الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية وغيرها من الأصول^{٧٨}.

٢- مخاطر السيولة: تمثل مخاطر السيولة التغيرات الحالية والمستقبلية المحتملة في صافي الدخل والقيمة السوقية للأسهم، وتنشأ بسبب عدم مقدرة المصرف على مواجهة الدفعات والالتزامات المالية المترتبة عليه سواء كان من خلال بيع أصوله أم الحصول على ودائع جديدة، وعدم الموازنة بين تاريخ استحقاق الأصول والخصوم، وعدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والحالي من فائض النقد، وكذلك عدم متابعة كشف

عثمان (٢٠٠٨)، ص: ١٧⁷⁸

السويقت الذي يبين وضع الحسابات الجارية للمصرف لدى المصارف المراسلة فيما يتعلّق بالعملات الأجنبية والآثار الناتجة عن سوء إدارة السيولة، وزيادة كلفة الأموال، وفقدان الفرصة البديلة، وتدني أرباح المصرف نتيجة عدم توظيف الأموال، وتزداد مخاطر السيولة عند عدم توافر أموال لدى المصرف لسداد ديونه دون تحمّل خسائر غير مقبولة، وامتلاكه أصولاً سائلة ممكن تحويلها لنقد لمواجهة الالتزامات المختلفة والتحوّط لمواجهة الطلب بسحب الودائع وتلبيط طلبات الإقراض، وتتأثّر مخاطر السيولة بعدّة عوامل داخلية وخارجية وتشمل الداخلية ضعف التخطيط للسيولة، سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة، والتحوّل المفاجئ لبعض الالتزامات، بينما تشمل العوامل الخارجية على الركود الاقتصادي، والأزمات الحادة التي تنشأ في السوق⁷⁹.

تواجه مخاطر السيولة من خلال عدة إجراءات منها :

- تنويع مصادر أموال المصرف.
- دراسة الأصول في إطار سياسة نقدية تتمثّل في الاحتفاظ بأرصدة سيولة كافية، وأدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي.
- التدقيق اليومي لأوضاع السيولة.
- الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع.
- تنويع قرارات التمويل الممنوحة للعملاء وتوزيع التمويل.
- تنويع فترات استحقاق الأقساط.
- تغطية العجز الحاصل في السيولة من خلال الاقتراض من المصارف المركزية أو غيرها من المصارف.

⁷⁹ Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Milion.(2002) p: 521-526

- عدم التركيز على عميل معين أو مجموعة من العملاء.
 - معالجة فائض السيولة.
- ٣- مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق نتيجة لتغيرات و تحركات في معدلات السوق والأسعار، وينعكس تأثيرها في الأصول والخصوم، وتتضمن المخاطر السوقية مخاطر معدلات أسعار الفائدة، ومخاطر تسعير الأصول، ومخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر معدلات أسعار الفائدة: تنشأ نتيجة عدم المواءمة بين استحقاق الأصول والخصوم، ومنه تختلف كلفة إعادة التمويل والاستثمار^{٨٠} ، وتشير مخاطر الفائدة إلى تغير في صافي دخل فائدة المصرف والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية.
 - مخاطر تسعير الأصول: تنشأ نتيجة التغير الحاصل في أسعار الأصول ، ولا سيما التغير الحاصل في محافظ الائتمان والاستثمار بشكل خاص، وتعتمد على عوامل داخلية منها الهيكل التمويلي، وعوامل خارجية مثل الظروف الاقتصادية.
 - مخاطر أسعار الصرف: تحدث نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات التي يكون لها تأثير على الأصول والالتزامات التي تسعر بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية عندما تكون مبالغ الأصول مختلفة عن الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة، فكل تغير في سعر الصرف نتیجته ربح أو خسارة.
- ٤- المخاطر التشغيلية (مخاطر العمليات) : تنتج المخاطر التشغيلية نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل، عن ما هو متوقع والتي يحدث نتیجتها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة، حيث إنّ بعض المصارف

⁸⁰ Rose, Sylvia , Hudging (2005), p: 163

لا تمتلك كفاءة رقابية على التكاليف المباشرة، وعرفت لجنة بازل بأنها "الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية، وتنشأ عن عدد من العوامل منها:⁸¹

- عدم وجود سيطرة مباشرة على التكاليف.
 - الإجراءات المغلوطة من العاملين والعملاء وعمليات الاحتيال.
 - الخسائر الحاصلة بسبب الأحداث الخارجية.
 - عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل.
 - عدم ملائمة الإجراءات المتعلقة بالضوابط والرقابة على عمليات التشغيل وسياساتها.
- تقيم المخاطر التشغيلية بالاعتماد على التكنولوجيا المستخدمة في المصرف، اعتماد الحكم بالنجاح أو الفشل على هذا النوع من المخاطر يعتمد على أنظمة المصارف التي من خلالها توزع الخدمات المالية، وكفاءة إدارة الوظائف المختلفة، ووجود أنظمة دعم داخلية تتصف بالكفاءة.

٥- مخاطر رأس المال: من الممكن أن يعجز المصرف الذي يتحمل قدراً كبيراً من المخاطر عن مواجهة التزاماته والوفاء بها، ومن ثم يفشل، حيث يعدّ رأس المال مصدراً دائماً للدخل، بالإضافة إلى أنه مصدر تمويل رئيسي للمصارف، وعليه فيجب أن يكون رأس المال ملائماً وكافياً لمواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح الأطراف كلها المتعاملة مع المصرف، وتتمثل مخاطر رأس المال بعدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات عندما تكون حقوق الملكية سالبة، والمتحددة بالفرق بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للخصوم.

⁸¹ Basel Committee on Banking : Supervision, Operation Risk, Jan 2001

يعدّ رأس المال حماية لحقوق دائني المنشأة في حال عدم وجود مخصصات كافية لمواجهة الخسائر المستقبلية المحتملة، فيعدّ المصرف رأس المال خط الدفاع الأول والأخير لمواجهة أي خسارة ممكنة، ولا سيّما إذا انخفض أي من الأصول وعدم وجود مخصص يستوعب الانخفاض، كما اهتمت لجنة بازل برأس المال المصرفي من خلال التركيز على مفهوم رأس المال المستند للمخاطر، فكلّما ارتفعت المخاطر المصرفية تطلب ذلك زيادة رأس مال المصرف عن متطلّبات الحدود الدنيا لرأس المال، ويمكن القول أنّ إدارة مخاطر رأس المال تتم وفق الأسس الآتية:⁸²

- تعيين الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال.
 - اشتراط معدلات لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى.
 - عدم السماح بالعمل بمعدلات كفاية رأس مال تقل عن الحد الأدنى.
 - تحديد رأس مال المصرف المنسجم مع خطته الاستراتيجية عند التأسيس.
 - الأخذ بالحسبان الخسائر التشغيلية الممكنة عند التأسيس.
 - التأكد من قدرة المساهمين على تقديم دعم إضافي بعد البدء بالعمليات التشغيلية.
 - التأكد من أن رأس المال كافٍ لتغطية جميع الخسائر الائتمانية والسوقية المتوقعة.
- ٦- المخاطر القانونية: تتصف المخاطر القانونية بصعوبة القياس، وشمولها للتوافق أو عدمه مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطة النقدية متمثلة بالمصارف المركزية، وتنشأ عندما تكون العقود بين الفرق غامضة أو لا توضح الحقوق والالتزامات بشكل محدد.

⁸² BIS.(2001), p 62-70

٧- مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة لوجود انطباع سلبي عن المصرف، ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل وقد يؤدي إلى تحوّل العملاء إلى مصارف منافسة، وتحدث إما بسبب التصرفات الخاطئة للمديرين والموظفين، وعدم خدمة العملاء بسرعة ودقة وبالجودة المطلوبة، وإما بسبب ضعف أنظمة الأمان لدى المصرف، وينتج عن الأسباب كلها زعزعة في الثقة اتجاه المصرف، ومن أمثلتها قيام المصرف بأنشطة غير قانونية مثل عمليات غسيل الأموال، أو تعرّضه لعمليات سطو بشكل متكرر.

بعد التطرّق لأنواع المخاطر يمكن القول إنّ مع كلّ تقدّم أو حدث يحصل في العالم المصرفي، والقانوني، والتكنولوجي، والمالي، والصحي يمكن أن ينتج مخاطر جديدة أو أن تتطور نوعية المخاطر الموجودة سابقاً، وقد يكون أحد أكثر الأمثلة وضوحاً تأثير جائحة كوفيد-١٩ في القطاع المصرفي التي بسببها خفض عدد كبير من المصارف المركزية العالمية معدلات الفائدة النقدية لتحفيز الطلب الكلي، لمواجهة فيروس كورونا وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك كندا المركزي، وبنك إنجلترا^{٨٣}، حيث خفضوا معدل سعر فائدة السياسة النقدية بواقع نصف نقطة مئوية في ٣ آذار ٢٠٢٠ كردة فعل على المخاطر المتنامية بسبب الفيروس، ومع ظهور متحوّر - اوميكرون - يتوقّع حدوث ضغوط على النظام المصرفي العالمي والذي أصبح عرضةً لصدمات أخرى بسبب التأثير المستمر في رأس المال والرصيد الاحتياطي من السيولة الوقائية.

- مؤشرات قياس المخاطر المصرفية :

حاولت دراسة George H.Hempel et Donald عام ١٩٩١، التوصل لنموذج لقياس العائد والمخاطرة في المصارف، وهي كالآتي:

⁸³: Federal Reserve System (2020). Available at <https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm>

جدول رقم (٢)، مقاييس المخاطر المالية

المخاطر الماليّة	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة
مخاطر الائتمان	متوسط القروض/الأصول القروض غير المسددة/ إجمالي الخسائر خسائر القروض/ إجمالي الخسائر احتياطي خسائر القروض/ القروض	درجة تركيز القروض. معدل نمو القروض. معدلات الإقراض المرتفعة. الاحتياطيات/ القروض غير المسددة.
مخاطر السيولة	القروض/ الودائع. الأصول السائلة / الودائع.	الأموال المشتراة. تكاليف الإقراض. الأصول السائلة. الإقراض / الودائع.
مخاطر أسعار الفائدة	الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الخصوم. الفجوة.	سلسلة الفجوات. تحليل التدفق. الفجوات المتحركة.
مخاطر الرافعة المالية	حق الملكية/ الودائع. حق الملكية/ الأصول. إجمالي الديون/ الأصول.	الأصول الخطرة المعدلة/ حق الملكيّة النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية.

المصدر: طارق (٢٠٠٧)، ص: ٢٤٠

- مسببات المخاطر المصرفية:

تنتج المخاطر المصرفية عن مجموعة عوامل داخلية أو خارجية، أو عوامل داخلية وخارجية معاً ما يعني حدوث تداخل فيما بينها، وأهم هذه العوامل هي:⁸⁴

- مسببات المخاطر نتيجة العوامل الداخلية: توجد المخاطر المصرفية الناتجة عن مجموعة العوامل الداخلية بسبب عاملين أساسيين هما الرأي العام، والرقابة المحاسبية، ومن أهم مسببات المخاطر المصرفية الناتجة عن الرأي العام، الحوادث الطبيعية، والمحيط، والعقود، والموردون، فيما تكون مسببات المخاطر المصرفية الناتجة عن الرقابة المحاسبية، التنظيم، والثقافة المصرفية، وتركيبية مجلس الإدارة.

- مسببات المخاطر نتيجة العوامل الخارجية: توجد المخاطر المصرفية الناتجة عن مجموعة العوامل الخارجية بسبب عاملين أساسيين أيضاً هما، البحث والتطوير، والسيولة والتدفقات النقدية، ومن أهم مسببات المخاطر المصرفية الناتجة عن البحث والتطوير، والمنافسة، وتغيرات الزبائن، وتغيرات الصناعة، وطلبات العملاء، بينما مسببات المخاطر المصرفية الناتجة عن السيولة والتدفقات النقدية هي، أسعار الصرف، والفائدة، والائتمان.

ثالثاً: مصادر المخاطر المصرفية

تقسم مصادر المخاطر المصرفية وفق نوعي المخاطر المصرفية المنتظمة وغير المنتظمة وفق الآتي:⁸⁵

أ- مصادر المخاطر المصرفية المنتظمة: تنشأ المخاطر المصرفية المنتظمة من خلال مصدرين أساسيين هما:

⁸⁴ IRM (2002), p: 3

حامد، مرجع سابق، ص: ٢١٥-٢١٧⁸⁵

١- الأعمال التشغيلية للمؤسسات وشركات الأعمال والتي تؤثر عليها العوامل الخارجية الخارجة عن سيطرتها مثل تغيرات الظروف الاقتصادية، تقلبات الأسعار، عوامل المنافسة، أسعار الفائدة السوقية، وتوقعات المستثمرين وغيرها من العوامل الخارجة عن سيطرة الإدارة.

٢- استعمال القروض في هياكلها التمويلية أو ما يطلق عليه استعمال الرافعة المالية حيث تتعرض المؤسسات على اختلاف تصنيفها إلى مخاطر إضافية بسبب الطرق المستخدمة في تمويلها، أي في صياغة هيكل التمويل عند عدم القدرة على سداد القروض في مواعيد استحقاقها.

ب- مصادر المخاطر المصرفية غير المنتظمة

تنشأ المخاطر غير المنتظمة بفعل مصدرين أساسيين سببهما التغير في طبيعة أصول المصرف ومكوناته أو بسبب التغير في صياغة هيكل التمويل وهما:

١- عوامل خاضعة لسيطرة الإدارة ذاتها كقدرتها على اتخاذ القرار ، وكفاءة العاملين، وطرق تشغيل الأصول، ومدى توافر الموارد المالية، هذا بالإضافة الى مدى تمتع كواد المصارف بالقدرات التسويقية.

٢- اعتماد الشركات الممولة على القروض في هيكلها المالي مما يسبب أعباء مالية ثابتة تزيد عن إجمالي التكاليف التي تتحملها مما يعرض المصارف المانحة للتمويل لأنواع المخاطر المالية المختلفة.

وقد توصلت جهود الباحثين إلى استخلاص أنواع جديدة من مصادر المخاطر غير المنتظمة وهي:^{٨٦}

- مخاطر الإدارة: يمكن أن تتسبب الإدارة في تباينات غير منتظمة في العوائد المستحقة للمستثمرين وتعد إدارة المؤسسة مصدراً للمخاطر من خلال القرارات الخاطئة التي قد تتخذها أو مواقفها السلبية التي قد تلجأ لتبنيها.

بركاوي، (٢٠١٨)، ص: ٨٦

- مخاطر الصناعة: أحيانا تتعرض كل الشركات المختصة في صناعة واحدة أو بضع صناعات لقابلية تغيير العائد بسبب قوة معينة التي تؤثر في غالبية المنشآت العاملة خارج تلك الصناعة على نحو ذي دلالة وهذه القوة يطلق عليها اسم مخاطرة الصناعة.
- مما سبق يمكن أن نصل إلى أنّ مصادر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة تمثل أنواع المخاطر نفسها سواء كانت مخاطر مالية أم مخاطر أعمال، داخلية خاضعة لسيطرة إدارة المصارف أم خارجية لا يمكن التحكم بها والسيطرة عليها.

رابعاً: إدارة المخاطر المصرفية

- عرّفت إدارة المخاطر بعدد من التعاريف فعرفها معهد إدارة المخاطر (IRM) بأنّها:
- "الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بانتظام لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط"^{٨٧}، كما عرّفت بأنّها العمليات التي تحتوي على أسلوب تحكم بالمخاطر الموجودة في مختلف أقسام العمل، الجدولة، التكلفة، العقود، الجودة والموارد، وتتضمن إدارة المخاطر ما يأتي:^{٨٨}
- تحديد المقاييس الوقائية لتجنب المخاطر وتخفيف حدة تأثيرها.
 - إنشاء خطط طوارئ للتعامل مع المخاطر حال حصولها.
 - جمع المعلومات الجيدة لتخفيف الالتباس.
 - وضوح الرؤية لصناع القرار.

⁸⁷ The Institute Of Risk Management.(2002).p: 2

⁸⁸ عرفه (٢٠٠٩)، ص: ١٧٨

- أهداف إدارة المخاطر: إنّ أي نظام إدارة للمخاطر يسعى لتحقيق العناصر الآتية:⁸⁹

١- إلغاء المخاطر ومحاولة تقليلها ومراقبتها.

٢- إظهار الفكرة الكلية عن جميع المخاطر المصرفية لمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

٣- إنشاء نظام رقابة داخلية لمختلف أنواع المخاطر المصرفية.

٤- الحيلولة دون وقوع خسائر محتملة.

٥- حصول المصرف على عائد يتناسب مع المخاطر المحتملة.

٦- استعمال إدارة المخاطر سلاحاً تنافسياً.

وتخدم العوامل السابقة وظائف مصرفية عدة منها: تنفيذ الاستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاية رأس المال، والقدرة على الوفاء بالالتزامات للمساعدة على اتخاذ القرارات وإعداد التقارير عن المخاطرة والتحكم بها، وإدارة المحافظ المالية.⁹⁰

- عمل إدارة المخاطر المصرفية: إنّ عمليات تحليل المخاطر المصرفية وتقييمها هي عمليات متكاملة

ومتداخلة فيما بينها، والتي تعدّ جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر المصرفية، ولذلك يجب إدخالها في

عمليات المصرف اليومية وممارساتها، ولتنفيذها بالشكل الأمثل يجب تنفيذ خطوات علمية محددة وهي

كالآتي:⁹¹

عمارة (٢٠٠٩)، ص: 893

حسين (٢٠٠٩)، ص: 901

⁹¹ International Organization for Standardization.(2008), p: 7

- ١- الاتصال والتشاور.
 - ٢- إنشاء إطار لإدارة المخاطر.
 - ٣- فحص المخاطر بما يتضمن تحديد، المخاطر وتحليلها وتقييمها.
 - ٤- معالجة المخاطر.
 - ٥- المتابعة والمراجعة.
- معايير إدارة المخاطر المصرفية: إنّ المعايير التي ستذكر هي معايير نتجت عن عمل فريق مشارك في عضويته ممثلي مؤسسات المتعاملة في قطاع إدارة المخاطر في بريطانيا، ومنهم:^{٩٢}
- معهد إدارة المخاطر.
 - جمعية التأمين وإدارة المخاطر.
 - المنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام.
- ومن الجدير بالذكر أنّ المعايير الموضوعة هي معايير تتمتع بالمرونة بحيث يمكن أن تتطور تطوراً سريعاً وتتلخّص هذه المعايير بما يأتي:
- ١- التعريف بمفردات المصطلحات.
 - ٢- تحديد الأساليب التي يمكن من خلالها تطبيق إدارة المخاطر.
 - ٣- الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر.
 - ٤- الأهداف العامة التي تتحقق من إدارة المخاطر.

بركات (٢٠١٤-٢٠١٥)، ص: ٨٩-٩٠.^{٩٢}

مما سبق نستنتج أنّ عملية إدارة المخاطر المصرفية ترتكز بشكل أساسي على عمليات تحديد، المخاطر المصرفية وتحليلها وتقييمها، والتي تمثل إطار حماية للمصرف من مجموعة المخاطر المختلفة، ولهذه سيتمّ التطرّق بشكل أساسي لدراسة عمليات التحليل والتقييم بمراحلها.

المبحث الثاني: تحليل المخاطر المصرفية غير المنتظمة وتقييمها.

أولاً: الركائز الأساسية لتحليل المخاطر المصرفية غير المنتظمة

تعدّ عملية تحليل المخاطر المصرفية من أهم العمليات التي تبعد المصرف عن تعرّضه للخسائر أو الإفلاس ولذلك يسعى كل مصرف إلى اتباع استراتيجية واضحة ليبعد عنه هذه المخاطر، وللوصول إلى هذه الاستراتيجية تتبنّى المصارف مجموعة من الركائز الأساسية لتحليل المخاطر وهي كالآتي:⁹³

- أ- وضع الأهداف الكلية والسياسات الاستراتيجية لإدارة المخاطر المصرفية وتبليغها إلى المؤسسة بالكامل.
- ب- اتخاذ الإدارة التنفيذية الإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المصرفية ، وقياسها، ومراقبتها والسيطرة عليها.
- ت- اطلاع مجلس الإدارة عن المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف بانتظام ومراجعة مواقفهم من خلال التقارير .

ث- وضع السياسات والإجراءات المستخدمة في مواجهة هذه المخاطر .

ج- وضوح الأشخاص واللجان المختصة لمواجهة المخاطر وحدود صلاحياتها، ومسؤولياتها.

ح- الفصل بين قياس المخاطر ومراقبتها من جهة ومهام السيطرة عليها من جهة أخرى.

خ- توفر القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر مع الأخذ بالحسبان حدود المخاطر

ودرجة التعرض لمخاطر الأطراف الأخرى والمخاطر الائتمانية ومخاطر تركيز الأصول .

د- توافر نظم المعلومات المناسبة لقياس المخاطر المتعددة لدى المصارف، ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها.

ذ- استحداث معايير وقوائم الأصول ذات المخاطر وتقارير الإدارة وتدقيق المخاطر.

دليّة ، مرجع سابق، ص: ٣٣ - ٣٤ ⁹³

ر - استخدام مصادر خارجية لتقييم المخاطر مثل أساليب الجدارة المالية ومعايير الرقابة المصرفية مثل معايير كفاية رأس المال وحجم العوائد وسيولة الأصول.

ز - توافر وسائل المراقبة التي تضمن الالتزام بالسياسات جميعها.

مما سبق يمكن تلخيص الركائز الأساسية لتحليل المخاطر المصرفية غير المنتظمة بعدة أمور أهمها: الهدف من التحليل، ونوع التحليل والمعلومات المطلوبة والمتوفرة، ومدى تناظرها مع بعضها بعضاً ومع المحلل، وفهم طبيعة النسب المستخدمة في التحليل ونقاط ضعفها.⁹⁴

ومن ثمّ يمكن القول إنّ عملية تحليل المخاطر المصرفية غير المنتظمة عملية يتخللها التعقيد حيث تتداخل عمليات التحليل مع العمليات الأخرى في سبيل مواجهة هذه المخاطر والسيطرة عليها بأكبر قدر ممكن، ومحاولة تخفيض الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر.

ثانياً: خطوات تحليل المخاطر المصرفية غير المنتظمة وتقييمها

يصنّف بعض الباحثين عمليتي التحليل والتقييم من أهم خطوات إدارة المخاطر أيّاً كان نوعها، وكذلك الأمر بالنسبة للمخاطر المصرفية غير المنتظمة، ولهذا من المهم في بادئ الأمر الوقوف على تفاصيل العمليتين.

أ - تحليل المخاطر: من المعروف أن عملية تحليل المخاطر تسبق عملية التقييم مباشرة حيث يتم تصنّف المخاطر والوقوف على مصادرها الأساسية، وبالنظر لداخل عملية التحليل نظرةً أوسع نرى أنها تشتمل على ثلاث خطوات رئيسية، وهي تعريف المخاطر ووصفها ومن ثمّ تقديرها وهذه الخطوات بالتفصيل هي كالآتي:⁹⁵

هزابرة (٢٠١٦). ص: ٤٢.⁹⁴

دليّة، مرجع سابق، ص: ٢١ - ٢٧.⁹⁵

- تعريف الخطر:

تعريف الخطر: تهدف هذه الخطوة إلى تحديد مدى تعرّض المؤسسة إلى حالات عدم التأكد، ما يتطلب المعرفة الجوهرية بالمؤسسة والسوق، والبيئة القانونية والثقافية التي توجد المؤسسة في نطاقها، ومن ثمّ يجب أن يتوافر فهم سليم لأهداف المؤسسة الاستراتيجية والتشغيلية، لاشتمالها على العناصر الحيوية لنجاح المؤسسة في ظل وجود الفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق الأهداف، وعدّ بعضهم هذه الخطوة أسلوباً منهجياً متمثلاً في معرفة جميع الأنشطة المهمة والمخاطر المرتبطة بها، مع تحديد التغيرات المرافقة للأنشطة وتصنيفها حسب الأهمية.

- وصف الخطر:

تهدف هذه الخطوة إلى عرض المخاطر المعروفة من خلال الأسلوب المنهجي المتبع في الخطوة السابقة ومن خلال الجدول التالي تصبح عملية الوصف أكثر سهولة.

جدول رقم (٣)، كيفية وصف الخطر

- الوصف الغير كمي للأحداث - حجمها - نوعها - عددها - استقلاليتها	مجال المخاطر
- استراتيجي - تشغيلي - مالي - معرفي - قانوني	طبيعة المخاطر
- توقعات أصحاب المصلحة	أصحاب المصلحة
- الأهمية و الاحتمال	التقدير الكمي للمخاطر
- توقعات الخسارة و الأثر المالي للمخاطر - القيمة المعرضة للخطر	تحمّل المخاطر

- احتمال الخسائر وحجمها /العوائد المتوقعة - الهدف من التحكم في المخاطر و مستوى الأداء المرغوب	
- الوسائل الأولية التي يتم من خلالها إدارة المخاطر في الوقت الراهن - مستويات الثقة في أساليب التحكم المطبقة - تعريف بروتوكول المراقبة و المراجعة	أساليب المعالجة
- توصيات تخفيف المخاطر	إجراءات التطوير المتوقعة
- تحديد الإدارة المسؤولة عن تطور الاستراتيجية والسياسة	الاستراتيجيات والسياسات المطورة

المصدر: عبدلي (٢٠١٢-٢٠١١)، ص: ٤٢

عملياً استخدام أسلوب ذي تصميم جيد أمر غاية في الأهمية وذلك لتسهيل عملية وصف المخاطر وفحصها بطريقة شاملة، وإذا أخذ بالحسبان نتائج كل خطر واحتمالاته يتضمنه الجدول السابق يصبح بالإمكان إعطاء الأولوية للمخاطر الرئيسية التي تحتاج للتحليل بطريقة أكثر تفصيلاً.

• تقدير الخطر:

من الممكن تقدير الخطر كمياً أو نوعياً من حيث احتمالات التحقق والنتائج المحتملة مثل النتائج من حيث التهديدات والفرص التي تحتاج لتعريفات مختلفة من حيث التهديدات وفرص النجاح.

جدول رقم (٤)، النتائج والتهديدات والفرص

مرتفعة	- التأثير المالي في المنظمة ممكن أن يتعدى مبلغ معين - التأثير البالغ في استراتيجية المؤسسة وأنشطتها التشغيلية - القلق البالغ لأصحاب المصلحة
متوسطة	- التأثير المالي في المنظمة ممكن أن يقع في مدى مبالغ معينة - التأثير المعتدل في استراتيجية المؤسسة وأنشطتها التشغيلية - القلق المعتدل لأصحاب المصلحة
منخفضة	- التأثير المالي في المنظمة ممكن أن يقل عن مبلغ معين - التأثير المنخفض في استراتيجية المؤسسة وأنشطتها التشغيلية - القلق المنخفض لأصحاب المصلحة

المصدر: عبدلي، مرجع سابق، ص: ٤٣

بعد التطرق لجدول النتائج والتهديدات والفرص نجد أن المؤسسات توفر أساليب القياس المختلفة للنتائج والاحتمالات التي تناسبها وتتلاءم مع احتياجاتها.

ب-تقييم المخاطر: تعدّ عملية تقييم المخاطر الخطوة الملاصقة لعملية تحليل المخاطر، وفي هذه المرحلة

يحدّد عنصرًا الخطر وهي الآثار التي يحدثها كل خطر، واحتمال حدوث كل خطر^{٩٦}، ويصنف كل من

الاحتمال والتأثير كالاتي: عالٍ، ومتوسط، ومنخفض، كما يوضّح الجدول

جدول رقم (٥)، تقييم درجات الخطر

احتمال منخفض	احتمال متوسط	احتمال عالٍ	
متوسط	عالٍ	عالٍ جدا	تأثير عالٍ
منخفض	متوسط	عالٍ	تأثير متوسط
منخفض جداً	متوسط	عالٍ	تأثير منخفض

المصدر: عبدلي ، مرجع سابق، ص: ٥٤

كما أنّ عملية تقييم المخاطر عملية شاملة تضم كل المخاطر التي تواجه المصارف، ولهذا يجب أن تظهر هذه

العملية جميع نقاط القوة والضعف للمصرف المدروس، ولذلك لا بد من توفير كل المعلومات اللازمة لتتمكن

السلطات الرقابية متمثلة بالمصارف المركزية ومفتشيها من إعداد تقاريرها التفتيشية، وعند الانتهاء من تقييم

المخاطر لكل نشاط، يتم إظهار تصور للمخاطر الكلية المنتظمة منها وغير المنتظمة بشكل عام، ويكون التقييم

كإعداد مصفوفة المخاطر السابقة، والتي تعد مدخلاً منظماً للتقييم وإمكانية وصفها وإعداد مصفوفة مخاطر

مصرفية يجب أن يؤخذ بالحسبان البنود الآتية :^{٩٧} نوع النشاط الممارس، الأهمية النسبية للنشاط من إجمالي

أصول المصرف، درجة كل نوع من المخاطر ، ودرجة إدارة المخاطر.

^{٩٦} دليّة، مرجع سابق، ص: ٢١

^{٩٧} بركات، مرجع سابق، ص: ٦٩

فيجب على المصارف أن تعمل على التقييم الشامل بصورة دورية، ويفضّل أن تتضمن عملية التقييم تحليلاً كمياً إذا أمكن ذلك، مع أهمية إظهار نتائج الأحداث المؤثرة سلباً وإيجاباً في أعمال المصرف، ويكون الهدف من ذلك فهم طبيعة المخاطر ومستواها فهماً أقرب إلى البساطة منه إلى التعقيد بحيث يسهل فهمه واستيعابه للعمل على اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالمخاطر بالشكل الأمثل، وتحديد درجة المخاطر يعدّ أمراً غاية في الضرورة لقياس تأثيرها في عوائد المصرف وحقوق مساهميه، ولأنّ هناك مخاطر غير قابلة للقياس الكمي، يجب اللجوء للقياس النوعي واعتماد منهجية واضحة لتقييم كلا النوعين، وعلى الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر أن تكون بمعرفة ودراية بالمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر وقياسها وأثرها في عمل المصرف، كما يجب أن تتمتع الأدوات والوسائل المستخدمة في قياس المخاطر بالوضوح والنقاء الجيد.⁹⁸

ويجب الإشارة إلى أنّ استعمال معايير التقييم يمكن أن يضع ترتيباً لأولويات الأثر المالي المحتمل للخسارة مثل:⁹⁹

- المخاطر الحرجة، التي تؤدي فيها ظروف التعرّض كلها للخسارة كما أنّ الخسائر المحتملة كبيرة وينتج عنها الإفلاس.
 - المخاطر المهمّة: لا يترتب على ظروف التعرّض للمخاطرة على خسائر تنتهي بالإفلاس.
 - مخاطر غير المهمّة: ظروف التعرّض للمخاطرة يمكن تعويض الخسائر الناتجة عنها.
- بعد أن تعرّفنا إلى عمليتي تحليل المخاطر وتقييمها يمكن الانتقال إلى تحديد خطوات كل عملية منهما.

عيسى (٢٠١٠)، ص: ١٢٢⁹⁸

حماد (٢٠٠٧)، ص: ٦١⁹⁹

أ- خطوات تحليل المخاطر المصرفية غير المنتظمة:

تتلخص عملية تحليل المخاطر المصرفية في مجموعة خطوات هي:^{١٠٠}

- تحديد الهدف من التحليل.
- تحديد الفترة الزمنية التي سيغطيها التحليل.
- تحديد أسلوب التحليل، مثلاً تحليل النسب أم غيره.
- تحديد من سيقوم بالتحليل ، محلل داخلي أم خارجي.
- جمع المعلومات المطلوبة للتحليل.
- القيام بعملية التحليل.
- الاستنتاجات (التشخيص).
- وضع التوصيات الملائمة لمواجهة المخاطر المصرفية غير المنتظمة.

ب- خطوات تقييم المخاطر المصرفية غير المنتظمة:

يرى المشرع السوري أنه يمكن لبعض أنواع المخاطر المصرفية غير المنتظمة تقديرها تقديراً ذاتياً كالمخاطر التشغيلية التي تتم من خلال تقييم مدى قابلية العمليات والنشاطات التي يقوم بها المصرف للمخاطر التشغيلية المحتملة وهذا عن طريق تحضير ورش العمل وإعداد اللوائح المستدل من خلالها على مدى ضعف أو قوة بيئة

رمضان، محفوظ.(٢٠٠٨)، ص: ٢٢٨¹⁰⁰

المخاطر التشغيلية الموجودة في النشاطات والعمليات المختلفة^{١٠١} وهذا ما أكدّه بعض المصرفيين الذين قسّموا خطوات عملية تقييم المخاطر المصرفية إلى أربع خطوات وفق الآتي:^{١٠٢}

- مراجعة نوع المنافسة التي يتعرض لها المصرف ودرجتها، موقع الخدمات المقدمة من قبله ونوعيتها، وقاعدة المودعين والمقترضين إضافة للظروف الاقتصادية المحلية.
- دراسة السياسات والإجراءات والمهارات الإدارية للتأكد من أنّ المصرف يملك الأشخاص المؤهلين، وأنظمة الضبط القوية، ومجلس إدارة مستقل، وأنظمة المعلومات القوية والمرضية.
- مقارنة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بالضمانات الموجودة لديه من أجل تحديد صافي المخاطر وكذلك للتأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة لوضع المصرف.
- التأكد من أن إدارة المصرف تلتزم بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية غير المنتظمة مع الأخذ بالحسبان حجم تعقيدات نشاطات المصرف ودرجتها.

فيما بسّطت بعض الأبحاث خطوات التقييم إلى ثلاث خطوات أساسية، وهي:^{١٠٣}

- التعرف إلى المخاطر، ثم تحليل الأثر وإيجاد حجمه والنتائج المحتملة لهذه المخاطر، على المصرف ككل.
- قيام مجلس الإدارة بتحديد المستوى المقبول للخطر بالنسبة للمصرف، بناء على تقديرات الخسارة الممكنة تحمّلها عند تحقق الخطر.
- مقارنة مستوى الخطر المقبول بالمعلومات الناتجة عن تقييم الخطر، لبيان مدى تطابق الانكشاف للخطر مع الحدود المقبولة.

¹⁰¹ مجلس النقد والتسليف. (٢٠٠٥)، ص: ١٠٣

¹⁰² موسى وآخرون. (٢٠١٢)، ص: ١١١

¹⁰³ بركات (٢٠١٠). مرجع سابق، ص: ٣١

ثالثاً: أساليب الحد من المخاطر المصرفية غير المنتظمة

أ- أساليب التعامل مع المخاطر: مجموعة من الأساليب يمكن أن يتم التعامل من خلالها مع المخاطر

المصرفية، أهمها الطرق الآتية:^{١٠٤}

- ١- تجنب المخاطر: يتم بهذه الطريقة رفض الخطر، وذلك بسبب عدم الرغبة في تحقق خسارة، على الرغم من أن تجنب الخطر يقلل من احتمالية وقوعه ويمكن أن يصل للعدم، يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم الخدمات، وذلك تجنباً للمسؤولية المهنية أو الخوف من حدوث خسارة، إضافة إلى الصعوبة في تجنب بعض أنواع الخطر.

٢- تقليل المخاطر: يتم في أسلوب تقليل المخاطر تحقيق الخطوات الآتية:

- رصد سلوك القرض للتجاوب مع علامات التحذير من مخاطر التوقف عن الدفع المبكر.
 - تقليل مخاطر أسعار الفائدة من خلال سياسة إدارة الأصول والخصوم المصممة لهذا الغرض.
- ٣- نقل المخاطر: يتم نقل الخطر من خلال شراء التأمين الذي يعدّ أحد وسائل نقل الخطر من شخص لا يريد تحمّله إلى شركة التأمين التي تبدي استعدادها لتحمل الخطر بمقابل معيّن.
- ٤- اقتسام المخاطر: ويعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها، فيتم من خلال هذا الأسلوب الجمع بين أسلوبين لتجنب المخاطر وتقليلها.

٥- التحوط من المخاطر: يُميّز بين نقل المخاطر من خلال شركات التأمين وبين التحوط من المخاطر بأنّ

التحوط هو نقل الخطر مع التضحية بإمكانية الربح.^{١٠٥}

رضوان (٢٠٠٥)، ص: ٣١٤-٣١٥¹⁰⁴

هيك (٢٠٠٤)، ص: ١٠٥٧¹⁰⁵

- أساليب مواجهة المخاطر المصرفية غير المنتظمة :

تواجه المخاطر المصرفية غير المنتظمة بعدة أساليب تعتمد عليها المصارف لتحقيق السلامة المالية للمصارف وتتمثل في كل من الآتي:^{١٠٦}

- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال: حيث تعكس وضع حدود لمتطلبات رأس المال قدرة المصرف على امتصاص الخسائر وحجم المخاطر التي يجب أن تؤخذ بالحسبان.
- كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان: يعد تقييم سياسات المصرف وتطبيقاته إجراءاته الخاصة بمنح الائتمان والاستثمار وإدارة المحافظ من الأمور المهمة في كل الأنظمة الرقابية ويجب على المراقبين أن يتأكدوا بدورهم من أن أنشطة الائتمان المصرفي والاستثمار تعتمد على معايير دقيقة، مكتوبة تمت الموافقة عليها من إدارة المصرف، وتم تبليغها بوضوح لموظفي الائتمان والاستثمار، وكذلك كفاية الإجراءات والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرار التوظيف الآمن والمستند على أسس وقواعد سليمة بما يسمح لمتخذي القرارات الائتمانية والاستثمارية بالعمل في حرية كاملة.
- كفاية سياسات تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المعدومة: حيث من الضروري تبني المصرف لسياسات كافية من الناحية الإجرائية لتقييم جودة أصول المصرف وكفاية مخصصات الديون المعدومة من خلال التقييم الدقيق لسياسات المصرف.
- ضوابط الحد من مخاطر التركيز: حيث يجب التأكد من وجود نظام معلومات جيد كحاجة ضرورية للحد من مخاطر التركيز بحيث يكون قادراً على توفير توصيف متقن لمحفظة توظيفات المصرف توضح كل من

حامد، مرجع سابق، ص: ٢٢٩ - ٢٣٠¹⁰⁶

معالم التركيز على كل نوع من أنشطة المصرف ودرجاته، ومن ثم معدلات الخسائر المحتملة، كما يوضح حدود درجات التركيز بما يكفل منع حدوث الخسائر.

- ضوابط الحد من الائتمان المتصل بالعملاء ذوي العلاقة بالمصرف: حيث يرى المراقبون ضرورة تطبيق الشروط والإجراءات الدقيقة ذاتها في الائتمان للشركات والأفراد غير ذات الصلة بالمصرف على جميع الشركات والأطراف ذات الصلة فيه، وذلك لحمايته من مخاطر منشأها التساهل أو التعامل بتمييز مع العملاء مع أهمية وضع حدود قصوى للائتمان الممنوح بما يتناسب مع الضمانات.

- ضوابط الحد من مخاطر الدول: من المهم امتلاك المصارف جميع السياسات والإجراءات اللازمة للتعرف إلى مخاطر الدول والتحذير منها والتي تنشأ عند التزام العملاء بالسداد بعملة غير العملة المحلية، ولا سيما في مجال الائتمان الدولي وأنشطة الاستثمار ومنه يجب الاحتفاظ بالاحتياطات المناسبة ضد هذه المخاطر
- ضوابط الحد من مخاطر السوق: من الضروري قيام المصرف بتطبيق نظم قياسية دقيقة للتحكم في مخاطر السوق مع التأكد بوجود معايير كمية ونوعية لإدارة هذه المخاطر.

- ضوابط الحد من مخاطر سعر الفائدة : وتتمثل في توفير النظام الذي يمكن المصرف من السيطرة على مخاطر سعر الفائدة على أن يتوفر في هذا النظام الإجراءات والمقاييس ونظم التحذير والرقابة.

- ضوابط الحد من مخاطر السيولة: يجب التأكد أن المصرف قادر على مقابلة الالتزامات التعاقدية كلها في أجلها المحدد من خلال هذه الضوابط.

- ضوابط الحد من مخاطر التشغيل : وذلك بقيام الإدارة العليا بوضع إجراءات للرقابة الداخلية والمراجعة فعالة محل التنفيذ والتأكد أن المصرف يمتلك سياسات كافية لإدارة مخاطر التشغيل والتحوط منها سواء من خلال التأمين أم التخطيط الوقائي للطوارئ.

- توفر رقابة داخلية: فيجب أن يتصف نظام الرقابة الداخلية بأنه نظام فعال، كفوء ومناسب لطبيعة أنشطة المصرف وحجمها فضلاً عن امتلاك المصرف لسياسات كافية تتضمن مستوى آمن من التعاملات في قطاع المال، وتحمي من استغلال المصرف سواء من الداخل أم الخارج.^{١٠٧}
- مما سبق يمكن القول إنّ أساليب مواجهة المخاطر المصرفية غير المنتظمة يجب أن تتمتع بالشمول والدقة في جميع أنواع السياسات سواء كانت رقابية، إشرافية، أم إرشادية إضافة إلى أنّ كلّ نوع من أنواع المخاطر يجب أن يواجه بطريقة تضمن فعالية النتائج الملموسة على أرض الواقع بما يتناسب مع طبيعة المصرف وأنشطته وذلك لضمان أن المصرف سيتحمّل أقلّ حجم ممكن المخاطر التي ستؤدي بدورها لحدوث الخسائر.

حسني (٢٠١١)، ص: ٦٦١ - ٦٦٤¹⁰⁷

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية.

**دور التحليل الائتماني في المخاطر المصرفية
غير المنتظمة.**

**المبحث الأول: لمحة عن مصرف الإمارات دبي
الوطني.**

**المبحث الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات
الدراسة.**

**المبحث الثالث: دراسة حالة مصرف الإمارات دبي
الوطني واختبار الفرضيات.**

دور التحليل الائتماني في المخاطر المصرفية غير المنتظمة.

المبحث الأول: لمحة عن مصرف الإمارات دبي الوطني.

• تأسيس مصرف الإمارات دبي الوطني:

تأسس مصرف دبي الوطني في ١٩ يونيو ١٩٦٣ عندما وقع الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ميثاق تأسيس مصرف دبي الوطني الذي أصبح أول مصرف وطني إماراتي مؤسس في دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم دمج مصرف دبي الوطني ومصرف الإمارات الدولي في السادس من مارس عام ٢٠٠٧، وتم ترخيصه من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وأدرجت أسهمه في سوق دبي المالي رسمياً، وعملية الدمج بين المصرفين عدت خارطة إقليمية لتعزيز القطاع المصرفي والمالي الإماراتي حيث جمعت بين ثاني ورابع أكبر مصرفين في دولة الإمارات العربية المتحدة، احتفلت مجموعة مصرف الإمارات دبي الوطني عام ٢٠١٣ بالذكرى الخمسين لتأسيسها، وبلغ مجموع أصولها عام ٢٠٢٢ (711 مليار درهم إماراتي)، أي ما يعادل تقريباً 193 مليار دولار أمريكي، فتقدم المجموعة خدمات مصرفية للأفراد في دولة الإمارات تعد مساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي بتنفيذ أكثر من 94% من التحويلات المالية والطلبات خارج فروعه، فصنّف المصرف على أنه أقوى مصرف في الإمارات العربية المتحدة وخامس أقوى مصرف في الشرق الأوسط ضمن قائمة مجلة (ذا آسيان بانكر)، لتصنيفات أكبر وأقوى 500 مصرف.

تتزايد المجموعة نشاطها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والهند، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، والمملكة المتحدة، والنمسا، وألمانيا، وروسيا والبحرين وتمتلك مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا، من خلال شبكة فروعها التي تضم نحو 900 فرع و 4086 جهاز صراف آلي وإيداع نقدي.

تمتلك المجموعة مصرفاً رقمياً مخصصاً لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة و Liv، منصة الخدمات المصرفية الرقمية التابعة لمصرف الإمارات دبي الوطني، كما حافظ المصرف على مركزه كعلامة تجارية مصرفية

لأكثر قيمة في الإمارات العربية المتحدة مصنّف من بين 100 علامة تجارية مصرفيّة عالميّة وفي المركز الثاني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بتقييم قدره 3.730 مليار دولار أمريكي ضمن الإصدار السنوي من مجلة "براند فاينانس"، لتصنيف 500 مصرف في العالم، كما حلّ المصرف في المركز 78 عالمياً ضمن التصنيف حسب السمعة.

• المهام والمسؤولية الاجتماعية:

يعدّ مصرف الإمارات دبي الوطني من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهمّ مبادرات التطوير والإنجاز في دولة الإمارات العربية المتحدة وانسجماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة، بما في ذلك المعرفة المالية ودمج ذوي الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود Together Limitless"، كما حصّد المصرف جائزة إمباكت 2030 للابتكار"، ومبادرة الأمم المتحدة المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، كما تعدّ المجموعة الشريك الرسمي الأول (اكسبو ٢٠٢٠) دبي في مجال الخدمات المصرفية، ويهتم المصرف في الحفاظ على التراث والثقافة الإماراتية إلى جانب دعم العديد من المبادرات الرامية لحفظ الثقافة الإماراتية، فأطلق المصرف عام ٢٠٠٣ أول متحف للؤلؤ في المنطقة والذي يضمّ أكبر مجموعة لؤلؤ طبيعي في الخليج، كما تعمل المجموعة في مجال الاستدامة بشكل واضح من خلال إدراكها للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والارتباط الوثيق بين الظروف المعيشية للمجتمع، فقامت بتركيز جهودها للمشاركة بالمبادرات الاجتماعية ذات المجالات عالية التأثير مثل تحسين رفاة أصحاب الهمم ورفع مستوى المعرفة المالية في المجتمع، كما تشمل المسؤولية الاجتماعية المناخ حيث تدعم المجموعة التدابير البيئية والاجتماعية والحوكمة تخفيف أقصى قدر من التنمية، فقدّمت المجموعة منذ عام ٢٠١٥ خدماتها لأكثر من ٢ مليون شخص من خلال البرامج الخاصة بالمجموعة فقدّمت المبادرات الاجتماعية بالمجالات الآتية: ^{١٠٨}

- توعية المستهلك وتنقيفه.

¹⁰⁸ التقارير السنوية لمصرف الإمارات دبي الوطني

- البيئة.

- الشراكة.

- برامج التبادل والعمل الخيري.

- التنوع.

- الشمول.

كما أطلق مصرف الإمارات دبي الوطني "برنامج المواهب الرقمية الوطنية"، لدعم الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031 التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف التحوّل إلى دولة رائدة عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي عبر الاستثمار في الأفراد والقطاعات والتقنيات ذات الصلة، ووقع المصرف مذكرة تفاهم بالشراكة مع الكليات التقنية العليا وجامعة الشارقة بهدف صقل مهارات المتدربين وإعدادهم على مدار السنوات المقبلة، ويعمل المصرف كذلك على تعزيز أهداف مبادرة "مقرّ المبرمجين"، لتدريب أكبر عدد ممكن من المبرمجين وتأهيلهم وجذب أبرز المؤثرين في مجالات التكنولوجيا على مستوى العالم لتغدو الدولة الإماراتية وجهة عالمية رائدة للمواهب في مجالات البرمجة والتكنولوجيا، فسيوفّر المصرف ما يقارب ٢٠ تحدياً واقعياً من عالم الأعمال تشمل تنظيم أحداث عدّة بما في ذلك فعاليات هاكاثون للتشفير والبرمجة ومسابقات تطوير برمجيات التصميم والاختبار وسيعمل على توفير ٤٠ ندوة تعليمية متخصصة يديرها عدد من الرواد في مجالات التقنيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات وسيكون باب المشاركة في هذه المبادرات مفتوحاً أمام جميع المتقدمين حول العالم، لإنشاء جسر يربط المبرمجين في الإمارات العربية المتحدة بنظائرهم في جميع أنحاء العالم، ليعملوا معاً على إيجاد الحلول لأبرز التحديات التي تواجه القطاع والتفاعل مع التقنيات العليا لمجموعة مصرف الإمارات دبي الوطني.

كما أطلق المصرف برنامج "سويّاً نتغلب"، رداً على ظرف استثنائي على وجود جائحة كوفيد-١٩ فأصبح تكاتفاً ورمزاً للأمل لطمأننة العملاء عامّة والمجتمع فأطلق المعاملات المصرفية الآمنة ومن دون تلامس وضمنه أطلق سلسلة من الأفلام الترويجية للمعاملات المصرفية دون تلامس ولتشجيع العملاء على الانتقال لهذه المنتجات عبر توعيتهم بشأنها كمنصة مصرفية أكثر أمان وسلامة، وأطلق مبادرة "الواعون"، فأنشأ سلسلة من الفيديوهات بمشاركة عملاء فعليين يظهرون ويتحدثون عن اتخاذهم لقرارات مالية ذكية ويشاركون المشاهد بأسرارهم للاستفادة من أموالهم لأقصى حدّ وكان ذلك مثلاً لاستخدام بيانات العملاء بطريقة أخلاقية ومفيدة بأسلوب روائي مبتكر، ويركّز المصرف خلال العشر سنوات الأخيرة على ما يأتي:^{١٠٩}

١. تقديم تجربة ممتازة للعملاء مع التركيز على الابتكار الرقمي.

٢. دفع عجلة نمو الأعمال الأساسية.

٣. إدارة مؤسسة عالية الكفاءة.

٤. دفع عجلة التوسّع الدولي.

٥. بناء مؤسسة عالية الأداء.

• خدمات مصرف الإمارات دبي الوطني ومنتجاته المبتكرة:

يقدم مصرف الإمارات دبي الوطني مجموعة متميزة من الخدمات والمنتجات المبتكرة التي تعتمد في أغلبها على تكنولوجيا وتقانة المعلومات وهي كالاتي:

¹⁰⁹ التقارير السنوية من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢١ لمصرف الإمارات دبي الوطني

- الرحلة الزمنية للابتكارات - من شبكة الانترنت إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، خاصية "SHAKE N' SAVE" وحساب اللياقة إلى خدمة الدفع من مصرف الإمارات دبي الوطني "EMIRATES NBD PAY".
- الرحلة الزمنية للابتكارات - من شبكة الانترنت إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، وجهاز الصراف الآلي التفاعلي والأعمال المصرفية الاجتماعية إلى خدمة الدفع من مصرف الإمارات دبي الوطني "EMIRATES NBD PAY".
- خدمة الدفع من مصرف الإمارات دبي الوطني "EMIRATES NBD PAY" - عزّفها المصرف بآئها الطريقة السريعة والسهولة والأمانة للدفع في عالم متحرك، من خلال الربط بين بطاقة الخصم المباشر أو بطاقة الائتمان فيزا من مصرف الإمارات دبي الوطني مع الهاتف المتحرك واستخدمه للدفع.
- جلوبال كاش - بطاقة السفر الأفضل التي تستوعب ١٥ عملة، وتعدّ جلوبال كاش الطريقة المتنوعة والأمانة لاستخدام عملات متعددة أثناء السفر أو التسوق خارج البلاد أو على شبكة الإنترنت.
- الابتكارات الرقمية - خدمات مالية مصممة لإبقاء العملاء سباقين.
- فيس بانكينغ "FaceBanking للخدمات المصرفية عبر الإنترنت - خدمة تواصل مع المستشار المصرفي الشخصي بالصوت والصورة في أي وقت وأي مكان.
- "بيبّر" Pepper - الروبوت المزود بقدرات الذكاء الاصطناعي الذي يعزّز تفاعل العملاء في الفروع والفعاليات.
- حملة مازيراتي - جعلت الودائع مجزية، وتسمح الحصول على فرصة الفوز بسيارة مازيراتي.
- "سكاي شوبر" SkyShopper - خدمة تسوّق عبر منصة واحدة على الإنترنت، حصرياً للعملاء.

- "إيفا" Eva - المساعدة الافتراضية لمصرف الإمارات دبي الوطني، وهي المساعدة الافتراضية الأولى من نوعها في المنطقة التي يمكنك التحدث معها بشكل طبيعي، والمصممة للإجابة فوراً عن الاستفسارات من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف.
- U من إعمار - تعاونت شركة إعمار مع مصرف الإمارات دبي الوطني لإطلاق مجموعة من بطاقات الائتمان متعددة العلامات التي تركز بالمزايا والتي تسهل عليك الاستفادة من هذه المزايا المتنوعة.
- ١٠ ملايين سبب للادخار - الحملة التي أطلقت لتشجيع الادخار لدى مصرف الإمارات دبي الوطني. بلغ مجموع الجوائز ١٠ ملايين درهم، ما شجّع العملاء على الإيداع في مصارف المجموعة.
- الخدمات المصرفية الخاصة: نلهم ما هو قادم - للأفراد ذوي الملاحة المالية العالية جداً الذين فعلوا كل شيء، دفعتهم الخدمات المصرفية الخاصة من مصرف الإمارات دبي الوطني إلى فعل المزيد عبر تقديم هذه الخدمة الجديدة. فأصبحت جزءاً من بيئة الخدمات المصرفية الخاصة لدى المصرف عبر المحتوى والتجارب والفرص.
- الخدمات المصرفية المميزة: اقطف ثمار نجاحك - شجعت إعلانات الخدمات المصرفية المميزة الجمهور للتمتع بالأمور التي ترسم الابتسامة على وجوههم، تساعد منتجات وخدمات هذه الفئة العملاء على ادّخار الوقت ليتمكنوا من تمضية في فعل ما يحبونه أكثر.
- الخدمات المصرفية للأعمال: استكشاف الفرص - أظهرت الحملة التزام مصرف الإمارات دبي الوطني بتمكين الشركات عبر توفير حلول تفتح عالمًا من الفرص بانتظار استكشافها.
- "لم أكن أنا" - أطلق مصرف الإمارات دبي الوطني بالتعاون مع حكومة دبي وشرطة دبي حملة خدمة عامة بهدف نشر التوعية حول الأمن الإلكتروني.

- حملة المطلوبات - أطلقت الحملة لتشجيع الادّخار مع مصرف الإمارات دبي الوطني. وشملت الجوائز ثلاث سيارات مرسيدس مايباخ S 650 و ٣٠ ساعة "أوميغا سييدماستر".

- جاء برنامج "سويّاً نتغلّب" من مصرف الإمارات دبي الوطني ردّاً على ظرف استثنائي، ولم يكن خطوة مميزة فحسب بل أصبح رسالة تكاتف ورمزاً للأمل لطمأننة العملاء والعمامة والمجتمع بأنّ المصرف يواجه الخطر جنباً إلى جنب مع المجتمع.

- المعاملات المصرفية الآمنة من دون تلامس: أطلقت سلسلة من الأفلام للترويج للمعاملات المصرفية من دون تلامس ولتشجيع المزيد من العملاء على الانتقال إلى تلك المنتجات عبر توعيتهم بشأنها كمنصة مصرفية أكثر أمان وسلامة.

- حملة الادّخار: أطلقت الحملة لتشجيع على الادّخار مع مصرف الإمارات دبي الوطني، وشملت الجوائز ثلاث سيارات "بنجلي بينتايجا" و ٧٥ ساعة "بريتلينغ أفياتور ٨".

• إدارة المخاطر التي يواجهها مصرف الإمارات دبي الوطني:

- إدارة المخاطر للمجموعة:

كانت إدارة المخاطر في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني استباقية وفعالة في تحديد المخاطر الرئيسية والناشئة وأسباب المخاطر، وقامت بقياس هذه المخاطر وإدارتها على خلفية ظروف الاقتصاد الكلي المتغيرة مع تقييم استراتيجية المجموعة المستقبلية والتأثير فيها.

- حوكمة المخاطر:

لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة هي اللجان الأساسية التابعة لمجلس الإدارة التي تشرف على إدارة المخاطر في المجموعة. وتماشياً

مع أفضل الممارسات، تواصل المجموعة استخدام مقارنة شاملة على نطاق البنك لإدارة المخاطر. وتقدّم وحدة إدارة المخاطر المؤسسية والتنظيمية رؤية شاملة للمخاطر الناشئة وتسهّل التنسيق بين وظائف إدارة المخاطر بغية التخفيف من المخاطر وتحقيق أهداف الأعمال بكفاءة وبشكل مترابط.

- الخطر الائتماني - الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات:

تراجع وحدة مخاطر الائتمان في مجموعة مصرف الإمارات دبي الوطني وتحديث السياسات الائتمانية والإجراءات المعتمدة لدى المجموعة باستمرار حرصاً على تماشيها مع استراتيجية الأعمال الخاصة بالمجموعة وبيان إقبال المجموعة على المخاطر، RAS وأدت مراجعة معايير الاكتتاب في الوقت المناسب، وتعزيز معايير اختيار العملاء الجدد، واستراتيجيات القطاع، والتشدد في أحكام العقوبات وشروطها، بما فيها المتطلبات الأمنية والحفاظ على جودة حيز الأصول. وأجريت اختبارات دورية للأوضاع الضاغطة ومراجعات للمحافظ لتحديد المخاطر الائتمانية الناشئة وإدارتها بشكل استباقي عبر عملية "إنذار مبكر" معززة على نحو جيد.

وتلتزم المجموعة بمعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتصنيف الأصول ومعايير التقارير المالية العالمية 9 IFRS لضمان تصنيف التأخر والالتزام الكامل بمتطلبات المخصصات. وواصل فريق إعادة الهيكلة المالية والإصلاح بذل جهوده لتصحيح أوضاع العملاء المتعثرين لضمان عملية تحصيل فعّالة والحدّ من تدفق القروض المتعثرة الجديدة من أجل التخفيف من تأثير القروض المتعثرة في أداء المجموعة.

المخاطر الائتمانية - الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات:

راقب قسم ائتمان الأفراد في المجموعة المحافظ الاستثمارية على نحو استباقي ونفذ استراتيجيات تراعي البيئة الخارجية وتركز على النمو في قطاعات مختارة، واستمرت إجراءات إدارة المحافظ على العملاء للمجموعة بما في

ذلك المراجعة المنتظمة لخطوط الائتمان. وتهدف استراتيجية المجموعة في إدارة المخاطر إلى دعم نمو المحافظ ضمن حدود مقبولة للإقبال على المخاطر.

وواصلت المجموعة تطبيق سياسات الإقراض الحذر مع إجراء التعديلات بناءً على أداء المحافظ والبيئة الخارجية، وأطلقت عدّة برامج لمساعدة العملاء مالياً خلال جائحة كوفيد- ١٩. وفي المستقبل، تواصل المجموعة تعزيز محافظها في الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، والاستثمار في التكنولوجيا لتحسين الكفاءة التشغيلية في خطوط ضمان الائتمان.

- المخاطر الائتمانية - نماذج التقييم:

واصلت المجموعة تحسين استخدام نماذج التقييم الداخلي خلال السنة. فاستخدمت نماذج تقييم المخاطر والقرارات عن طريق البيانات بكثافة في خدمات الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات لكل مراحل الدورة الائتمانية للأفراد، وهي الاستحواذ وإدارة المحافظ والتحصيل والمبالغ المستردة.

واصلت المجموعة تحسين نماذجها المتوافقة مع IFRS 9 ، مع تنفيذ اختبارات منتظمة تغطي هذه النماذج جميع هيئات مجموعة مصرف الإمارات دبي الوطني وفروعها وتستعمل لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفق معايير التقارير المالية العالمية IFRS 9 ولوائح تنظيمية محلية محدّدة. ولتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، أخذت المجموعة بالحسبان الواقع المحتمل (بناءً على أفضل المعلومات المتوفرة) للشكوك الناتجة عن جائحة كوفيد- ١٩ ، وكذلك الدعم الاقتصادي وتدابير الإغاثة التي وضعتها الحكومات والمصارف المركزية في كل المناطق الجغرافية التي تعمل فيها. وأخذت المجموعة بالحسبان أيضاً الإشعارات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة TESS والإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وغيرها من الهيئات التنظيمية والمعنية بالمحاسبة ونظراً إلى البيئة الاقتصادية المتقلّبة، اتخذت المجموعة الإجراءات الآتية:

- واصلت استخدام أحدث التنبؤات المتوفرة حول الاقتصاد الكلي للاطلاع على المتغيرات مثل أسعار النفط، وإجمالي الناتج المحلي، والإشغال العقاري، ونسب البطالة، وأسعار صرف العملات، إلخ.
 - أعادت تقييم مقاييس السيناريوهات في المناطق التي عدّ فيها أنه من الضروري إدراج وقع التقلّبات عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
 - طبّقت تعديلات محدّدة للقطاع على مستوى الحسابات للانكشافات الخاصة بالأفراد في ما يتعلّق بصناعات محدّدة كان يتوقّع من موظفيها أن يكونوا الأشدّ تأثراً بسبب كوفيد- ١٩ ، مثل شركات الطيران، والفندقية، والبيع بالتجزئة، والسياحة. كذلك طبّقت تعديلات على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى المحافظ للعملاء المستفيدين من التأجيلات أو التعديلات على الدفعات الشهرية بناءً على الوضع الوظيفي ومستوى تدفق الرواتب.
 - طبّقت تعديلات على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى المحافظ للانكشافات الخاصة بالأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات وذلك على المناطق والقطاعات المتأثرة.
 - واصلت تقييم الانكشافات الملحوظة للشركات على نحو فردي لتوفير حماية مناسبة من أي حركات ضارة بسبب كوفيد- ١٩ ، وأدّت هذه الإجراءات إلى تعديلات بارزة متواصلة للخسائر الائتمانية المتوقعة وللحرص على أن تكون كل النماذج ذات صلة بالدورة الاقتصادية ونية الأعمال، يتم إجراء مراقبة دورية بوتيرة منتظمة طوال العام وتشارك مع اللجان المعنية ضمن المجموعة للحرص على توفير إشراف مثالي على الحوكمة.
- أما التغييرات في سياسات الإقراض و/أو استراتيجيات الأعمال التي تؤثر في أنظمة التقييم، فتضمّن في سياسات التقييم المناسبة، يمثّل نموذج المخاطر والتحليلات جزءاً كبيراً من تمارين وحدة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
- ICAAP واختبارات الأوضاع الضاغطة التابعة للمجموعة بموجب ما يفرضه مصرف الإمارات العربية المركزي

وينص عليه. وقد بدأت المجموعة بالاستفادة من نماذجها المتوافقة مع IFRS 9 لتعزيز تمارين وحدة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP واختبارات الأوضاع الضاغطة.

- مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي مخاطر خسارة العائدات أو القيمة السوقية للأصول نتيجة التقلبات في العوامل على غرار أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية، والأسهم، وأسعار السلع أو التغيرات في التقلبات أو الروابط في عوامل مخاطر السوق. والمجموعة معرضة لمخاطر السوق نتيجة التداول في البورصة، وخدمة العملاء، ونشاطات إدارة الميزانية العمومية. وتحدد استراتيجية إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق لدى المجموعة بما يتماشى مع بيان المجموعة حول الإقبال على المخاطر واستراتيجيات الأعمال (مع الأخذ بالحسبان الاقتصاد الكلي وظروف الأسواق)، وتخضع حدود مخاطر السوق إلى المراجعة المنتظمة.

تمثل لجنة الأصول والخصوم ولجنة المخاطر لجنتي الإدارة العليا اللتين تدعمان المجموعة في إدارة مخاطر السوق، تحدد لجنة الأصول والخصوم ولجنة المخاطر سياسة إدارة مخاطر السوق والإطار المنهجي الناظم لمخاطر السوق الحذرة من خلال اعتماد المقاييس المدروسة ومراقبة الأنظمة والضوابط الداخلية. تحظى لجنة الأصول والخصوم ولجنة المخاطر بالدعم من وحدة المخاطر الائتمانية للأسواق المالية والخزينة، وتمثل الوحدة وحدة مستقلة لإدارة المخاطر وضبطها ضمن وحدة إدارة المخاطر للمجموعة وهي مسؤولة عن تنفيذ إطار العمل الخاص بإدارة مخاطر السوق من أجل دعم سير العمل مع الحرص على ضبط المخاطر بالشكل الملائم والإشراف عليها.

- المخاطر التشغيلية:

يستمر قسم إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة في التعاون مع خطوط أعمال المجموعة والشركات التابعة لها لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التشغيلية. وتحدد المخاطر الرئيسية عبر وحدات الأعمال وتناقش في لجنة مراجعة المخاطر

GRC، وهناك منهج خاص بجمع بيانات المخاطر التشغيلية واعداد التقارير بشأنها. وتُعد ممارسة إجراءات مراجعة المخاطر جزءاً من "الموافقة على المنتجات والعمليات الجديدة" NPPA قبل طرح أي منتج جديد أو معدّل وقبل تنفيذ ورش عمل لتقييم المخاطر التشغيلية، التي تمثل حجر الزاوية في نشاطات إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة. يؤدي هذا إلى تعزيز ثقافة المخاطر في المؤسسة. وتُستخدَم مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI لرصد مستوى المخاطر والمسائل التشغيلية في المجموعة.

- إدارة استمرار الأعمال:

لدى المجموعة هيكلية متينة لإدارة استمرارية الأعمال التي تتيح استجابة سريعة لأيّ تطورات مفاجئة تعيق استمرارية العمليات، وتراجع المجموعة وتختبر خطط استمرارية الأعمال مرة سنوياً على الأقل في كامل أقسام المجموعة، ما يضمن تقديم خدمة سلسة لعملاء المجموعة وشركائها خلال أيّ فترات خلل محتمل في العمليات التشغيلية. قبل أن يُعلن كوفيد- ١٩ جائحة، أعدت المجموعة استراتيجية تعافٍ شملت تعزيزات تكنولوجية ومناهج أعمال، ما حرص على تمكين معظم الموظفين من العمل عن بعد أو العمل في الموقع بأمان ضمن فريق مصغّر في الحالات التي لا يمكن فيها العمل من المنزل كما أسست المجموعة موقعاً حديثاً للتعافي من أجل توفير جميع التسهيلات اللازمة لوحدة الأعمال والوحدات التشغيلية في حالة عدم إمكانية الوصول إلى المكاتب العادية. وينفّذ قسم إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة بانتظام بتنفيذ برامج توعية لجميع موظفي مصرف الإمارات دبي الوطني.

- إدارة الامتثال للمجموعة:

يمكن تحديد مخاطر الامتثال بأنه خطر التعرض لعقوبات قانونية و/أو تنظيمية، وغرامات، وخسائر ترتبط بالحق الضرر بسمعة المجموعة نتيجة عدم التزامها بالقوانين المرعية الإجراء، أو التنظيمات، أو السياسات، أو الممارسات الجيدة.

إن إدارة الامتثال للمجموعة مسؤولة عن مساعدة الإدارة العليا في تصميم إطار العمل وتنفيذه وتسليمه ودعمه لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة بغرض التخفيف من هذه المخاطر في جميع السلطات القضائية التي تعمل فيها المجموعة، يخضع مصرف الإمارات دبي الوطني للسلطة التنظيمية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وعليه الالتزام بقوانين وأنظمة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى جميع السلطات القضائية التي تعمل فيها المجموعة، وتتماشى سياسات مصرف الإمارات دبي الوطني وإجراءاته مع ممارسات القطاع المصرفي الدولية المعتمدة من المصارف المراسلة التي نتعاون معها، وترتبط المجموعة علاقة عمل جيدة مع السلطات التنظيمية والمصارف المراسلة، وهو يستمر في زيارة أبرز المصارف المراسلة استباقياً لمناقشة التقدم في المبادرات الرئيسية المتعلقة بالامتثال، يرفع بانتظام التقارير وتناقش جميع المسائل المتعلقة بالشؤون التنظيمية والامتثال ضمن اجتماعات المجموعة ومجلس الإدارة، ومن الفعاليات الرئيسية في القطاع صدور تقرير التقييم المتبادل للإمارات العربية المتحدة التابع لمجموعة العمل المالي لسنة ٢٠٢٠ وذلك في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، وأقر التقرير بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته الإمارات العربية المتحدة لكنه أشار إلى أن العديد من هذه التحسينات حديث وما زالت فعاليتها غير واضحة، ومن ثم ينبغي على الإمارات العربية المتحدة أن تظهر كثيراً من التقدم بعد خلال مدة قصيرة لتجنب إدراجها في القائمة الرمادية. ويتسبب هذا بتدقيق أكبر في المصارف الإماراتية ولا سيما مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمصارف المراسلة. ولكن بيانات إيجابية وردت حول الضوابط والهيكليات المتبعة ضمن المصارف الأكبر حجماً، ما ينعكس إيجابياً على مصرف الإمارات دبي الوطني لأنه أول مصرف أجرى مقابلة مع مجموعة العمل المالي، كما تجدر الإشارة إلى أن كوفيد-١٩ ما زال تحدياً كبيراً. وقد عمل قسم الامتثال بسرعة في كل أرجاء المجموعة للتأقلم مع العمل من المنزل وعند الاضطرار، كان جميع الموظفين تقريباً يعملون بفعالية في ظل هذه الظروف بدون تراكم الأعمال إلى حد قد يتسبب بمشكلات تنظيمية أو في خدمة العملاء. وعلى الرغم من هذه التحديات البارزة، استمر القسم في تعزيز إطار العمل والبنية التحتية بشأن الامتثال، بما في ذلك السياسات

والإجراءات والتدريب والأنظمة والضوابط ومناهج الضمانات. وشملت بعض المبادرات الرئيسية التي تولاهما قسم الامتثال للمجموعة خلال السنة:

١ . مواصلة التقدم في تطبيق أنظمة الامتثال للمجموعة، مع التركيز على إطلاق أنظمة اختبار ومراقبة الامتثال الاستراتيجية وتحديثه خلال فترة شهدت تحولاً هائلاً في تكنولوجيا المعلومات، وتطلب هذا مشاركة قسم الامتثال في مشاريع مثل إطلاق منصة الأعمال المصرفية الأساسية الموحدة، وتحسين أنظمة الدفع والخدمات المصرفية للأعمال عبر الإنترنت.

٢ . مواصلة تحسين برنامج التدريب الإلزامي في المصرف مع الترقية إلى التدريب عبر الإنترنت بشأن مكافحة غسل الأموال AML والعقوبات، بما في ذلك إصدار باللغة العربية للتدريب على مكافحة غسل الأموال AML، ولكن بسبب كوفيد- ١٩ ، انتقلت برامج التدريب التي كانت في الصفوف إلى برامج افتراضية بقيادة مدرب حيث حصل نحو ١,٠٠٠ موظف يتعامل مباشرة مع العملاء على التدريب بهذه الطريقة. واستخدمت أساليب تدريب جديدة أخرى لتوعية الموظفين بشأن مخاطر الامتثال منها الاختبارات والحملات والمسابقات.

٣ . تطبيق التحديثات على سياسات مراقبة عقوبات المجموعة وامتثال المجموعة.

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة.

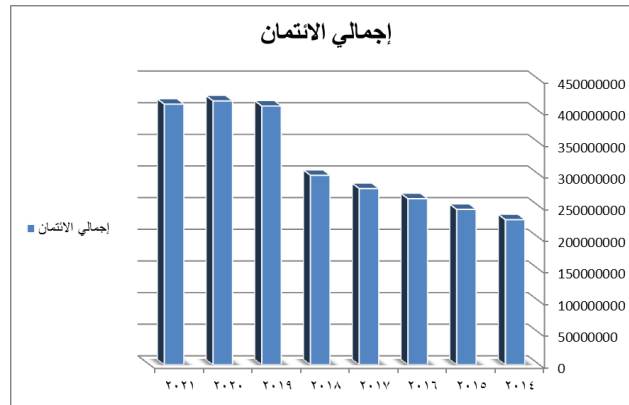
أولاً. تطوّر الائتمان في المصرف:

يبين الجدول الآتي تطوّر الائتمان الممنوح من قبل مصرف الإمارات دبي الوطني خلال السنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١، فيبين الجدول حركة الائتمان من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢١، إذ نجد أنّ الائتمان الممنوح بدأ بالتزايد منذ عام ٢٠١٤ وارتفع معدّل الائتمان الممنوح ارتفاعاً كبيراً عام ٢٠١٩ ليصل إلى (٤٠٨.٦٧٩.١٣٤) درهماً إماراتياً، ويعود ذلك بشكل رئيسي للزيادة الكبيرة الحاصلة في الائتمان السيادي الممنوح للحكومة، إذ ارتفعت مبالغ الائتمان الممنوح من قبل المصرف في ذاك العام إلى المؤسسات الحكومية تلبية لاحتياجاتها، كما أنّ الاستمرار بارتفاع الائتمان الممنوح في العام اللاحق أثر فيه تأثيراً كبيراً في القروض الشخصية التي منحت للأفراد نتيجة الركود الاقتصادي الحاصل نتيجة تفشي جائحة كوفيد - ١٩ والإغلاق الكامل.

إجمالي الائتمان	العام
٢٢٩	٢٠١٤
٢٤٥	٢٠١٥
٢٦٢	٢٠١٦
٢٧٨	٢٠١٧
٢٩٩	٢٠١٨
٤٠٩	٢٠١٩
٤٨٠	٢٠٢٠
٤٦١	٢٠٢١

الجدول رقم (٦)، تطوّر الائتمان الممنوح في مصرف الإمارات دبي الوطني (الأرقام بمليون درهم إماراتي)

الشكل رقم (٦)، تطوّر حجم الائتمان في مصرف الإمارات دبي الوطني خلال ٢٠١٤ - ٢٠٢١



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (١)

- توظيفات مصرف الإمارات دبي الوطني حسب نوع الائتمان: (الأرقام بمليون درهم إماراتي)

أخرى	مطاعم وفنادق	تأمين وتنجير	زراعة	استثمار	شركات	عقاري	شخصي	حكومي	خدمي	مواصلات واتصالات	تجاري	إقشاءات	صناعي	نوع الائتمان
1.423.821	0	420.256	71.022	23.389.465	0	30.355.034	30.052.875	106.415.609	2.659.020	6.705.286	11.545.729	7.180.794	6.671.671	2014
882.216	0	507.313	159.128	21.687.551	0	31.032.786	33.842.736	120.449.898	3.749.611	4.836.334	13.862.865	6.788.367	7.567.864	2015
577.867	0	450.232	101.771	22.673.121	0	32.346.722	38.812.673	130.678.906	3.775.024	3.435.041	14.033.786	7.604.678	7.715.992	2016
5.602.655	2.666.805	0	0	13.361.246	12.463.393	35.296.763	35.315.689	139.986.832	5.124.307	2.447.165	13.897.772	5.696.969	6.393.109	2017
5.911.302	2.645.882	0	0	14.278.395	11.647.190	35.910.100	39.302.586	150.269.100	5.202.191	2.601.702	18.398.133	7.022.626	5.991.431	2018
11.245.436	15.911.191	0	8.127.732	15.534.634	13.930.191	43.359.153	56.933.847	162.760.253	15.865.073	7.593.431	23.860.803	15.795.599	17.761.078	2019
13.299.967	14.133.848	0	8.579.836	17.400.058	8.788.924	47.712.754	60.076.977	160.224.042	15.366.827	12.048.179	23.229.355	16.424.771	19.483.494	2020
15.885.441	11.723.275	0	5.825.162	20.903.075	12.689.036	49.337.859	98.184.765	152.416.647	12.078.563	12.892.388	32.717.138	16.110.888	20.508.463	2021

جدول رقم (٧)، توظيفات مصرف الإمارات دبي الوطني حسب نوع الائتمان

بيّن الجدول رقم (٧) تطوّر التوظيفات لدى مصرف الإمارات دبي الوطني، حسب نوع الائتمان للأعوام من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١، حيث نجد أنّ توظيفات المصرف بنهاية عام ٢٠٢١ وصلت إلى (461.272.699) درهماً إماراتياً بينما كانت توظيفاته بنهاية عام ٢٠١٤ (229.044.582) درهماً إماراتياً مما يدلّ على إسهام مصرف الإمارات دبي الوطني الفعّالة في دعم القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية المختلفة، وتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني الإماراتي ودعمه.

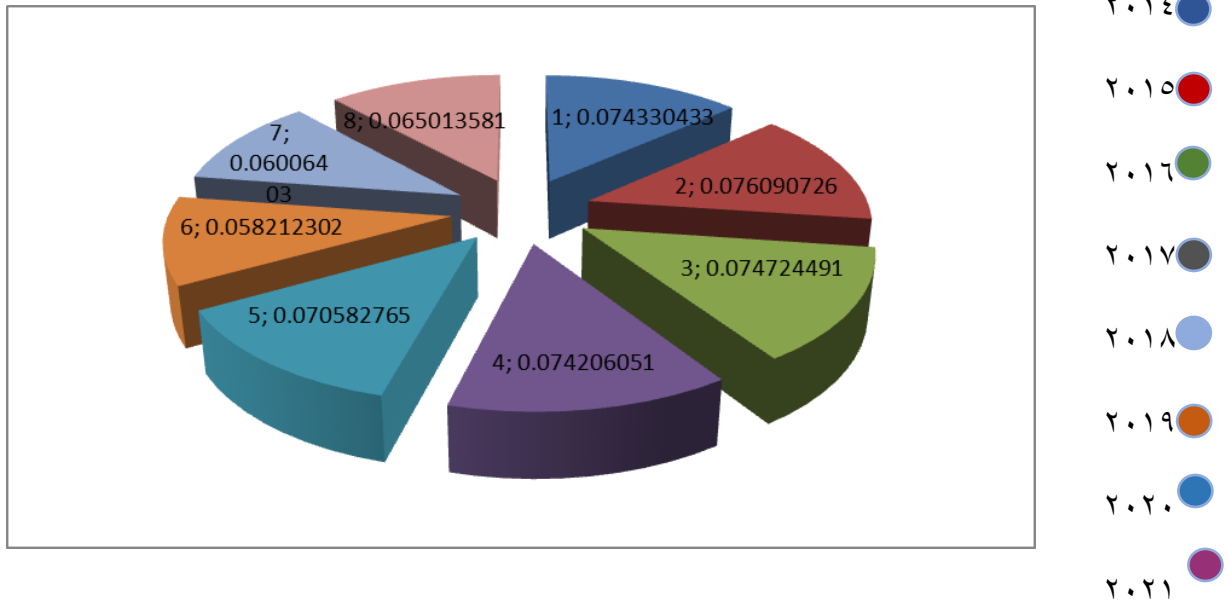
- نسبة القروض المتعثّرة من إجمالي الائتمان الممنوح من مصرف الإمارات دبي الوطني:

بيّن الجدول الآتي رقم (٨) حجم القروض المتعثّرة من إجمالي حجم الائتمان الممنوح من قبل مصرف الإمارات دبي الوطني، فينتبين من الجدول أنّ قيمة القروض المتعثّرة، كانت بتزايد مستمرّ منذ عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ ويمكن إرجاع ذلك إلى أنّ المصرف عمل على رفع حجم الائتمان الممنوح بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الاقتصاديات المختلفة والاقتصاد الإماراتي إحدى هذه الاقتصاديات نتيجة الإغلاق الكامل عام ٢٠٢٠ استجابة لجائحة كوفيد-١٩، وانخفاض الطلب العالمي على النفط .

	مقدار القروض المتعثّرة	إجمالي الائتمان	نسبة القروض المتعثّرة من إجمالي الائتمان
2014	17024983	229044582	0.074330433
2015	18670128	245366669	0.076090726
2016	19593196	262205813	0.074724491
2017	20648034	278252700	0.074206051
2018	21117025	299181038	0.070582765
2019	23790153	408679134	0.058212302
2020	28845608	480247630	0.06006403
2021	29988990	461272699	0.065013581

جدول رقم (٨) حجم القروض المتعثّرة من إجمالي الائتمان (الأرقام بمليون درهم إماراتي)

الشكل رقم (٧) القروض المتعثرة ونسبتها من إجمالي الائتمان



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق رقم (٨)

ومن الشكل رقم (٧) يمكن ملاحظة أنّ نسبة القروض المتعثرة من إجمالي الائتمان كانت مستقرة إلى حدّ ما، وهذا ما يستمرّ المصرف بالإشارة إليه في تقاريره لافتاً النظر إلى استقرار العمليات الائتمانية، إلّا أنّ هذا الاستقرار قد لا يدوم طويلاً حيث إنّ عدم الاستقرار المالي العالمي يؤثر سلباً وهذا ما يلاحظ من خلال ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في العامين ٢٠٢١، ٢٠٢٠، بعد انخفاضها في الأعوام السابقة.

- طريقة قياس مصرف الإمارات دبي الوطني لجودة الائتمان:

يحلّل مصرف الإمارات دبي الوطني جودة الائتمان من خلال الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وتمثّل المبالغ التي يدرسها القيم الدفترية فيأخذ رصيد أوّل المدة مخصوماً منه التحويلات من المرحلة ١ في خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر، والتحويلات من المرحلة ٢ في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان والتحويلات من المرحلة ٣ في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان بالإضافة لخصم المبالغ المشطوبة خلال العام ثم يضيف لها إجمالي القروض والذمم المدينة ويطرح خسائر الائتمان المتوقعة لنحصل على القيمة الدفترية للقروض، يضيف للقيمة الناتجة الخدمات المصرفية للشركات والأفراد فينتج إجمالي القروض والذمم المدينة بقيمتها النهائية وفق المثال الآتي:

ألف درهم ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
لمدة ١٢ شهراً خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي غير منخفضة قيمة الائتمان	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي منخفضة قيمة الائتمان	المجموع
٤٢١,٧٣٣,٤٧٤	٢٦,٩٧٤,٨٩٢	٢٩,٨١٧,٩١٤	٤٧٨,٥٢٦,٢٨٠
(١٤,٧٥٢,٠٩٣)	١٤,٢٠٩,٧١٠	٥٤٢,٣٨٣	-
٣,٤٢٥,٢٦٣	(٧,٥٤٧,٩٨٧)	٤,١٢٢,٧٢٤	-
-	٣٦٠,٨٦٦	(٣٦٠,٨٦٦)	-
(١١,٣٨٥,٨٤٧)	(٢,٧٢٠,١٢٩)	(٣,٧١٥,٥٦٢)	(١٧,٨٢١,٥٣٨)
-	-	(١,٢٤٦,٨٧٦)	(١,٢٤٦,٨٧٦)
٣٩٩,٠٢٠,٧٩٧	٣١,٢٧٧,٣٥٢	٢٩,١٥٩,٧١٧	٤٥٩,٤٥٧,٨٦٦
(٣,٨٤٧,٣٣٤)	(٦,٩٢٩,٢٧٦)	(٢٦,٤٠٨,٨٦٦)	(٣٧,١٨٥,٤٧٦)
٣٩٥,١٧٣,٤٦٣	٢٤,٣٤٨,٠٧٦	٢,٧٥٠,٨٥١	٤٢٢,٢٧٢,٣٩٠
٢٩٤,٥٣٢,٦٧٦	٢٦,٣٥٠,٥٧٤	٢٦,٠٣٥,٦٩١	٣٤٦,٩١٨,٩٤١
١٠٤,٤٨٨,١٢١	٤,٩٢٦,٧٧٨	٣,١٢٤,٠٢٦	١١٢,٥٣٨,٩٢٥
٣٩٩,٠٢٠,٧٩٧	٣١,٢٧٧,٣٥٢	٢٩,١٥٩,٧١٧	٤٥٩,٤٥٧,٨٦٦

الرصيد في ١ يناير
التحويلات من المرحلة ١
التحويلات من المرحلة ٢
التحويلات من المرحلة ٣
أصول مالية جديدة، صافي الدفعات المسددة وأخرى
المبالغ المشطوبة خلال العام
إجمالي القروض والذمم المدينة*
خسائر الائتمان المتوقعة
القيمة الدفترية
حسب وحدات الأعمال
الخدمات المصرفية للشركات
الخدمات المصرفية للأفراد
إجمالي القروض والذمم المدينة

المصدر: التقارير السنوية لمصرف الإمارات دبي الوطني.

تقيس مجموعة المصرف الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان كل ربع سنة على الأقل لكل قرض فردي استناداً إلى ثلاثة عوامل. إذا كان أي من العوامل الآتية: يشير إلى حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، تُثقل الأداة من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢

١. وضعت المجموعة معدلات محددة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان استناداً إلى الحركة في بيانات الأداء المتعلقة بالاعتراف الأولي .

٢. تجرى مراجعات نوعية إضافية لتقييم النتائج المرحلية وإجراء تسويات - حسب الضرورة - لتعكس بشكل أفضل المراكز التي شهدت ارتفاعاً كبيراً من حيث تعرضها للمخاطر .

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ افتراضاً قابلاً للدحض بأن الأدوات التي تجاوز موعد سدادها ٣٠ يوماً تشهد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

والتحركات بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ تعتمد على ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها الائتمانية كما في تاريخ التقرير. إن تحديد انخفاض القيمة الائتمانية يعتمد على التقييم الفردي للموجودات المالية لغرض إثبات انخفاض القيمة.

كما أنّ المنهج المستخدم في مصرف الإمارات دبي الوطني بين الافتراضات المستخدمة في تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية يتم مراجعتها بصورة منتظمة لتقليل أي فروق بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

المبحث الثالث: دراسة حالة مصرف الإمارات دبي الوطني واختبار الفرضيات.

تمهيد.

يرتكز الجانب التطبيقي من الدراسة على منهج دراسة حالة مصرف الإمارات دبي الوطني لاختبار أثر نسب جودة التحليل الائتماني في المخاطر المصرفية غير المنتظمة، وذلك باستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية ، وسنسعين لهذا الغرض ببرنامج الإحصاء SPSS.

١ - الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

الحدود الزمانية: تمتد فترة الدراسة من الربع الأول للعام ٢٠١٤ وحتى الربع الرابع للعام ٢٠٢١.

الحدود المكانية: تمت الدراسة في مصرف الإمارات دبي الوطني.

٢ - مصادر الحصول على البيانات:

١.٣ - البيانات النظرية: تم الحصول على كافة البيانات النظرية من الأدبيات السابقة والكتب ذات الصلة بموضوع

البحث، كما استُعينَ برسائل الماجستير السابقة التي تعنى بجوانب التحليل الائتماني والمخاطر المصرفية .

٢.٣ - البيانات المالية:

جرى الوصول إلى البيانات المالية من التقارير المالية الربعية المنشورة على موقع بنك الإمارات دبي الوطني.

٣ - متغيرات الدراسة:

• **المتغيرات المستقلة:** يُعبّر عن المتغير المستقل بنسب جودة التحليل الائتماني والتي هي في دراستنا:

١ - نسبة القروض المتعثرة.

٢- نسبة تغيير مخصصات القروض.

٣- نسبة الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات.

***المتغيرات التابعة:** مؤشرات قياس المخاطر غير المنتظمة:

١- مخاطر الائتمان: استخدمت النسبة الآتية: متوسط القروض / الأصول.

٢- مخاطر السيولة : استخدمت النسبة الآتية: القروض / الودائع.

٣-المخاطر التشغيلية: فيما استخدم المبدأ الأساسي في حساب مخاطر التشغيل والذي يستخدم الصيغة التالية:

متوسط إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات * ألفا

$$K_{BIA} = (\sum (GI1...n*a))/n$$

٤- مخاطر أسعار الفائدة: استخدمت النسبة الآتية: الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر

الفائدة.

خطوات الدراسة:

تمت الدراسة الإحصائية من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS للوصول إلى إثبات أو نفي الفرضيات الخاصة بالدراسة بالاعتماد على مستوى معنوية 0.05 ، أي أنه تم اختبار الفرضيات عند مستوى ثقة 95%، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

١- اختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

٢- اختبار الارتباط، لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

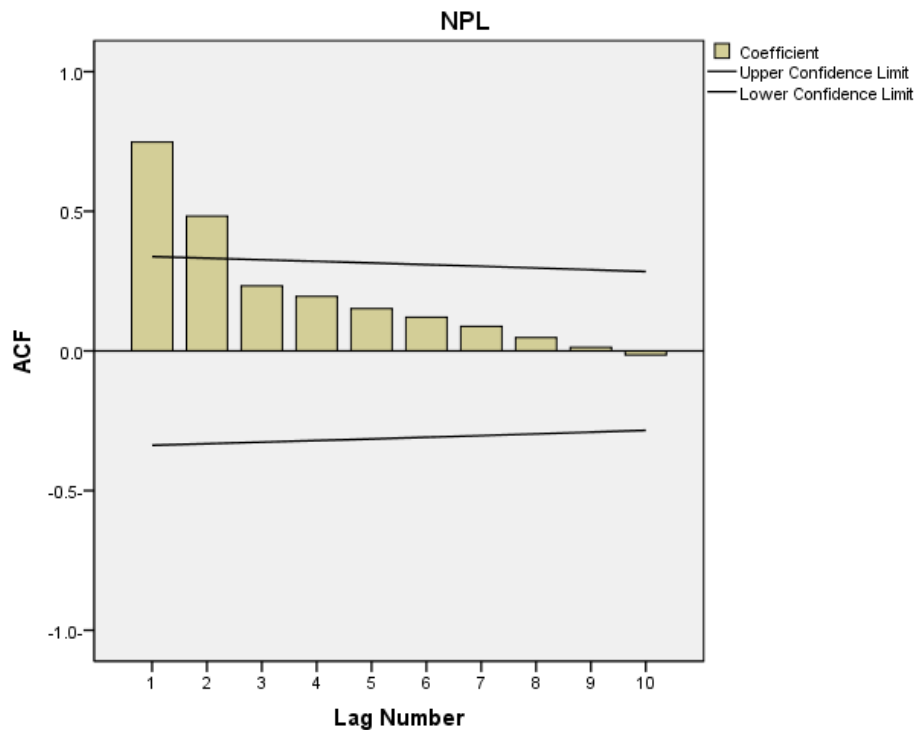
٣- اختبار الدلالة، حيث يتم رفض العدم إذا كان مستوى الدلالة أصغر من 0.05 وقبول فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 .

أولاً. اختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات المستقلة:

١- اختبار الارتباط الذاتي لنسبة القروض المتعثرة:

من الشكل رقم (٨) أدناه نلاحظ وجود ارتباط بين المتغير الأساسي وهو نسبة القروض المتعثرة ومتبائاته إلا أن هذا الارتباط غير معنوي، وغير دال إحصائياً في جميع متبائاته ما عدا المتبائتين الأولى والثانية، حيث إن قيم جميع المتبائات أقل من 25% فيما المتبائتان الأولى والثانية أكبر من 25% ومن ثم فإن المتبائتين تشكلان الأولى والثانية ارتباطاً معنوياً مع نسبة القروض المتعثرة وارتباطها يعدّ ارتباط دال إحصائياً، ومنه فإن مكوّنة المتوسطات المتحركة تكون عند المتبائنة (0.748)، والمتبائنة (0.482).

الشكل رقم (٨)، الارتباط الذاتي لنسبة القروض المتعثرة



المصدر: مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

وبتبيين من جدول الارتباط الذاتي لنسبة القروض المتعثرة أدناه، قيم الارتباط بين السلسلة والمتباطئات العشرة، ويلاحظ أن جميع المتباطئات موجبة باستثناء المتباطئة الأخيرة فهي سالبة.

جدول رقم (٩)، جدول الارتباط الذاتي لنسبة القروض المتعثرة

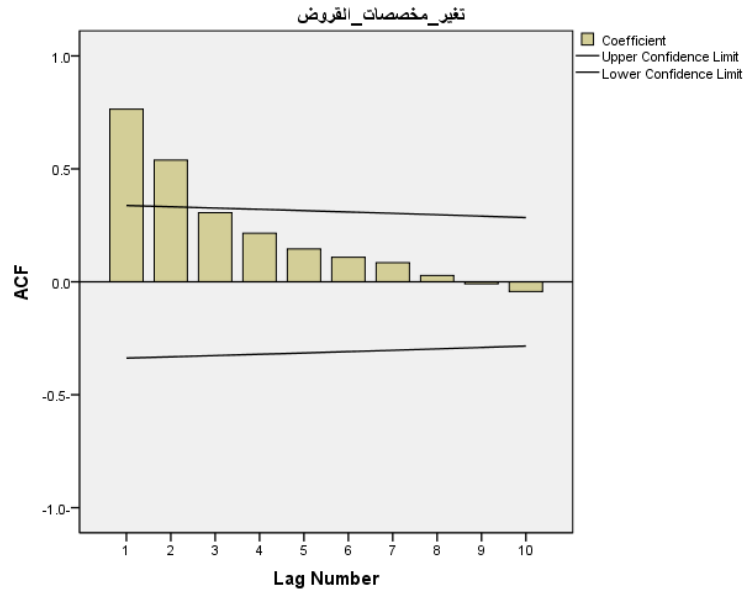
الارتباط	الانحراف المعياري	القيم الإحصائية	القيمة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	0.748	0.169	19.615	1	0
2	0.482	0.166	28.058	2	0
3	0.233	0.163	30.095	3	0
4	0.195	0.16	31.579	4	0
5	0.152	0.158	32.505	5	0
6	0.121	0.155	33.114	6	0
7	0.088	0.152	33.45	7	0
8	0.048	0.149	33.554	8	0
9	0.013	0.145	33.562	9	0
10	-0.015	0.142	33.573	10	0

جدول رقم (٩)، جدول الارتباط الذاتي لنسبة القروض المتعثرة

٢- اختبار الارتباط الذاتي لمتغير نسبة التغيير في مخصصات القروض:

من الشكل رقم (٩) أدناه نلاحظ وجود ارتباط بين المتغير الأساسي وهو تغيير مخصصات القروض ومتباطئاته إلا أن هذا الارتباط غير معنوي، وغير دال إحصائياً في جميع متباطئاته ما عدا المتباطئات الأولى والثانية والثالثة، حيث إن قيم جميع المتباطئات أقل من ٢٥% فيما المتباطئات الأولى والثانية والثالثة أكبر من ٢٥% ومن ثم فإن المتباطئات الثلاث الأولى تمثل ارتباطاً معنوياً مع نسبة تغيير مخصصات القروض وارتباطها يعد ارتباط دال إحصائياً، ومنه فإن مكوّنة المتوسطات المتحركة تكون عند المتباطئة (0.764)، والمتباطئة (0.539)، والمتباطئة (0.306).

الشكل رقم (٩)، الارتباط الذاتي لنسبة التغير في مخصصات القروض



المصدر: مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

ويتبين من جدول الارتباط الذاتي لنسبة التغير في مخصصات القروض أدناه، قيم الارتباط بين السلسلة والمتباطئات العشر، ويلاحظ أنّ جميع المتباطئات موجبة باستثناء المتباطئتين الأخيرتين فهما سالبة.

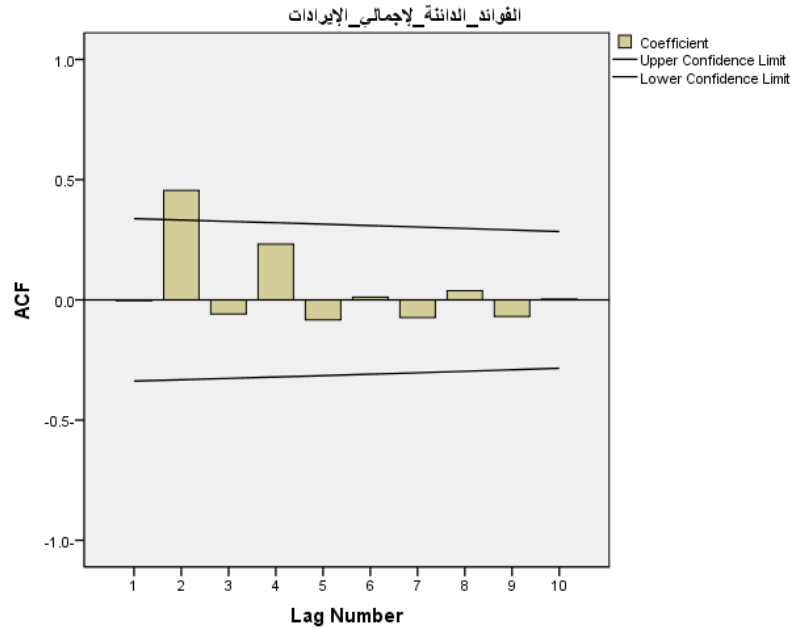
الارتباط	الانحراف المعياري	القيم الإحصائية		
		القيمة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	0.764	20.483	1	0
2	0.539	31.015	2	0
3	0.306	34.519	3	0
4	0.215	36.317	4	0
5	0.146	37.173	5	0
6	0.109	37.669	6	0
7	0.085	37.98	7	0
8	0.028	38.016	8	0
9	-0.009	38.02	9	0
10	-0.043	38.112	10	0

جدول رقم (١٠)، جدول الارتباط الذاتي لنسبة تغير مخصصات القروض

٣- اختبار الارتباط الذاتي لنسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات:

من الشكل رقم (١٠) أدناه نلاحظ وجود ارتباط بين المتغير الأساسي وهو نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات ومتباطئاته إلا أن هذا الارتباط غير معنوي، وغير دال إحصائياً في جميع متباطئاته ما عدا المتباطئة الثانية ، حيث إن قيم جميع المتباطئات أقل من 25% فيما المتباطئة الثالثة أكبر من 25% ومن ثم فإن المتباطئة الثانية تشكل ارتباطاً معنوياً مع نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات وارتباطها يعد ارتباط دال إحصائياً، ومنه فإن مكونة المتوسطات المتحركة تكون عند المتباطئة (0.455).

الشكل رقم (١٠)، الارتباط الذاتي لنسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات



المصدر: مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

وبتبيين من جدول الارتباط الذاتي لنسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات أدناه، قيم الارتباط بين السلسلة والمتباطئات العشرة.

الارتباط	الانحراف المعياري	القيمة	القيم الإحصائية	
			درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	-0.003	0.169	1	0.985
2	0.455	0.166	2	0.023
3	-0.59	0.163	3	0.054
4	0.232	0.16	4	0.045
5	-0.83	0.158	5	0.075
6	0.012	0.155	6	0.123
7	-0.74	0.152	7	0.174
8	0.038	0.149	8	0.243
9	-0.69	0.145	9	0.308
10	0.003	0.142	10	0.393

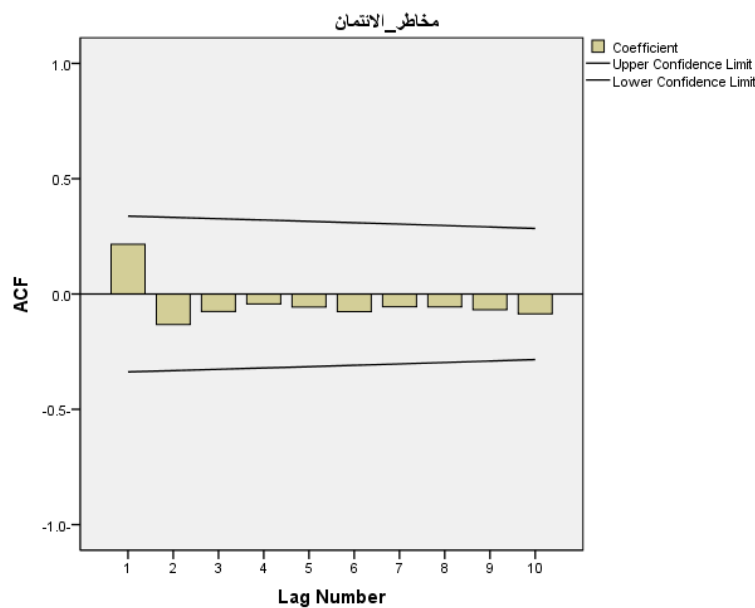
الجدول رقم (١١)، جدول الارتباط الذاتي لنسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات

ثانياً. اختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات التابعة:

١- اختبار الارتباط الذاتي لمخاطر الائتمان:

من الشكل رقم (١١) أدناه نلاحظ وجود ارتباط بين المتغير الأساسي وهو مخاطر الائتمان ومتباطئاته إلا أن هذا الارتباط غير معنوي، وغير دال إحصائياً في جميع متباطئاته، حيث إن قيم جميع المتباطئات أقل من ٢٥%.

الشكل رقم (١١)، الارتباط الذاتي لمخاطر الائتمان



المصدر: مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

ويتبين من جدول الارتباط الذاتي لنسبة مخاطر الائتمان أدناه، قيم الارتباط بين السلسلة والمتباطئات العشرة، ويلاحظ أن جميع المتباطئات سالبة باستثناء المتباطئة الأولى فهي موجبة .

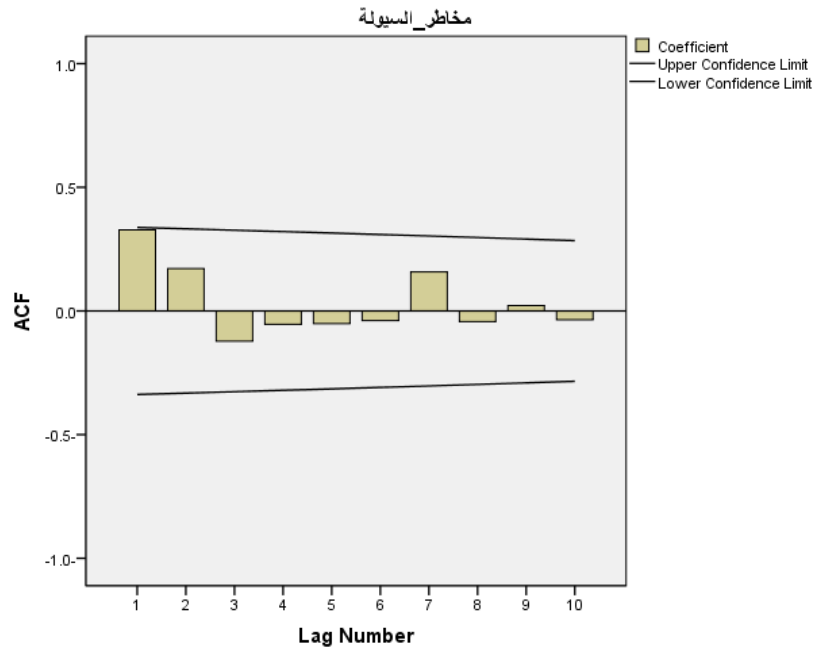
القيم الإحصائية			الانحراف المعياري	الارتباط	
القيمة					
درجة الحرية مستوى الدلالة					
0.201	1	1.637	0.169	0.216	1
0.321	2	2.271	0.166	-0.132	2
0.478	3	2.486	0.163	-0.076	3
0.634	4	2.558	0.16	-0.043	4
0.748	5	2.687	0.158	-0.057	5
0.817	6	2.933	0.155	-0.077	6
0.879	7	3.067	0.152	-0.055	7
0.921	8	3.208	0.149	-0.56	8
0.945	9	3.428	0.145	-0.068	9
0.956	10	3.795	0.142	-0.86	10

جدول رقم (١٢)، جدول الارتباط الذاتي لمخاطر الائتمان

٢- اختبار الارتباط الذاتي لمخاطر السيولة:

من الشكل رقم (١٢) أدناه نلاحظ وجود ارتباط بين المتغير الأساسي وهو مخاطر السيولة ومتباطئاته إلا أن هذا الارتباط غير معنوي، وغير دال إحصائياً في جميع متباطئاته ما عدا المتباطئة الأولى ، حيث إن قيم جميع المتباطئات أقل من 25% فيما المتباطئة الأولى أكبر من 25% ومن ثم فإن المتباطئة الأولى تشكل ارتباطاً معنوياً مع نسبة مخاطر السيولة وارتباطها يعد ارتباط دال إحصائياً، ومنه فإن مكونة المتوسطات المتحركة تكون عند المتباطئة (0.328).

الشكل رقم (١٢)، الارتباط الذاتي لمخاطر السيولة



المصدر: مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

ويتبين من جدول الارتباط الذاتي لنسبة مخاطر السيولة أدناه، قيم الارتباط بين السلسلة والمتباطئات العشرة.

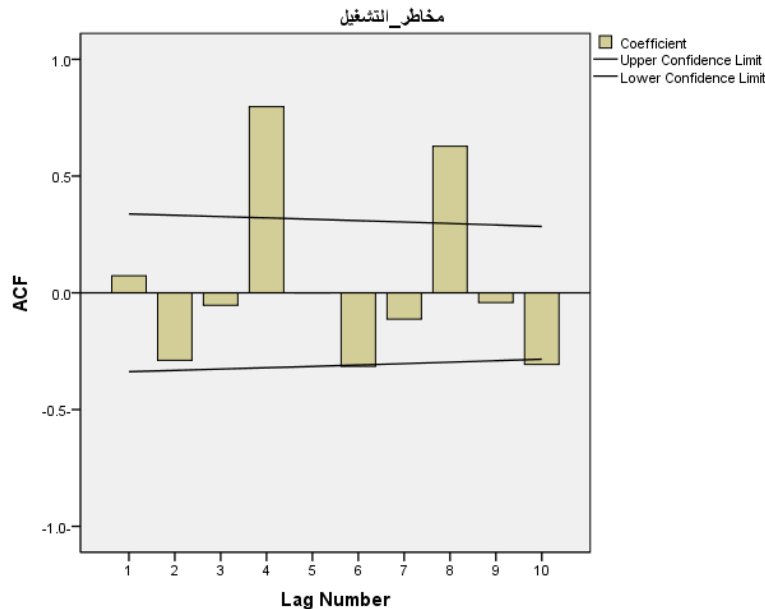
الارتباط	الانحراف المعياري	القيم الإحصائية	
		القيمة	درجة الحرية مستوى الدلالة
1	0.328	3.777	1 0.052
2	0.171	4.843	2 0.089
3	-0.122	5.401	3 0.145
4	-0.054	5.514	4 0.239
5	-0.051	5.619	5 0.345
6	-0.039	5.682	6 0.46
7	0.158	6.768	7 0.453
8	-0.043	6.853	8 0.553
9	0.022	6.877	9 0.65
10	-0.035	6.938	10 0.731

جدول رقم (١٣)، جدول الارتباط الذاتي لمخاطر السيولة

٣- اختبار الارتباط الذاتي لمخاطر التشغيل:

من الشكل رقم (١٣) أدناه نلاحظ وجود ارتباط بين المتغير الأساسي وهو مخاطر التشغيل ومتباطئاته إلا أنّ هذا الارتباط غير معنوي، وغير دال إحصائياً في جميع متباطئاته ما عدا المتباطتتين الأولى والثانية، حيث إنّ قيم جميع المتباطئات أقلّ من 25% فيما المتباطتتان الرابعة والثامنة أكبر من 25% ومن ثمّ فإنّ المتباطتتين تشكلان الرابعة والثامنة ارتباطاً معنويّاً مع مخاطر التشغيل وارتباطها يعدّ ارتباطاً دال إحصائياً، ومنه فإنّ مكّونة المتوسطات المتحرّكة تكون عند المتباطئة (0.797)، والمتباطئة (0.627).

الشكل رقم (١٣)، الارتباط الذاتي لمخاطر التشغيل



المصدر: مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

ويتبيّن من جدول الارتباط الذاتي لنسبة مخاطر التشغيل أدناه، قيم الارتباط بين السلسلة والمتباطئات العشرة.

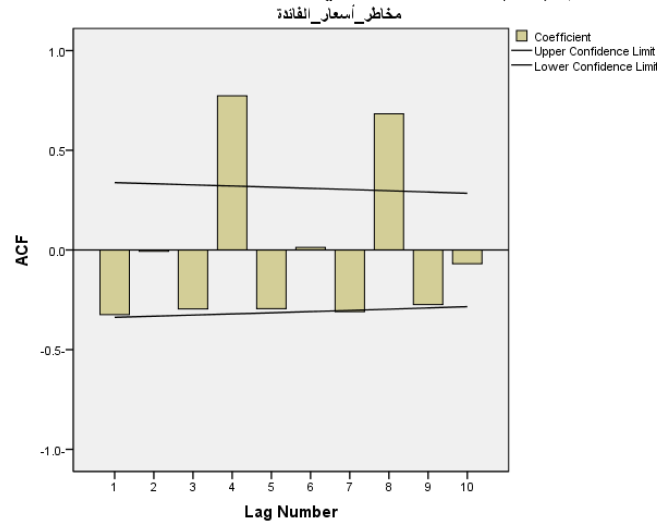
الارتباط	الانحراف المعياري	القيم الإحصائية	القيمة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	0.073	0.169	0.187	1	0.666
2	-0.289	0.166	3.207	2	0.201
3	-0.053	0.163	3.313	3	0.346
4	0.797	0.16	27.995	4	0
5	-0.001	0.158	27.995	5	0
6	-0.315	0.155	32.141	6	0
7	-0.113	0.152	32.694	7	0
8	0.627	0.149	50.542	8	0
9	-0.042	0.145	50.623	9	0
10	-0.307	0.142	55.274	10	0

جدول رقم (١٤)، جدول الارتباط الذاتي لمخاطر التشغيل

٤- اختبار الارتباط الذاتي لمخاطر أسعار الفائدة:

من الشكل رقم (١٤) أدناه نلاحظ وجود ارتباط بين المتغير الأساسي وهو مخاطر أسعار الفائدة ومتباطئاته إلا أنّ هذا الارتباط غير معنوي، وغير دال إحصائياً في جميع متباطئاته ما عدا المتباطئتين الأولى والثانية، حيث إنّ قيم جميع المتباطئات أقلّ من 25% فيما المتباطئتان الرابعة والثامنة أكبر من 25% ومن ثمّ فإنّ المتباطئتين تشكلان الرابعة والثامنة ارتباطاً معنوياً مع مخاطر أسعار الفائدة وارتباطها يعدّ ارتباط دال إحصائياً، ومنه فإنّ مكوّنة المتوسطات المتحرّكة تكون عند المتباطئة (0.797)، والمتباطئة (0.627).

الشكل رقم (١٤)، الارتباط الذاتي لمخاطر أسعار الفائدة



المصدر: مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

ويتبين من جدول الارتباط الذاتي لنسبة مخاطر أسعار الفائدة أدناه، قيم الارتباط بين السلسلة والمتباطئات العشر.

القيم الإحصائية			الانحراف المعياري	الارتباط	
القيمة	درجة الحرية	مستوى الدلالة			
3.693	1	0.055	0.169	-.324-	1
3.695	2	0.158	0.166	-.007-	2
6.975	3	0.073	0.163	-.296-	3
30.186	4	0	0.16	0.773	4
33.675	5	0	0.158	-.294-	5
33.681	6	0	0.155	0.013	6
37.85	7	0	0.152	-.309-	7
58.998	8	0	0.149	0.683	8
62.551	9	0	0.145	-.274-	9
62.788	10	0	0.142	-.069-	10

جدول رقم (١٥)، جدول الارتباط الذاتي لأسعار الفائدة

ثانياً- اختبار الارتباط، لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

العدد	نسبة القروض المتعثرة	تغيير مخصصات القروض	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر التشغيل	مخاطر أسعار الفائدة
32	32	32	32	32	32	32	32
المتوسط	0.0695	1.1502	1.0446	0.1017	0.9413	1.4088	0.8553
الانحراف المعياري	0.02174	0.17732	1.63408	0.14596	0.01699	0.72997	0.19786
القيمة المطلقة	0.287	0.234	0.369	0.511	0.147	0.087	0.203
القيمة الموجبة	0.287	0.225	0.369	0.511	0.147	0.087	0.203
القيمة السالبة	-0.221	-0.234	-0.279	-0.349	-0.134	-0.077	-0.157
اختبار kolmogorov	1.626	1.323	2.086	2.89	0.832	0.491	1.147
مستوى الدلالة	0.01	0.06	0	0	0.493	0.97	0.144

جدول رقم (١٦)، جدول اختبار التوزيع الطبيعي

من الجدول السابق -جدول التوزيع الطبيعي (kolmogorov-Smirnov) رقم (١٦) نلاحظ أنَّ المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث إنَّ Sig لمخاطر الائتمان، ونسبة القروض المتعثرة، نسبة تغيير مخصصات القروض، ونسبة الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات أصغر من (0.05) ولذلك تُعالج البيانات من خلال الاختبارات اللامعلمية (Nonparametric Tests).

١- اختبار الارتباط بين مؤشرات التحليل ومخاطر الائتمان:

من جدول الارتباط رقم (١٧) نلاحظ أنَّ قيمة ارتباط سبيرمان بين نسبة القروض المتعثرة NPL ومخاطر الائتمان هي (0.293) أي أنَّ الارتباط طردي، ضعيف وغير معنوي بين المتغيرين، وغير دالَّ إحصائياً حيث إنَّ Sig تساوي (0.104) وهي أكبر من (0.05)، كما نلاحظ أنَّ قيمة الارتباط بين نسبة تغيير مخصصات القروض ومخاطر الائتمان هي (-0.93) أي أنَّ الارتباط عكسي، قوي وغير معنوي بين المتغيرين، وغير دالَّ إحصائياً حيث

Sig (0.613)، بالإضافة إلى أنّ قيمة الارتباط بين نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات ومخاطر الائتمان هي (0.338)، ومن ثمّ فهو ارتباط طردي، وضعيف، وغير معنوي وغير دالّ إحصائياً إذ إنّ Sig تساوي (0.058).

مخاطر الائتمان	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات	تغيير مخصصات القروض	نسبة القروض المتعثرة			اختبار ارتباط سبيرمان
0.293	-.504-**	-.662-**	1	معامل الارتباط	نسبة القروض المتعثرة	
0.104	0.003	0	.	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
-.093-	.405*	1	-.662-**	معامل الارتباط	تغيير مخصصات القروض	
0.613	0.022	.	0	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
0.338	1	.405*	-.504-**	معامل الارتباط	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات	
0.058	.	0.022	0.003	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
1	0.338	-.093-	0.293	معامل الارتباط	مخاطر الائتمان	
.	0.058	0.613	0.104	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		

جدول رقم (١٧)، جدول الارتباط بين مؤشرات التحليل الائتماني ومخاطر الائتمان

٢- اختبار الارتباط بين مؤشرات التحليل ومخاطر السيولة:

من جدول الارتباط رقم (١٨) نلاحظ أنّ قيمة ارتباط سبيرمان بين نسبة القروض المتعثرة NPL ومخاطر السيولة هي (0.354) أي أنّ الارتباط طردي، وضعيف، ومعنوي بين المتغيرين، و دالّ إحصائياً حيث إنّ Sig تساوي (0.047) وهي أصغر من (0.05)، كما نلاحظ أنّ قيمة الارتباط بين نسبة تغيير مخصصات القروض ومخاطر السيولة هي (-0.486) أي أنّ الارتباط عكسي متوسط، ومعنوي بين المتغيرين، و دالّ إحصائياً حيث Sig تساوي

(0.005)، بالإضافة إلى أنّ قيمة الارتباط بين نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات ومخاطر السيولة هي (-)

(0.021)، ومن ثمّ فهو ارتباط عكسي، وضعيف، وغير معنوي وغير دالّ إحصائياً إذ إنّ Sig تساوي (0.91).

مخاطر السيولة	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات	تغيير مخصصات القروض	نسبة القروض المتعثرة			
.354*	-.504-**	-.662-**	1	معامل الارتباط	نسبة القروض المتعثرة	اختبار ارتباط سبيرمان
0.047	0.003	0	.	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
-.486-**	.405*	1	-.662-**	معامل الارتباط	تغيير مخصصات القروض	
0.005	0.022	.	0	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
-.021-	1	.405*	-.504-**	معامل الارتباط	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات	
0.91	.	0.022	0.003	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
1	0.338	-.486-**	.354*	معامل الارتباط	مخاطر السيولة	
.	0.058	0.005	0.047	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		

جدول رقم (١٨)، جدول الارتباط بين مؤشرات التحليل الائتماني ومخاطر السيولة.

٣- اخبار الارتباط بين مؤشرات التحليل ومخاطر التشغيل:

من جدول الارتباط رقم (١٩) نلاحظ أنّ قيمة ارتباط سبيرمان بين نسبة القروض المتعثرة NPL ومخاطر التشغيل

هي (-0.265) أي أنّ الارتباط عكسي، وضعيف، وغير معنوي بين المتغيرين، و غير دالّ إحصائياً حيث إنّ Sig

تساوي (0.143) وهي أكبر من (0.05)، كما نلاحظ أنّ قيمة الارتباط بين نسبة تغيير مخصصات القروض

ومخاطر التشغيل هي (0.265) أي أنّ الارتباط طردي ضعيف، وغير معنوي بين المتغيرين، وغير دالّ إحصائياً

حيث Sig تساوي (0.143)، بالإضافة إلى أنّ قيمة الارتباط بين نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات ومخاطر

التشغيل هي (-0.282) ، ومن ثمّ فهو ارتباط عكسي، وضعيف، غير معنوي وغير دالّ إحصائياً إذ إنّ Sig تساوي (0.118).

مخاطر التشغيل	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات	تغيير مخصصات القروض	نسبة القروض المتعثرة			
-0.265-	-0.504**	-0.662**	1	معامل الارتباط	نسبة القروض المتعثرة	اختبار ارتباط سبيرمان
0.143	0.003	0	.	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
0.265	.405*	1	-0.662**	معامل الارتباط	تغيير مخصصات القروض	
0.143	0.022	.	0	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
-0.282-	1	.405*	-0.504**	معامل الارتباط	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات	
0.118	.	0.022	0.003	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
1	0.338	-0.486**	.354*	معامل الارتباط	مخاطر التشغيل	
.	0.058	0.005	0.047	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		

جدول رقم (١٩)، جدول الارتباط بين مؤشرات التحليل الائتماني ومخاطر التشغيل

٤- اختبار الارتباط بين مؤشرات التحليل ومخاطر أسعار الفائدة:

من جدول الارتباط رقم (٢٠) نلاحظ أنّ قيمة ارتباط سبيرمان بين نسبة القروض المتعثرة NPL ومخاطر أسعار الفائدة هي (0.004) أي أنّ الارتباط ضعيف جداً، وغير معنوي بين المتغيرين، و غير دالّ إحصائياً حيث إنّ Sig تساوي (0.984) وهي أكبر من (0.05)، كما نلاحظ أنّ قيمة الارتباط بين نسبة تغيير مخصصات القروض ومخاطر أسعار الفائدة هي (-0.101) أي أنّ الارتباط عكسي ضعيف، وغير معنوي بين المتغيرين، وغير دالّ إحصائياً حيث Sig تساوي (0.583)، بالإضافة إلى أنّ قيمة الارتباط بين نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات

ومخاطر أسعار الفائدة هي (-0.437)، ومن ثمّ فهو ارتباط عكسي، ومتوسط، ومعنوي و دالّ إحصائياً إذ إنّ Sig تساوي (0.012).

مخاطر أسعار الفائدة	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات	تغيير مخصصات القروض	نسبة القروض المتعثرة			
0.004	-.504-**	-.662-**	1	معامل الارتباط	نسبة القروض المتعثرة	اختبار ارتباط سبيرمان
0.984	0.003	0	.	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
-.101-	.405*	1	-.662-**	معامل الارتباط	تغيير مخصصات القروض	
0.583	0.022	.	0	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
-.437-*	1	.405*	-.504-**	معامل الارتباط	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات	
0.012	.	0.022	0.003	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		
1	0.338	-.486-**	.354*	معامل الارتباط	مخاطر أسعار الفائدة	
.	0.058	0.005	0.047	مستوى الدلالة		
32	32	32	32	العدد		

جدول رقم (٢٠)، جدول الارتباط بين مؤشرات التحليل الائتماني ومخاطر أسعار الفائدة

ثالثاً- اختبار الفرضيات:

١- الفرضية الأولى:

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني و مخاطر الائتمان في مصرف الإمارات دبي الوطني.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني و مخاطر الائتمان في مصرف الإمارات دبي الوطني.

من الجدول رقم (٢١)، نجد أنَّ متوسطات المتغيرات نسبة القروض المتعثرة، نسبة تغيير مخصصات القروض، نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات، ومخاطر الائتمان، على التوالي (0.06)، (1.15)، (1.04)، (0.10)، بانحراف معياري (0.02)، (0.17)، (1.63)، (0.14).

الإحصاءات الوصفية								
الربيعيات								
الربيع الثالث	الربيع الثاني (الوسيط)	الربيع الأول	القيمة الكبرى	القيمة الصغرى	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	
0.0705	0.062	0.0593	0.14	0.05	0.02174	0.0695	32	نسبة القروض المتعثرة
1.2563	1.2065	1.126	1.28	0.61	0.17732	1.1502	32	تغيير مخصصات القروض
0.8975	0.7	0.3225	8.64	0.09	1.63408	1.0446	32	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات
0.0608	0.058	0.0513	0.6	0.05	0.14596	0.1017	32	مخاطر الائتمان

جدول رقم (٢١)، جدول الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحليل الائتماني مع مخاطر الائتمان

ومن الجدول رقم (٢٢)، نجد أنَّ متوسط الرتب (Mean Rank)، لنسبة القروض المتعثرة (1.83)، ونسبة تغيير مخصصات القروض (3.88)، ونسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات (3.13)، ونسبة مخاطر الائتمان (1.17) وهو أقل الاختبارات وأصغر القياسات قيمة.

الرتب	
متوسط الرتب	
1.83	نسبة القروض المتعثرة
3.88	تغيير مخصصات القروض
3.13	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات
1.17	مخاطر الائتمان

جدول رقم (٢٢)، جدول متوسط الرتب لمتغيرات الفرضية الأولى

الاختبار الإحصائي	
العدد	
32	كاي-سكوير
86.605	درجات الحرية
3	مستوى الدلالة
0	

جدول رقم (٢٣) جدول اختبار فريدمان لمتغيرات الفرضية الأولى

كما نلاحظ من الجدول رقم (٢٣)، أنَّ كاي سكوير (86.6)، بدرجة حرية (3)، ومستوى دلالة معنوية (0.000) ومنه ولأنَّ Sig أصغر من 0.05، ومن ثمَّ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد علاقة إيجابية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة تغيير مخصصات القروض، و الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات) على مخاطر الائتمان في مصرف الإمارات دبي الوطني.

٢- الفرضية الثانية:

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني و مخاطر السيولة في مصرف الإمارات دبي الوطني.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني و مخاطر السيولة في مصرف الإمارات دبي الوطني.

من الجدول رقم (٢٤)، نجد أنّ متوسطات المتغيرات نسبة القروض المتعثرة، ونسبة تغيير مخصصات القروض، نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات، ومخاطر السيولة، على التوالي (0.06)، (1.15)، (1.04)، (0.94)، بانحراف معياري (0.02)، (0.17)، (1.63)، (0.01).

الإحصاءات الوصفية								
الربعيات			القيمة الكبرى	القيمة الصغرى	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	
الربع الثالث	الربع الثاني (الوسيط)	الربع الأول						
0.0705	0.062	0.0593	0.14	0.05	0.02174	0.0695	32	نسبة القروض المتعثرة
1.2563	1.2065	1.126	1.28	0.61	0.17732	1.1502	32	تغيير مخصصات القروض
0.8975	0.7	0.3225	8.64	0.09	1.63408	1.0446	32	الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات
0.95	0.94	0.93	0.99	0.91	0.01699	0.9413	32	مخاطر السيولة

الجدول رقم (٢٤)، جدول الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحليل الائتماني مع مخاطر السيولة

ومن الجدول رقم (٢٥)، نجد أنّ متوسط الرتب (Mean Rank)، لنسبة القروض المتعثرة (1.00) وهو أقل الاختبارات وأصغر القياسات قيمة.. ولنسبة تغيير مخصصات القروض (3.78) ، ولنسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات (2.33)، ولنسبة مخاطر السيولة (2.89).

الرتب	
متوسط الرتب	
1	نسبة القروض المتعثرة
3.78	تغيير مخصصات القروض
2.33	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات
2.89	مخاطر السيولة

جدول رقم (٢٥)، جدول متوسط الرتب لمتغيرات الفرضية الثانية

الاختبار الإحصائي	
32	العدد
78.461	كاي-سكوير
3	درجات الحرية
0	مستوى الدلالة

جدول رقم (٢٦)، جدول اختبار فريدمان لمتغيرات الفرضية الثانية

كما نلاحظ من الجدول رقم (٢٦)، أنّ كاي سكوير (78.4)، بدرجة حرية (3)، ومستوى دلالة معنوية (0.000) ومنه ولأنّ Sig أصغر من 0.05 ، ومن ثمّ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنّه يوجد علاقة إيجابية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني (نسبة القروض المتعثّرة، نسبة تغيير مخصصات القروض، و الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات) و مخاطر السيولة في مصرف الإمارات دبي الوطني.

٣- الفرضية الثالثة:

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني و مخاطر التشغيل في مصرف الإمارات دبي الوطني.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني و مخاطر التشغيل في مصرف الإمارات دبي الوطني.

من الجدول رقم (٢٧)، نجد أنَّ متوسطات المتغيرات نسبة القروض المتعثرة، ونسبة تغيير مخصصات القروض، نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات، ومخاطر التشغيل، على التوالي (0.06)، (1.15)، (1.04)، (1.4)، بانحراف معياري (0.02)، (0.17)، (1.63)، (0.7).

الإحصاءات الوصفية							
الربعيات				القيمة الصغرى	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد
الربع الثالث	الربع الثاني (الوسيط)	الربع الأول	القيمة الكبرى				
0.0705	0.062	0.0593	0.14	0.05	0.02174	0.0695	32
1.2563	1.2065	1.126	1.28	0.61	0.17732	1.1502	32
0.8975	0.7	0.3225	8.64	0.09	1.63408	1.0446	32
1.9475	1.315	0.7725	3.15	0.37	0.72997	1.4088	32

جدول رقم (٢٧)، جدول الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحليل الائتماني مع مخاطر التشغيل

ومن الجدول رقم (٢٨)، نجد أنَّ متوسط الرتب (Mean Rank)، لنسبة القروض المتعثرة (1.00) وهو أقل الاختبارات وأصغر القياسات قيمة.. ولنسبة تغيير مخصصات القروض (3.28) ، ولنسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات (2.41)، ولنسبة مخاطر السيولة (3.31).

الرتب	
متوسط الرتب	
1	نسبة القروض المتعثرة
3.28	تغيير مخصصات القروض
2.41	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات
3.31	مخاطر التشغيل

جدول رقم (٢٨)، جدول متوسط الرتب لمتغيرات الفرضية الثالثة

الاختبار الإحصائي	
32	العدد
67.763	كاي-سكوير
3	درجات الحرية
0	مستوى الدلالة

جدول رقم (٢٩)، جدول اختبار فريدمان لمتغيرات الفرضية الثالثة

كما نلاحظ من الجدول رقم (٢٩)، أن كاي سكوير (67.7)، بدرجة حرية (3)، ومستوى دلالة معنوية (0.000) ومنه ولأن Sig أصغر من 0.05 ، ومن ثم نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد علاقة إيجابية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة تغيير مخصصات القروض، و الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات) و مخاطر التشغيل في مصرف الإمارات دبي الوطني.

٤ - الفرضية الرابعة:

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات التحليل الائتماني في مخاطر أسعار الفائدة في مصرف الإمارات دبي الوطني.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات التحليل الائتماني في مخاطر أسعار الفائدة في مصرف الإمارات دبي الوطني.

من الجدول رقم (٢٥)، نجد أن متوسطات المتغيرات نسبة القروض المتعثرة، نسبة تغيير مخصصات القروض، نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات، ومخاطر التشغيل، على التوالي (0.06)، (1.15)، (1.04)، (0.8)، بانحراف معياري (0.02)، (0.17)، (1.63)، (0.19).

الإحصاءات الوصفية							
الربعيات							
الربع الثالث	الربع الثاني (الوسيط)	الربع الأول	القيمة الكبرى	القيمة الصغرى	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد
0.0705	0.062	0.0593	0.14	0.05	0.02174	0.0695	32
1.2563	1.2065	1.126	1.28	0.61	0.17732	1.1502	32
0.8975	0.7	0.3225	8.64	0.09	1.63408	1.0446	32
0.955	0.77	0.71	1.28	0.64	0.19786	0.8553	32

جدول رقم (٣٠)، جدول الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحليل الائتماني مع مخاطر أسعار الفائدة

ومن الجدول رقم (٣١)، نجد أن متوسط الرتب (Mean Rank)، لنسبة القروض المتعثرة (1.00) وهو أقل الاختبارات وأصغر القياسات قيمة.. ولنسبة تغيير مخصصات القروض (3.63) ، ولنسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات (2.56)، ولنسبة مخاطر السيولة (2.81).

الرتب	
متوسط الرتب	
1	نسبة القروض المتعثرة
3.63	تغيير مخصصات القروض
2.56	الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات
2.81	مخاطر أسعار الفائدة

جدول رقم (٣١)، جدول متوسط الرتب لمتغيرات الفرضية الرابعة

الاختبار الإحصائي	
العدد	
32	
69.45	كاي-سكوير
3	درجات الحرية
0	مستوى الدلالة

جدول رقم (٣٢)، جدول اختبار فريدمان لمتغيرات الفرضية الرابعة

كما نلاحظ من الجدول رقم (٣٢)، أنَّ كاي سكوير (69.4)، بدرجة حرية (3)، ومستوى دلالة معنوية (0.000) ومنه ولأنَّ Sig أصغر من 0.05 ، ومن ثمَّ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنَّه يوجد علاقة إيجابية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة تغيير مخصصات القروض، و الفوائد الدائنة إلى إجمالي الإيرادات) و مخاطر أسعار الفائدة في مصرف الإمارات دبي الوطني.

• كيفية الاستفادة من التجربة في المصارف السورية:

يمكن أن تستفيد المصارف السورية من التجربة في مصرف الإمارات دبي الوطني بعدة نواحي منها:

١- الاهتمام بعناصر نماذج التحليل الائتماني وعدم الاعتماد بشكل أساسي على معيار الضمانات، أو الاعتماد على الضمانات فقط.

٢- الاعتماد في عملية التحليل الائتماني ونماذجه على التقارير المالية المقدمة من الجهة طالبة الائتمان المدققة من محاسب قانوني مستقل.

٣- الاعتماد على نماذج التحليل الائتماني للقوائم المالية للجهة طالبة الائتمان بالإضافة للمعايير الوصفية كمحددات للموافقة على منح الائتمان.

٤- التركيز على المؤشرات المالية المرتبطة بالقرار الائتماني وملاءمة القرار مع الوضع المالي للجهة طالبة الائتمان.

٥- إلزام الجهات طالبة الائتمان بالإفصاح عن تعهداتها والتزاماتها لمعرفة تأثيرها على نشاطها من خلال زيادة الأعباء المالية.

٦- استخدام المؤشرات المالية للتحليل الائتماني في عمليات تقييم المخاطر المصرفية نظراً لدورها وفعاليتها في قرارات منح الائتمان.

٧- الاهتمام على العنصر البشري والاهتمام بتنقيف الموفين لتسيير وإدارة المخاطر للوصول إلى أقل خطورة ممكنة.

٨- التركيز على أهمية توافر إدارات متعددة للمخاطر المصرفية كل حسب سياسات وإجراءات تتناسب مع المخاطر التي تديرها.

٩- تسليط الضوء على أهمية تفعيل الرقابة المركزية على المصارف لإدراج مقاييس إدارة المخاطر كأهم أدواتها وأولوياتها.

• النتائج

١. توقّر مؤشرات التحليل الائتماني مقاييس يعتمد عليها في تحليل المركز المالي للمصرف بغرض تقييم النشاط والوضع المالي لضمان استمراريته، كما يمكن اعتبارها أدوات رقابية تستخدم لمراقبة أداء الإدارة ، وللتحقق من السلامة المالية.
٢. المؤشرات المالية للتحليل الائتماني تمكّن المصرف من مواجهة المخاطر المصرفية لضمان استمرارية عمله.
٣. تحليل مؤشر نسبة التغير في مخصصات القروض يقيس مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر الائتمانية كأسلوب حماية لضمان استمرارية عمل المصرف، في مصرف الإمارات دبي الوطني.
٤. تحليل مؤشر نسبة الفوائد الدائنة لإجمالي الإيرادات يقيس مدى المنفعة المالية التي يحصل عليها المصرف من الائتمان الذي يمنحه من إجمالي أنشطته التشغيلية، في مصرف الإمارات دبي الوطني.
٥. المؤشرات المالية تعدّ مقاييس يُرصد من خلالها المركز المالي للعملاء ومتابعته، في المصرف المدروس.
٦. نتائج المؤشرات المالية تتصف بالوضوح وسهولة الفهم والتفسير وتساعد على ترشيد قرارات منح الائتمان، في المصرف المدروس.
٧. يعاني مصرف الإمارات دبي الوطني من ضغوطات تتمثّل أهمها في نقص السيولة وضغوطات في هوامش الأصول ، نتيجة منح الائتمان بشكل واسع.

٨. اتباع سياسة إعادة التسعير المستخدمة في المصرف تخفض من دخل رسوم الإقراض.
٩. تعدّ إجراءات المصرف اتجاه مخاطر التشغيل إجراءات خجولة مقارنة بالإجراءات التي يقوم بها المصرف لمواجهة مخاطر الائتمان.
١٠. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التحليل الائتماني ومخاطر الائتمان، في مصرف الإمارات دبي الوطني.
١١. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التحليل الائتماني ومخاطر السيولة، في مصرف الإمارات دبي الوطني.
١٢. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التحليل الائتماني ومخاطر التشغيل، في مصرف الإمارات دبي الوطني.
١٣. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التحليل الائتماني ومخاطر أسعار الفائدة، في مصرف الإمارات دبي الوطني.

• المقترحات

- ١- ضرورة تقييم المخاطر المصرفية باستخدام المؤشرات المالية لأنها تمثل أداة مهمة من أدوات التحليل الائتماني.
- ٢- تركيز الاهتمام بسيولة المصرف لأنها أساس وجود المصرف والحرص على الملاءمة بين عمليات منح الائتمان والسيولة الموجودة في المصرف حماية للمصرف من أزمات الإفلاس.
- ٣- تحسين محفّرات الكفاءة عبر إدارة تكاليف التشغيل وضبط تكاليف المخاطر.
- ٤- الاهتمام بالتحليل الائتماني لبيانات العملاء المالية جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالمعايير الوصفية كمحددات لمنح الائتمان.
- ٥- التركيز على العنصر البشري والحرص على توظيف أفضل مسؤولين لعمليات منح الائتمان ممن يتمتعون بالخبرة.
- ٦- التركيز على المؤشرات المالية الأكثر ارتباطاً بالقرارات الائتمانية والتي تساعد على الوصول للوضع المالي الدقيق للعملاء.
- ٧- التدقيق بالقوائم المالية التاريخية المقدمة من العملاء طالبي الائتمان وعدم تركيز الاهتمام بنصر واحد.
- ٨- إعداد برامج مصرفية تملأ بشكل تتابعي بالمعلومات المالية للوصول لنتائج أكثر دقة تساعد محلّي الائتمان على ممارسة عملهم.

المراجع

أولاً: باللغة العربية:

١ - الكتب:

• القرآن الكريم.

١. إسماعيل، إسماعيل - العرييد، نضال - حمزة، محي الدين. (٢٠١٠). "المحاسبة المصرفية"، دمشق، سورية، منشورات جامعة دمشق.
٢. آل شبيب، دريد كامل. (٢٠٠٩). "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، عمان، الأردن، دار المسيرة.
٣. الألفي، أحمد. (١٩٩٧). "الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الإسكندرية، مصر.
٤. البنك العربي. (١٩٩٢). "أساسيات في التسهيلات المصرفية"، الإدارة العامة، دائرة التدريب، عمان، الأردن.
٥. حسني، صلاح الدين. (٢٠١١). "الموسوعة المصرفية العلمية والعملية" جزء ١، المنصورة، مصر، مجموعة النيل العربية.
٦. حسين، بلعجوز. (٢٠١٦-٢٠١٧). "مطبوعة التحليل الائتماني"، المسيلة، الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
٧. حماد، طارق. (٢٠٠٧). "إدارة المخاطر : (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)"، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
٨. حمزه، محمد. (٢٠١٤). "إدارة المخاطر"، دمشق، سورية، منشورات جامعة دمشق.

٩. الحمزاوي، محمد كمال. (١٩٩٧). "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، الطبعة الأولى، منشأة

المعارف، مصر.

١٠. الحناوي، محمد صالح، عبد السلام، عبد الفتاح. (٢٠٠٠). "المؤسسات المالية (البورصات والبنوك

التجارية)، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر.

١١. الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق. (٢٠١٤). "النقود والمصارف"، دمشق، سورية، منشورات

جامعة دمشق.

١٢. الخضير، محسن، (٢٠١٤)، "الديون المتعثرة، الأسباب، والنتائج، العلاج"، القاهرة، مصر، مكتبة

الأنجلو المصرية.

١٣. الخضير، محسن. (٢٠٠٢). "الائتمان المصرفي"، الطبعة الأولى، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٤. الخطيب، سمير. (٢٠٠٧). "قياس وإدارة المخاطر في البنوك"، مصر، منشأة المعارف.

١٥. رضوان، سمير. (٢٠٠٥). "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في

صناعة أدواتها"، القاهرة، مصر، دار النشر للجامعات.

١٦. رمضان، زياد. محفوظ جودة. (٢٠٠٨). "إدارة مخاطر الائتمان"، مصر، الشركة العربية المتحدة

للتسويق والتوريدات.

١٧. الزبيدي، حمزة، (٢٠٠٢)، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الطبعة الأولى، عمان،

الأردن، الوراق للنشر والتوزيع.

١٨. الزبيدي، حمزة. (٢٠٠٠). "إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، عمان،

الأردن، مؤسسة الوراق.

١٩. زينب، سوزان، وآخرون. (٢٠١٢). "إدارة الائتمان"، عمان، الأردن، دار الفكر ناشرون وموزعون.

٢٠. الشماع، عبد الله. (١٩٩٠). "التحليل المالي للمصارف"، عمان، الأردن، اتحاد المصارف العربية.

٢١. الشنطي، أيمن، شقر، عامر. (٢٠٠٧)، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، عمان، الأردن، دار البداية للنشر.

٢٢. عبد المطلب، عبد الحميد. (٢٠٠٠). "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر.

٢٣. عرفه، سيد. (٢٠٠٩)، "إدارة المخاطر الاستثمارية"، عمان، الأردن، دار الرابطة.

٢٤. عشيش، حسن، (٢٠١٠)، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنك"، عمان، الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

٢٥. علي، عبد الحق. (٢٠٠٠). "الوجيز في البنوك التجارية، عمليات، تقنيات، تطبيقات"، الجزائر، دار قسنطينة للنشر.

٢٦. عيسى، مهند. (٢٠١٠). "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، عمان، الأردن، دار الرابطة للنشر والتوزيع.

٢٧. عيسى، مهند. (٢٠١٠). "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، عمان، الأردن، دار الرابطة.

٢٨. فلوح، صافي. (١٩٩٩). "محاسبة المنشآت المالية"، الطبعة الثامنة، دمشق، سورية، منشورات جامعة دمشق.

٢٩. قصوعة، رغيد، قصار، سامر. (٢٠٠٩). "إدارة المخاطر"، دمشق، سورية، منشورات جامعة دمشق.

٣٠. كنعان، علي. (٢٠١٥). "إدارة المصارف والسياسات المصرفية"، دمشق، سورية، منشورات جامعة دمشق.

٣١. مجلس النقد والتسليف. (٢٠٠٥). "تعليمات الرقابة المصرفية رقم ١٧، التعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية".

٣٢. مطر، محمد. (٢٠٠٣). "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، عمان، الأردن، دار

وائل للنشر.

٣٣. موسى، شقيري وآخرون. (٢٠١٢)، "إدارة المخاطر"، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع

والطباعة.

٣٤. النعيمي، عدنان تايه. التميمي، أرشيد فؤاد. (٢٠٠٨)، "التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات

معاصرة)"، عمان، الأردن.

٣٥. النوايسة، محمد. (١٩٩٨). "تحليل ومناقشة القوائم المالية"، عمان، الأردن، مركز طارق للطباعة

والنشر.

٣٦. هيكل، عبد العزيز (٢٠٠٤). "مقدمة في التأمين"، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية.

• رسائل الماجستير والدكتوراه:

١. انجرو، إيمان. (٢٠٠٧). "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي

السوري أنموذجاً)"، درجة: الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

٢. بركات، سارة. (٢٠١٤-٢٠١٥). "دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين

الحوكمة المصرفية"، درجة: الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة،

الجزائر.

٣. بركاوي، أسماء، بوشنة، مدينة. (٢٠١٨). "أثر المخاطر غير النظامية على أداء المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة بنك البحرين الإسلامي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٧)"، درجة: الماجستير، كلية اقتصادية والتسيير

وعلوم تجارية، جامعة احمد دراية - ادرار، الجزائر.

٤. حامد، حامد. (٢٠١٧). "أثر استخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية"، درجة:

دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

٥. الخطيب، منال. (٢٠٠٤). "تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على إحدى المصارف التجارية السورية"، درجة: ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
٦. دليّة، بوعلي. (٢٠١٥) "إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"، دراسة مقارنة، درجة: الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
٧. عبد الحميد، بن نونة- مريم حمودي. (٢٠١٩-٢٠٢٠). "آليات التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الإنتاجية ادرار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٨. عثمان، محمد. (٢٠٠٨)، "أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك" دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، درجة: دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
٩. عدنان، أمينة الحبيب. (٢٠١٠). "إدارة المهن المصرفية في ظل الإدارة الاستراتيجية لمصارف المستقبل (دراسة ميدانية في المصارف الجزائرية)"، درجة: الماجستير، العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سورية.
١٠. هزيرة، أحلام. (٢٠١٦). "دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة حالة بنك التنمية المحلية - BDL"، درجة: الماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
١١. وليد، بوعديلة، عصام الدين، حسناوي. (٢٠١٦). "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - قالم -، درجة: الماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي، قالم، الجزائر.

• المؤتمرات:

١. الأشقر، عمر سليمان. (٢٠٠٤). "دراسة شرعية عن البطاقة الائتمانية"، مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية: قضايا ما بين معاصرة من منظور إسلامي، عمان، الأردن.
٢. بلعجوز، حسين. (٢٠٠٩)، "إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها"، الملتقى وطني الأول لكلية العلوم التسيير، جامعة جيجل" حول : "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة ، مخاطر وتقنيات"، الجزائر.
٣. عمارة، نوال. (٢٠٠٩)، "إدارة المخاطر في مصارف المشاركة"، الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف - أيام ٢٠-٢١ أكتوبر، الجزائر.

• الأبحاث:

١. عبد الستار، خالد، (٢٠٢١)، "التحليل المالي ودوره في منح القرار الائتماني بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية"، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، مجلة ٢ عدد ١ يناير.
٢. عبد الهادي، أحمد، (٢٠١٥)، "دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٧، العدد ٦.

• المراجع الأجنبية:

- 1-Altman,e. (1968)."**Financial ratios discriminat analaysis and the predication of corporate bankruptcy**". journal of finance VOL.23.NO.4
- 2- Bodie.Zvi,Kane .Alex, and Marcus J .Alan.(2005), "**Investments**", 6 th Ed,McGraw-Hill.
- 3-Basel Committee on Banking : **Supervision, Operation Risk**, Jan 2001
- 4-BIS.(2001), "**Risk Management Guideline**", New South Wale, Government Asset management Committee.
- 5-Coakley - James, Fairlamb – David, Robinson – Jean, Whitcut – Janet ,(1984),"**LONGMAN DICTIONARY OF CONTEMPORARY ENGLISH**", Beirut.
- 6-David .F.(2001)."**Concepts of Strategic Management**".8 Ed prentice .
- 7-Dorfman, Mark S.(1998)."**Introduction to Risk Management and Insurance**", 6th.
- 8-Dubil, R. (2004)."**An arbitrage Guide to Financial Markets**". Chichester: John
- 9-Farideh- Mohammadi , Fathi- Zadollah,(2015), "**The Study of the Effect of 5C Factors on the Credit Risk of Natural Customer of Refah e Kargaran Bank and Credit assessment**", European Online Journal of Natural and Social Sciences Vol.4, No.1 Special Issue on New Dimensions in Economics, Accounting and Management ISSN 1805-3602.
- 10-Gasttineau, G.L & Kiritzman , M.P.,(1996),"**The Dictionary of Financial Risk Management**", Fabozzi Associates.
- 11-**Guiding Principles in Risk Management** for U.S Commercial Banks,1999.
- 12-International Organization for Standardization.(2008)."**Risk Management- Principles and Guidelines on implementation**", Switzerland.
- 13-IRM." **A Risk management Standard**"(2002). IRM, UK.

- 14-JONATHAN GOLIN, PHILIPPE DELHAISE,(2013). "The Bank Credit Analysis Handbook A Guide for Analysts, Bankers and Investors", second edition.
- 15-Koch, TW and Scott, M.S. (2005), "Bank Management, Analyzing Bank Performance", 5 th Ed, Mc Graw-Hill , New York.
- 16-Lazar Sarna,(1998), "Letters of Credit, the Law and Current Practice", third edition, Carswell, from p 1 to 8 and the following pages
- 17-Morton Glantz, Johnathon Mun,(2011). "Credit Engineering for bankers- A practical guide for bank lending", second edition.
- 18-Petty .J , "Basic Financial Management", Prentice- Hall, 1982.
- 19-Rose. P . Sylvia & Hudging , S.C (2005), "Bank Management & Financial Servies", 6 th Ed ., Mc Graw-Hill , New York.
- 20-Salvatore, Dominick.(2001), "Managerial Economics", McCraw, Hill, Inc.
- 21-Sathye, M, Bartle, J, Vincent, M, Boffey, R.(2003), "Credit Analysis and Lending Management".
- 22-Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Milion.(2002), "Financial Institutions Management : A Risk Management Approach" 4 th Ed., McGraw-Hill.
- 23-Schroeck Gerhard , "Risk Management and value creation in Financial institutions".(2002), vol 155 ,John Wiley and Son Inc , Hoboken (New Jersey) (États-Unis).
- 24-The Institute Of Risk Management.(2002). "A Risk Management Standards", Airmic Publishing , London.

• المواقع الإلكترونية:

١- موقع مصرف الإمارات دبي الوطني.

[/https://www.emiratesnbd.com/ar](https://www.emiratesnbd.com/ar)

٢- Federal Reserve System (2020). Available at

<https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm>

٣- موقع مصرف سورية المركزي

[/https://www.cb.gov.sy](https://www.cb.gov.sy)

٤- موقع مجلس الشعب السوري

[/http://www.parliament.gov.sy](http://www.parliament.gov.sy)

Abstract

This study aims to find out the role of credit analysis as an independent variable in non-performing banking risks as a dependent variable, where the role of credit analysis indicators in reducing or reducing non-performing banking risks will be known through the study, the study was conducted on Emirates NBD and was conducted during the period from the first quarter of 2014 to the fourth quarter of 2021, and the appropriate approach to the study was the analytical approach in testing hypotheses in addition to the use of the descriptive approach in building the theoretical aspect For the study, data was collected through the quarterly, mid-term and annual reports of Emirates NBD and the use of statistical methods to analyze data using time series analysis through the statistical program SPSS. The study found that the indicators of credit analysis provide reliable measures in the analysis of the financial position of the bank for the purpose of evaluating the activity and financial situation to ensure its continuity, and it also found a statistically significant relationship between the indicators of the quality of credit analysis and irregular banking risks, and the study reached a set of recommendations, the most important of which is to focus on the human element and ensure the employment of the best officials for credit granting operations who have experience. In addition to preparing banking programs that are filled sequentially with financial information to reach more accurate results that help credit analysts to practice their work.

Key words: Credit Analysis, Non-Performing Banking Risk, Credit Analysis Indicators, Non-Performing Loans Ratio, Liquidity Risk, Operational Risk, Interest Rate Risk, Emirates NBD.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Damascus University

Faculty of Economics

Banks and insurance department



The role of credit analysis in non-performing banking risks

**An applied study in Emirates NBD and the possibility of benefiting
from it in Syria**

**A thesis submitted in fulfillment of the requirements for
obtaining a master's degree in banks and finance.**

Prepared by:

Alaa Ghassan ALsomadi

The supervision by:

Dr: Motee Asaad Al-Shalabi

Assistant Professor at the Faculty of Economics – Damascus University

2022.